



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في علم الاجتماع السياسي

الوعي السياسي لدى التلاميذ الثانويين ودوره في إعداد مواطن المستقبل

دراسة ميدانية على تلاميذ الثانية والثالثة ثانوي

ببعض ثانويات ولاية غليزان

مقدمة ومناقشة علنا من طرف السيد: بغداد جلاط

### أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
مرضی مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقررا
بوشياخي إسمهان	أستاذة التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا
حمداوي محمد مأمون	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
بن تامي رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
لبعير بلعباس	أستاذ محاضر - أ -	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

## « La conscience politique des élèves du secondaire et son rôle dans la préparation des futurs citoyens»

### Résumé:

L'étude a l'objectif d'exploiter la conscience politique chez les élèves du secondaire, cette conscience qui contribuera en bonne préparation, ils leur permettent de comprendre le vrai sens de la citoyenneté, ce qui leur permet d'être de bons citoyens du futur et l'Etat en profite et contribue à la construction de la nation et de la société, il révèle également l'importance de l'école dans le développement de cette prise de conscience politique, qui à son tour permet à l'individu d'acquérir les qualités d'un bon citoyen attaché à l'idée de droit et de devoir.

Et l'étude a conclu par un ensemble de résultats :

- Les élèves du secondaire ont une conscience politique, ils l'obtiennent de plusieurs sources, dans la plus importante est l'école.
- L'école fonctionne grâce à la socialisation politique des élèves pour élever leur niveau de conscience politique, cette prise de conscience augmente et grandit pour que les élèves puissent acquérir les significations et les caractéristiques d'un bon citoyen.
- L'école et à travers des multiples activités et pratiques quotidiennes de la vie scolaire contribue à la prise de conscience politique des élèves, Et cela leur donne à travers leur engagement à l'idée de droit et de devoir.
- Les lycéens s'intéressent à ce qui se passe au niveau politique local et international.
- L'école est une institution nécessaire et importante dans la société à notre époque, parce qu'elle permet la société de relever des défis sur de nombreux fronts, Afin de maintenir sa place parmi les sociétés et les nations.

**Mots clés:** conscience politique, citoyenneté, l'école, système éducatif, socialisation politique.

## « Political awareness of secondary students and its role in preparing future citizens»

### Abstract:

The study aimed to reveal the political awareness of high school students. This awareness, which will contribute to preparing them properly, enables them to understand the meaning of true citizenship, which allows them to be good citizens in the future, benefit from them and contribute to the movement of building the nation and the society, as well as revealing the importance of the

school in developing this political awareness which in turn enables the individual to acquire the qualities of a good citizen who is committed to the idea of right and duty.

The study concluded with a set of results including :

- Secondary school students have a political awareness that they gain from a variety of sources, the most important of which is school.
- Through the political upbringing of students, the school raises the level of political awareness, which increases and grows so that students can acquire the meaning and characteristics of a good citizen.
- The school, through various activities and daily practices of school life, contributes to the political awareness of pupils and provides them with the meaning of good citizenship through their commitment to the idea of right and duty.
- Secondary school students have an interest in what is happening at the local and international political level.
- School is a necessary and important institution in society today, because it enables society to face challenges on many fronts, so as to maintain its place among societies and nations.

**Key words:** political awareness, citizenship, the school, educational system, political socialization.

### **"الوعي السياسي لدى التلاميذ الثانويين ودوره في إعداد مواطن المستقبل"**

#### **الملخص:**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الوعي السياسي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، هذا الوعي الذي سيساهم في إعدادهم إعداداً سليماً يمكنهم من استيعاب معاني المواطنة الحقيقية، والتي تسمح لهم أن يكونوا مواطنين صالحين في المستقبل تستفيد منهم الدولة ويساهمون في حركية بناء الوطن والمجتمع، كما تكشف عن أهمية المدرسة في تنمية هذا الوعي السياسي الذي بدوره يمكن الفرد من اكتساب صفات المواطن الصالح الملتزم بفكرة الحق والواجب.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم وعي سياسي يكتسبونه من مصادر متعددة أهمها المدرسة.
  - تعمل المدرسة من خلال التنشئة السياسية للتلاميذ على رفع مستوى وعيهم السياسي، هذا الوعي يزداد وينمو حتى يتمكن التلاميذ من اكتساب معاني ومواصفات المواطن الصالح.
  - المدرسة ومن خلال نشاطات متعددة وممارسات يومية للحياة المدرسية تساهم في بناء الوعي السياسي للتلاميذ، وتزودهم بمعاني المواطنة الصالحة من خلال التزامهم بفكرة الحق والواجب.
  - تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم اهتمام بما يحدث على المستوى السياسي محليا ودوليا.
  - المدرسة مؤسسة ضرورية وهامة في المجتمع في وقتنا الحاضر، لأنها تمكن المجتمع من مواجهة التحديات على عديد الجبهات، حتى يحافظ على مكانته بين المجتمعات والأمم.
- كلمات مفتاحية:** الوعي السياسي، المواطنة، المدرسة، النظام التربوي، التنشئة السياسية.

# باسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة شكر و عرفان

قال تعالى: ( ... هذا من فضل ربي ليبلوني ءأشكر أم أكفر... )

الآية 40 من سورة النمل.

فالشكر في المقام الأول لله عزّوجلّ الذي بفضله تتم الصالحات، له الحمد والمنة على أن وفقنا إلى إنجاز

هذا العمل.

الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور مصطفى مرضي على ما قدمه لنا من دعم مادي ومعنوي

وتوجيهات ونصائح طيلة فترة إنجاز البحث.

كما لا يفوتني أن أقدم جزيل شكري وامتناني إلى الزميل الدكتور محمد بلعالية على المساعدات التي تفضل

بها علينا فجزاه الله عنا كل خير. كما لا يفوتني أيضا أن أشكر زملائي مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي

والمهني بثانويات ولاية غليزان على مدهم يد العون لي، والشكر موصول كذلك لكل من ساهم من قريب

أو من بعيد في أن يعرف هذا العمل النور ولو بكلمة طيبة.

في الأخير جزيل شكري وامتناني لأولئك الذين قاموا بتنوير دربنا ولا يزالون كذلك طيلة مسيرتنا التعليمية في

مختلف أطوارها فجزاهم الله عنا كل خير.

بغداد جلاط

# إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطل الله في عمرهما وورزقني برهما...

إلى عائلي الصغيرة... رفيقة دربي... أبنائي قرّة عيني فاطمة الزهراء، إسلام، وأميرتي الصغيرة بسمة، حفظهم

الله جميعا...

إلى عائلي الكبيرة كل باسمه حفظهم الله جميعا...

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل...

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء....

إلى كل من يعرفونني....

إلى كل من يسعى في سبيل العلم والمعرفة....

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

بغداد

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ، ب، ج، د	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة</b>	
6	1. الإشكالية
7	2. الفرضيات
7	3. وسائل الدراسة
8	4. أهمية الدراسة
8	5. دوافع اختيار الموضوع
8	1.5. دوافع ذاتية
8	2.5. دوافع موضوعية
9	6. التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة
10	7. الدراسات السابقة
23	8. تعقيب على الدراسات السابقة
<b>الفصل الثاني: الوعي السياسي</b>	
25	تمهيد
25	1. الوعي السياسي
28	2. مصادر الوعي السياسي
28	1.2. الأسرة
29	2.2. المدرسة
31	3.2. المؤسسات الدينية
32	4.2. جماعة الأقران
33	5.2. الأحزاب السياسية
34	6.2. وسائل الإعلام
35	3. أهمية الوعي السياسي

36	4.مكوّنات الوعي السياسي
36	1.4.الهوية
38	2.4.المواطنة
38	3.4.المشاركة السياسية
40	5.4.التعددية السياسية
41	6.4.الديمقراطية وحقوق الإنسان
42	5.الوعي السياسي والثقافة السياسية
43	6.الوعي السياسي والتنمية السياسية
45	7. مقاربات نظرية لتفسير الوعي
45	1.7.المقاربة البنائية الوظيفية
46	2.7.المقاربة المادية الوجودية
47	3.7.المقاربة التفاعلية الرمزية
48	4.7.المقاربة الفينومينولوجية
49	خلاصة
	<b>الفصل الثالث: المواطنة</b>
51	تمهيد
51	1.مفهوم المواطنة
51	1.1.لغة
51	2.1.اصطلاحا
52	2.نشأة مفهوم المواطنة
53	1.2.المواطنة عند الفراعنة
53	2.2.المواطنة عند اليونان
55	3.2.المواطنة عند الرومان
56	4.2.المواطنة في الفكر العربي
56	1.4.2.قبل الإسلام
57	2.4.2.بعد ظهور الإسلام
59	5.2.المواطنة في العصور الوسطى
60	6.2.المواطنة في أوروبا في العصر الحديث



61	7.2. المواطنة عند بعض مفكري العقد الاجتماعي (المواطنة التعاقدية)
62	8.2. المواطنة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر
66	9.2. المواطنة العالمية
66	3. قيم المواطنة
67	1.3. قيمة المساواة
67	2.3. قيمة الحرية
67	3.3. قيمة المسؤولية الاجتماعية
67	4.3. قيمة العدل
68	4. بعض المفاهيم المرتبطة بالمواطنة
68	1.4. المواطنة وحقوق الإنسان
68	2.4. المواطنة والوطنية
68	3.4. المواطنة والديمقراطية
69	4.4. المواطنة والهوية
69	5. أبعاد المواطنة
69	1.5. البعد القانوني
70	2.5. البعد الثقافي (المعربي)
70	3.5. البعد الاجتماعي
70	4.5. البعد السياسي
71	5.5. البعد المعنوي
71	6.5. البعد القيمي
71	7.5. البعد المكاني
71	6. عناصر المواطنة
72	1.6. الإنتماء
72	2.6. الولاء
73	3.6. الحقوق
73	1.3.6. الحقوق المدنية
73	2.3.6. الحقوق السياسية
73	3.3.6. الحقوق الاجتماعية

74	4.3.6. الحقوق الاقتصادية والبيئية
74	4.6. الواجبات
74	7. المواطنة كفعل اجتماعي
75	8. المواطنة في الجزائر
75	1.8. المواطنة أثناء الفترة الاستعمارية
76	2.8. المواطنة في الجزائر المستقلة
78	خلاصة
<b>الفصل الرابع: النظام التربوي والمدرسة في الجزائر</b>	
80	تمهيد
80	1. مفهوم النظام التربوي
82	2. أهداف النظام التربوي
82	1.2. التكيف الاجتماعي للفرد
83	2.2. اكتساب المهارات الأساسية
83	3.2. تطوير نوعية التعليم والتعلم
83	3. أهمية النظام التربوي
84	4. مكونات النظام التربوي
84	1.4. المدخلات
85	2.4. العمليات
86	3.4. المخرجات
86	4.4. التغذية الراجعة
86	5. النظام التربوي في الجزائر
86	1.5. النظام التربوي قبل الاستقلال
87	1.1.5. التعليم في العهد العثماني
88	2.1.5. التعليم أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962)
91	2.5. النظام التربوي بعد الاستقلال
91	1.2.5. المرحلة الأولى (1962-1970)
94	2.2.5. المرحلة الثانية (1970-1980)
95	3.2.5. المرحلة الثالثة (1980-1990)

96	4.2.5. المرحلة الرابعة (1990-2002)
99	5.2.5. المرحلة الخامسة (2003 إلى يومنا هذا)
101	3.5. الهيكلية الحالية لتنظيم التعليم
101	1.3.5. التعليم الابتدائي
101	2.3.5. التعليم المتوسط
102	3.3.5. التعليم الثانوي
102	1.3.3.5. تنظيم التعليم الثانوي
103	2.3.3.5. أهمية التعليم الثانوي
104	3.3.3.5. أهداف التعليم الثانوي
105	6. تعريف المدرسة
107	7. نشأة المدرسة وتطورها
108	8. وظائف المدرسة
109	1.8. وظيفة تعليمية
109	2.8. وظيفة تربوية
109	3.8. وظيفة تراثية
109	4.8. وظيفة نفسية
109	5.8. وظيفة تثقيفية
109	6.8. وظيفة اجتماعية
110	7.8. وظيفة سياسية
110	8.8. وظيفة اقتصادية
110	9.8. وظيفة قيمية ودينية
110	10.8. وظيفة تكنولوجية
111	9. سوسيولوجيا المدرسة
112	10. المدرسة والتغيير الاجتماعي
114	11. المدرسة وبناء الوعي السياسي
116	12. المدرسة وبناء المواطنة
118	13. المدرسة والتحديات
118	1.13. تعليم ذو جودة

118	2.13. التطورات التكنولوجية المتسارعة
119	3.13. متطلبات الحياة وسوق العمل
119	4.13. الانفتاح ومواجهة الانغلاق الفكري
119	5.13. العولمة الثقافية
120	6.13. الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وثقافة التسامح
120	7.13. انفتاح المدرسة على المجتمع
120	خلاصة
<b>الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية</b>	
122	تمهيد
122	1. المنهج المستخدم
123	2. أداة الدراسة الميدانية
124	3. عينة الدراسة الميدانية وتوزيعها
124	1.3. عينة الدراسة وخصائصها
124	2.3. توزيع أفراد العينة حسب الجنس
125	3.3. توزيع أفراد العينة حسب شعبة الدراسة
126	4.3. توزيع أفراد العينة حسب شعبة السن
127	5.3. توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن (الإقامة)
128	6.3. توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للوالدين
130	4. مجتمع البحث وتعداده
132	5. المجال الزمني للدراسة الميدانية
132	7. المجال المكاني للدراسة الميدانية
133	8. الأسلوب الإحصائي المستخدم.
<b>الفصل السادس: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشة الفرضيات</b>	
135	1. عرض نتائج الدراسة الميدانية
188	2. مناقشة الفرضيات في ضوء نتائج الدراسة
188	1.2. مناقشة الفرضية الأولى
191	2.2. مناقشة الفرضية الثانية
194	3.2. مناقشة الفرضية الثالثة

197	3. استنتاجات وخاتمة
202	الملاحق
212	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
124	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	01
125	توزيع أفراد العينة حسب الشعبة	02
126	توزيع أفراد العينة حسب السن	03
127	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة	04
128	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب	05
129	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم	06
131	تعداد مجتمع البحث	07
135	ذكر اسم كل منك رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس ش الوطني، الوزير الأول	08
137	نوع النظام السياسي في الجزائر	09
138	كيفية اختيار الرئيس في الجزائر	10
139	مدة العهدة الرئاسية	11
140	السن القانوني للانتخاب	12
141	امتلاك بطاقة الناخب	13
142	سبب عدم امتلاك بطاقة الناخب	14
144	الترشح في انتخابات مسؤول القسم	15
145	المشاركة في انتخاب مسؤول القسم	16
146	متابعة الأحداث السياسية الوطنية	17
148	متابعة الأحداث السياسية الدولية	18
149	وسائل متابعة الأحداث السياسية	19
152	الموضوعات السياسية التي يهتم بها التلميذ	20
153	مساهمة المدرسة في بناء الوعي السياسي	21
155	المواطن الجزائري بالنسبة للتلميذ	22
156	المواطن الصالح بالنسبة للتلميذ	23
158	ذكر ثلاث حقوق للمواطن حسب الاختيار	24
161	ذكر ثلاث واجبات للمواطن حسب الاختيار	25

164	الديمقراطية في نظر التلميذ	26
166	مهمة المدرسة	27
168	دور التلميذ كمواطن من خلال موقعه في الثانوية	28
170	موقف التلميذ من التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم	29
171	ماذا تمثل الخدمة الوطنية بالنسبة للتلميذ	30
173	المواضيع التي جلبت اهتمام التلاميذ في الثانوية	31
175	هل ساعدتك المدرسة على التعرف على حقوقك كمواطن	32
176	مصدر التعرف على حقوق المواطنة من غير المدرسة	33
178	هل ساعدتك المدرسة على التعرف على واجباتك كمواطن	34
180	مصدر التعرف على واجبات المواطنة من غير المدرسة	35
182	هل المدرسة الجزائرية تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن	36
184	هل المدرسة الجزائرية تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم	37
186	مساهمة المدرسة في التنشئة السياسية للفرد	38

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
125	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	01
126	توزيع أفراد العينة حسب الشعبة	02
127	توزيع أفراد العينة حسب السن	03
128	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة	04
129	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب	05
130	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم	06
136	تعرف أفراد العينة على رئيس مجلس الأمة	07
136	تعرف أفراد العينة على رئيس المجلس و	08
136	تعرف أفراد العينة على الوزير الأول	09
137	نوع النظام السياسي في الجزائر	10
138	كيفية اختيار الرئيس في الجزائر	11
140	مدة العهدة الرئاسية	12
141	السن القانوني للانتخاب	13
142	امتلاك بطاقة الناخب	14
143	سبب عدم امتلاك بطاقة الناخب	15
144	الترشح في انتخابات مسؤول القسم	16
145	المشاركة في انتخاب مسؤول القسم	17
147	متابعة الأحداث السياسية الوطنية	18
148	متابعة الأحداث السياسية الدولية	19
150	وسائل متابعة الأحداث السياسية	20
152	الموضوعات السياسية التي يهتم بها التلميذ	21
154	مساهمة المدرسة في بناء الوعي السياسي	22
155	المواطن الجزائري بالنسبة للتلميذ	23
157	المواطن الصالح بالنسبة للتلميذ	24
159	ذكر ثلاث حقوق للمواطن حسب الاختيار	25
162	ذكر ثلاث واجبات للمواطن حسب الاختيار	26



165	الديمقراطية في نظر التلميذ	27
167	مهمة المدرسة	28
168	دور التلميذ كمواطن من خلال موقعه في الثانوية	29
170	موقف التلميذ من التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم	30
172	ماذا تمثل الخدمة الوطنية بالنسبة للتلميذ	31
173	المواضيع التي جلبت اهتمام التلاميذ في الثانوية	32
175	هل ساعدتك المدرسة على التعرف على حقوقك كمواطن	33
177	مصدر التعرف على حقوق المواطنة من غير المدرسة	34
179	هل ساعدتك المدرسة على التعرف على واجباتك كمواطن	35
181	مصدر التعرف على واجبات المواطنة من غير المدرسة	36
182	هل المدرسة الجزائرية تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن	37
184	هل المدرسة الجزائرية تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم	38
186	مساهمة المدرسة في التنشئة السياسية للفرد	39

مقدمة

مقدمة:

عرف المجتمع الإنساني تطورات عديدة عبر حقبة زمنية متعاقبة شهد خلالها حضارات مختلفة، تميزت كل واحدة منها بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها أعطت المجتمع الإنساني دفعا نحو التقدم والازدهار إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن ولا تزال عجلة التقدم سائرة عبر الزمن، ويشهد عالم اليوم تطورا هائلا على المستوى العلمي والتكنولوجي في جميع مجالات الحياة وجوانبها.

ويعد الجانب السياسي أحد أهم الجوانب التي يقوم عليها أي مجتمع وتبنى عليها الدول وأنظمة الحكم المعاصرة، ولا تكون الدولة والنظام السياسي على مستوى عال من العصرية والقوة والتقدم ما لم يكن أفراد هذا المجتمع الذين يخضعون لسلطة هذه الدولة على قدر كاف من الوعي والثقافة والنضج السياسي.

والتنشئة السياسية للأجيال من الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتخريج جيل له من الوعي ما يمكنه من إدراك المصلحة العامة للأمة والسعي إلى خدمة المجتمع والمحافظة على استمرارية الدولة، فيبذل كل ما في وسعه لبقائها.

ولهذا الغرض أنشاء المجتمع مؤسسات تقوم بعملية التنشئة لأفراده على اختلاف فئاتهم، ومن بين المؤسسات التي أوكل لها المجتمع مهمة تنشئة الأفراد وتنمية وعيهم السياسي والاجتماعي، نجد المدرسة كمؤسسة ذات أهمية قصوى في الوصول إلى هذه الغاية الكبرى التي يسعى كل من المجتمع والدولة إلى تحقيقها.

إن المدرسة وكما هو معلوم هي ركيزة المجتمع في نشر العلم والمعرفة والثقافة بوجه عام، إلى جانب ذلك تعد المدرسة مركز إنتاج للعنصر البشري المؤهل المتشبع بثقافة الأمة والمتمسك بتراث وتقاليد الأجداد، فكلما زاد وعي الأفراد كلما كان لذلك الأثر الإيجابي في المجتمع، خصوصا إذا تلقى هؤلاء الأفراد منذ الطفولة وفي مراحل تعليمية متعاقبة التنشئة اللازمة التي تزيد من وعيهم، وتنمي فيهم إلى جانب ذلك روح المسؤولية والالتزام والاستعداد للقيام بالأدوار المنتظرة

منهم على أكمل وجه، وفي اعتقادنا أن المدرسة هي الوسط الرئيسي لتلقين المتعلم هذه التنشئة المرجوة وإعداده وفق الأهداف المخطط لها من طرف المجتمع، ليكون هذا الفرد مواطناً صالحاً في المستقبل يخدم مجتمعه وأمته.

إن عملية إعداد المواطن الصالح هذه لا يمكن أن تتم إلا في إطار علاقة تفاعلية بشكل مستمر بين ثلاثة عناصر هي الوعي والفرد (التلميذ) والمدرسة، ومن هذا المنطلق وبهدف تبيان هاته العلاقة التفاعلية بين هذه العناصر جاءت دراستنا هاته متضمنة ستة فصول إلى جانب المقدمة والخاتمة، تضمنت فصول الدراسة مايلي:

### الفصل الأول:

يتضمن الإطار النظري للدراسة والذي قدمنا فيه إشكالية الدراسة وفرضياتها، كما تطرقنا فيه إلى وسائل الدراسة، وأهميتها، ودوافع اختيار الموضوع، كما قمنا بتحديد مفاهيم الدراسة، ثم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة أو بأحد متغيراتها.

### الفصل الثاني:

تناولنا فيه الوعي السياسي: تعريفه، مصادره، أهميته، مكوناته، ثم انتقلنا إلى علاقة الوعي السياسي بالثقافة السياسية، ثم علاقة الوعي السياسي بالتنمية السياسية، ثم تناولنا بعض المقاربات النظرية لتفسير ظاهرة الوعي (مقاربة البنائية الوظيفية، مقارنة المادية الوجودية، مقارنة التفاعلية الرمزية، والمقاربة الفينومولوجية).

### الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل المواطنة ومفهومها لغة واصطلاحاً، ثم النشأة التاريخية لمفهوم المواطنة وتطوراتها، ثم انتقلنا إلى قيم المواطنة وبعض المفاهيم المرتبطة بالمواطنة، ثم تناولنا بعدها أبعاد المواطنة، ثم عناصر المواطنة، ثم انتقلنا إلى المواطنة كفاعل اجتماعي، بعدها تناولنا المواطنة في الجزائر.

## الفصل الرابع:

تضمن النظام التربوي والمدرسة في الجزائر، ففي الجزء الأول المتعلق بالنظام التربوي تطرقنا إلى مفهوم النظام التربوي وأهدافه، ثم أهمية النظام التربوي، ثم مكونات النظام التربوي، بعدها تناولنا النظام التربوي في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وأهم التغييرات التي طرأت عليه، ثم تناولنا هيكلية منظومة التعليم في الجزائر، ثم أهمية التعليم الثانوي وأهدافه.

في الجزء الثاني من هذا الفصل تناولنا تعريف المدرسة ونشأتها وتطوراتها التاريخية، ثم تناولنا وظائف المدرسة، ثم سوسيولوجيا المدرسة، ثم تطرقنا إلى المدرسة والتغيير الاجتماعي، لنتقل بعدها إلى المدرسة وبناء الوعي، ثم المدرسة وتشكيل الوعي السياسي، ثم المدرسة وبناء المواطنة، وفي الأخير تطرقنا إلى المدرسة والتحديات التي تواجهها اليوم.

## الفصل الخامس:

تضمن فصلا منهجيا للدراسة الميدانية وإجراءاتها قدمنا فيه المنهج المستخدم وأداة الدراسة الميدانية، ثم انتقلنا إلى وصف عينة الدراسة الميدانية وخصائصها والتعريف بمجتمع البحث وتعدادده، والمجال الزماني والمكاني للدراسة الميدانية، ثم الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة الميدانية.

## الفصل السادس:

في الجزء الأول من هذا الفصل قمنا بعرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، وفي الجزء الثاني قمنا بمناقشة فرضيات الدراسة على ضوء نتائج الدراسة الميدانية، وعلى ضوء نتائج بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم ختمنا دراستنا هذه باستنتاجات عامة وخاتمة تضمنت بعض التوصيات.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للدراسة

تمهيد

1. الإشكالية
2. الفرضيات
3. وسائل الدراسة
4. أهمية الدراسة
5. دوافع اختيار الموضوع
6. تحديد المفاهيم
7. الدراسات السابقة
8. تعقيب على الدراسات السابقة

**تمهيد:**

يعتبر الإطار النظري للدراسة محطة علمية ضرورية في أي بحث أكاديمي، فهو بمثابة البوصلة التي تمكن الباحث من رسم معالم بحثه من جهة، وهو خارطة طريق تجعل القارئ في صميم الموضوع الذي هو بصدده قراءته، وتبين له أهم الإجراءات والمقاربات والظروف التي أجري فيها البحث من جهة أخرى، هذا إضافة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة أو بأحد متغيراته، وكذا الكيفية التي تم من خلالها معالجة الموضوع، وهذا ما سنقدمه في هذا الفصل.

**1. الإشكالية:**

يشهد عالمنا اليوم تطورا سريعا في مختلف المجالات والميادين مصحوبا بحراك اجتماعي كبير أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة والسياسات في العديد من الدول، حيث أن هذا الحراك الذي تقوده فئات شعبية واسعة أحدث ما لم يكن في الحسبان وحقق ما لم تحققه أحزاب ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني والدفاع عن الحقوق والحريات على اختلاف تشكيلاتها وتوجهاتها السياسية والإيديولوجية والفكرية رغم نضالها السياسي خلال فترات زمنية طويلة. هذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى قوة تأثير العامل البشري وأقصد هنا الفرد أو المواطن على إحداث التغيير بغض النظر عن الوسائل المستعملة في التعبئة الشعبية.

وعلى هذا الأساس فإن إعداد مواطن المستقبل وفق رؤية سياسية وحضارية مدروسة وواعية قد تمكن من تحقيق الاستقرار الذي تطمح إليه الأنظمة والحكومات، ولا تدخر جهدا في سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى.

ولما كانت المدرسة هي الوسط الأكثر ملائمة لتحضير وإعداد هذا المواطن الواعي بحكم أن المدرسة من أهم مؤسسات التنشئة، كان من الواجب الاهتمام بأفراد هذا الوسط و أقصد بذلك المتدربون في هذه المدارس، ومن

خلال هذا كله، تبين لنا كدارسين في علم الاجتماع السياسي الاشتغال على هذا الموضوع في إعداد بحثنا الخاص بدرجة الدكتوراه، وعلية فإن إشكالية بحثنا في هذا الموضوع تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

- هل يوجد وعي سياسي لدى طلبتنا في الثانويات، وكيف يتبلور هذا الوعي في إعطاء تصور للمواطنة والتحلي بها؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:
- هل يوجد وعي سياسي لدى طلبتنا في الثانويات، وماهي مصادره؟
- هل يهتم تلاميذ المرحلة الثانوية بما يقع من أحداث خارج المدرسة، وهل تتأثر المدرسة بما يقع من أحداث سياسية حسبهم؟
- كيف تساهم المدرسة في إعداد المواطن الصالح؟

## 2. الفرضيات:

- يوجد وعي سياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية، يستمدونه من مصادر متعددة أهمها المدرسة.
- تلاميذ الثانويات ليس لهم أي اهتمام بما يحدث من تغيرات اجتماعية وسياسية، وحسبهم المدرسة لا تتأثر بما يحدث على المستويين المحلي والعالمي، ولا يعون تماما ما يجري حولهم من أحداث.
- للمدرسة دور مهم في إعداد المواطن الصالح، من خلال التنشئة السياسية للتلاميذ وتنمية وعيهم السياسي.

## 3. وسائل الدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه على جمع المادة العلمية حول الموضوع واستعمال وسائل وتقنيات البحث العلمي من مناهج وأساليب إحصائية، وتقنية الاستمارة في جمع المعطيات الميدانية، وعرضها وتفسيرها وفق التقنيات والأساليب المستعملة في البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.



#### 4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تقديم مساهمة ولو بسيطة فيما يخص التنشئة السياسية لتلاميذ الوسط المدرسي، وكيفية إعدادهم تربويا وثقافيا وسياسيا من خلال تنمية قيم المواطنة لديهم وجعلهم يتمتعون بشخصيات ومقومات المواطن الواعي لمستقبله ومستقبل وطنه وأمته الساعي دوما إلى أداء واجباته، والمطالبة بحقوقه بطريقة حضارية واعية.

#### 5. دوافع اختيار الموضوع:

##### 1.5. دوافع ذاتية:

- الاهتمام بما يجري داخل قطاع التربية الذي أنتمي إليه بحكم الوظيفة.
- الاهتمام بتلامذة المرحلة الثانوية بحكم سن المراهقة الذي هم فيه وما ينجم عنه من تغيرات في السلوك والتصرفات.
- محاولة اكتشاف مدى اهتمام تلامذتنا بالإحداث السياسية والوعي السياسي لدى تلامذتنا جيل المستقبل.
- محاولة اكتشاف مدى إدراك تلاميذ المرحلة الثانوية بأهمية المدرسة ودورها في التنشئة السياسية ومساهمتها في تنمية الوعي السياسي للفرد، وإعداد المواطن الصالح.

##### 2.5. دوافع موضوعية:

- إثراء المكتبات الجامعية بدراسات في هذا المجال.
- اكتشاف مدى تأثير الأحداث والأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات العربية والإسلامية وحتى المجتمع الدولي على مجتمعا في الجزائر.

## 6. التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة:

يعد التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة أمرا ضروريا في أي دراسة اجتماعية، حيث أنه يقدم توضيحا إضافيا لعلاقة إشكالية الدراسة بمتغيراتها ويبرز أهدافها وأهميتها، وبالنظر إلى كثرة التعاريف الاصطلاحية للمفاهيم في العلوم الاجتماعية، يستعين الباحث بالمفاهيم الإجرائية لتبيان المقصود من المفاهيم الخاصة بدراسته وتوظيفها في البحث، وفي دراستنا هذه سنقدم تحديدا إجرائيا لمفاهيم الدراسة وهي:

**الوعي السياسي:** وهو مجموع الإدراكات لدى الفرد بما يحيط به من قضايا ذات الصلة بالجانب السياسي، حيث يسمح له هذا الوعي باتخاذ موقف من هاته القضايا وإبداء رأيه فيها، وقد يكون هذا الموقف إما مؤيدا أو معارضا أو محايدا.

**تلميذ الثانوي:** هو ذلك التلميذ الذي أتم تدمرسه بالمرحلة المتوسطة بنجاح وهو مسجل بانتظام في المرحلة التعليمية الموالية وهي المرحلة الثانوية التي يدوم التعليم بها ثلاث سنوات وتختتم بشهادة البكالوريا حسب قانون تنظيم التعليم الثانوي في الجزائر.

**المواطنة:** هي ذلك الشعور بالارتباط والانتماء على الوطن، أي هي رابطة اجتماعية بين الفرد ووطنه تترجم هذه الرابطة في ممارسة الحقوق والواجبات والالتزامات اتجاه الوطن والمجتمع الذي ينتمي إليه.

**المدرسة:** هي تلك المؤسسة التي أنشأها المجتمع للقيام بعملية تنشئة الأفراد معرفيا ونفسيا ودينيا وخلقيا، وإعدادهم لأداء أدوارهم في المجتمع كمواطنين صالحين، تتم هذه التنشئة وفق برامج وخطط تتماشى والمبادئ العامة للسياسة التربوية للدولة في ذلك المجتمع الذي تنتمي إليه المدرسة، معتمدة أساليب وطرق عصرية ومتنوعة تراعي تنمية جميع جوانب شخصية الفرد، حتى يتمكن مستقبلا من مواجهة التحديات المتزايدة والمتجددة باستمرار.

## 7. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات لها علاقة بموضوع دراستنا نذكر منها:

**1.7.** دراسة سليمان زيرفار البرواري، بعنوان: "الوعي السياسي وتطبيقاته"<sup>1</sup>: تتكوّن الدراسة من أربعة فصول رئيسية، تطرّق الباحث في الفصل الأول منها إلى نشأة الوعي السياسي وأهميته، وتطرّق في الفصل الثاني إلى طرق اكتساب الوعي السياسي ومعوقاته. في الفصل الثالث تطرّق الباحث إلى دراسة الحالة الكردستانية نموذجاً من خلال الكورد والوعي السياسي، ثم تجلّيات الوعي السياسي المعاصر على الحالة الكردستانية. وتناول في الفصل الرابع التحوّل الديمقراطي في العراق وأثره في الوعي السياسي من خلال دراسة المثقف الكردي وتأثيره في الوعي السياسي، كما خصّص الباحث في هذا الفصل مبحثاً لدراسة التحوّل السياسي في العراق وأثره في المعادلة الكردية.

وقد توصل الباحث في ختام الدراسة إلى أنّ الوعي السياسي هو ثمرة إفرازات وظروف المجتمع، إلاّ أنّه يمكن تغيير بعض المفاهيم الجامدة وبعض الصّور الغامضة في مسألة الوعي، بل لا بدّ من القيام بذلك، لأنّ الوعي السياسي يتأثر بالتغيّرات الاجتماعية والمنتجات الثقافيّة والتكنولوجية والمعلوماتية. كما أنّ الوعي السياسي غالباً ما يتمّ نشره بين الناس عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وفي حالة ما إذا سيطرت السلطات المستبدّة على وسائل الإعلام أدّى ذلك إلى تسطيح الوعي السياسي لدى الأفراد في تلك المنطقة.

وتبقى التغطية الإعلامية تخصّ فقط الحزب والعائلة الحاكمة، وهكذا لا يمكن للرأي العام أن يتكوّن وبالتالي تقزيم الوعي السياسي في المنطقة، الحال نفسه بالنسبة للمجتمع الكردي عيّنة الدراسة، حيث يرى الباحث أنّ أمر تطوير المجتمع الكردي مرهون بعقلية الفرد الكردي وبالظروف السياسية ومعطياتها، فضلاً عن نشر ثقافة قبول الآخر أيّاً كانت فكرة ذلك الآخر وتحمل المؤسسات الحكومية والشعبية مسؤوليتها في هذا الإطار. كما أن انعدام المشاركة السياسية وعدم وجود الحرّيّة في عمل أحزاب المعارضة داخل المجتمع يؤدّي بشكل أو بآخر إلى تخلف الوعي السياسي

<sup>1</sup> - البرواري، سليمان زيرفار: الوعي السياسي وتطبيقاته، مطبعة خاني-دهوك، ط1، 2006.

, ويلعب المثقف الكردي دورا مهماً في توعية الجماهير والمشاركة في هموم المجتمع والعمل على تخليص الشعب من ثقافة تمهيش الآخر , ويشير الباحث بأنه من خلال دراسته للأحداث التي مرت بها كوردستان خلال السنوات العشر الأخيرة تبين أنّ الوعي الكردي كان و ما يزال يقوم أو يتفاعل مع ردود الأفعال والأحداث السياسية التي مرت وتمرّ بها كوردستان. ويقول الباحث بأنه من أجل تحويل الوعي السياسي لدى الشارع الكردي من وعي سطحي غير فاعل إلى وعي سياسي علمي وفعال، لا بدّ من بناء مؤسسات للدراسات الإستراتيجية تكون مهمتها دراسة الشارع الكردي وتفعيل الرأي العام فيه بصورة مدنيّة، بحيث يتمكن الفرد من فهم الواقع كما هو دون تحيّر سواء كان ذلك فكرياً أو مصلحياً.

## 2.7. دراسة خوني وريدة، المركز الجامعي تبسة بعنوان "دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني"<sup>1</sup>:

تستعرض الباحثة في مقدّمة دراستها أنّ الانتماء مطلب ضروري، وهو أكثر من ذلك يعتبر ظاهرة اجتماعية تتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع. وتشير الباحثة أيضاً إلى أنّ الشباب الجزائري كباقي الشباب العربي أصبح يعاني من ظاهرة تقليد الغرب في كل شيء، بل حتّى في أبسط الأمور. الأمر الذي يطرح مسألة الابتعاد والانسلاخ عن الهوية والتراث الديني والقيمي الأصلي للمجتمع الجزائري، ممّا أدّى حسب الباحثة إلى تشتت الهوية الوطنية ومسحها. وفي هذا المسعى تكمن أهمية هذه الدراسة التي تحاول تسليط الضوء على مسألة الانتماء الوطني وما يرتبط بها من قضايا ومفاهيم، وهو نفسه الهدف الذي تسعى إليه المنظومة التربوية الجزائرية من أجل تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية.

وفي هذا الصدد كانت إشكالية الدراسة حول كيفية مساهمة المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني وتشمل الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: هل تعمل المدرسة على تنمية قيم الانتماء الوطني؟ إلى جانب أسئلة فرعية تمحورت حول دور

<sup>1</sup> خوني، وريدة: "دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري. عدد خاص، 2011.

الطاقم الإداري للمدرسة وأستاذ مادة الاجتماعيات في تنمية الانتماء لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة. وقد اشتملت الدراسة على جانب نظري وجانب تطبيقي.

تضمّن الجانب النظري المباحث التالية:

- مكوّنات الوسط المدرسي والمتضمّن: مفهوم المدرسة ودورها في ضوء نظريات علم اجتماع التربية، وكذلك وظائفها.
- التعريف الإجرائي للوسط المدرسي.
- تعريف الإدارة المدرسية ووظائفها ومهام المدير والمدرس.
- قيم الانتماء الوطني: ويشتمل على تعريف القيمة ومصادرها.
- ماهية الانتماء الوطني ويشتمل على تعريف الانتماء وأبعاده، وكذا بعض المفاهيم المقاربة للانتماء الوطني (الهوية، القومية، الوطنية، الدولة)
- صور الانتماء الوطني: ويتضمّن صور صغرى وصور كبرى، ويقصد بالصغرى: أبسط الأعمال التي يقوم بها الفرد كالقيام بواجباته المختلفة. أما الصور الكبرى فتتجسّد في بذل الروح في سبيل الوطن ورفعته أي بمعنى التضحية من أجل الوطن.
- الوسط المدرسي وقيم الانتماء الوطني: ويشير فيه إلى دور المدرسة في تعزيز قيم الانتماء من خلال الغايات والأهداف التي تنشدها المنظومة التربوية.
- المدرّس وقيم الانتماء الوطني: ويشير فيه إلى مسؤولية المدرّس في تكوين مواطنين صالحين وخاصة مدرّس الاجتماعيات الذي يغرس في نفوس تلامذته العلم والأخلاق والقيم الروحية وتعلّم الدّين وأصول المواطنة، حيث أنّ المعلّم هو التّمودج الذي يقتدي به التّلاميذ.

## الجانب الميداني:

بالنسبة للجانب الميداني فإنّ عيّنة الدّراسة (المجتمع المبحوث) اشتملت تلاميذ المرحلة المتوسطة من متوسطة العالية الجديدة، وكان اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، بتعداد 746 تلميذ موزعون على مختلف السّنات (السنة الأولى 6 أقسام، السنة الثانية 5 أقسام، الثالثة 3 أقسام، الرابعة 4 أقسام، ومتوسّط عدد التلاميذ في القسم 44 تلميذاً، وتمّ اختيار قسم من كلّ سنة دراسية بطريقة عشوائية بسيطة، حيث طلب الباحث من مسؤولي المؤسسة تحديد الأقسام فتحصّل على الموافقة للاتحاق بالأقسام الموجودة في تلك اللحظة وتحصل على 176 تلميذاً من أصل 746 تلميذ بنسبة 23.59%.

اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأكثر استخداماً في العلوم الاجتماعية وملائم لموضوع الدّراسة، وتمّ ذلك من خلال إتباع الطّريقة العلمية في جمع المعلومات والبيانات التي تخصّ الظاهرة، وتصنيفها وترتيبها كميّاً، ثمّ تحليلها وتفسيرها، للوصول إلى إثبات مدى صحّة بعض الفرضيات وتأكيداً ونفي فرضيات أخرى، ثمّ أخيراً استخلاص النتائج. كما اعتمدت الدّراسة على أدوات جمع البيانات المتمثلة في الاستمارة والملاحظة، والأساليب الإحصائية.

وتوصّلت الباحثة في نهاية الدّراسة إلى أنّ الوسط المدرسي يساهم في غرس وترسيخ قيم الانتماء الوطني في نفوس تلاميذ المرحلة المتوسطة بنسب متفاوتة، كما أنّ غرس هذه القيم يتطلّب تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة في المدرسة، من إدارة ومدّرسين ووسائل دراسية.

وتؤكّد الدّراسة على أنّ قيم الانتماء متوقّرة لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة على اختلاف جنسهم ومستواهم الدّراسي بدرجات متفاوتة.

3.7. دراسة بعنوان "الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته"<sup>1</sup> للباحثة ميثاء سيف كنيش

الهاملي: جاءت الدراسة في 166 صفحة ومقسمة إلى ستة فصول، فصل تمهيدي يتضمن مقدمة الدراسة وإطارها

العام، وثلاث فصول نظرية وفصل تمهيدي، وفصل لمقترح حول تفعيل دور المرأة في الوعي السياسي وخاتمة.

تمثلت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما دور التعليم في تنمية الوعي السياسي للمرأة الإماراتية؟ وتفرع

عن السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية هي:

1 - ما مفهوم الوعي السياسي وما مصادر تشكيله؟

2 - ما لواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة الإماراتية؟

3 - ما واقع الحركة النسائية الإماراتية ودورها في تشكيل الوعي السياسي للمرأة؟

4 - ما واقع الوعي السياسي لدى طالبات الجامعة بالإمارات؟

5 - ما التصور المقترح لتفعيل دور التعليم في تنمية الوعي السياسي للمرأة الإماراتية؟

وتكمن أهمية الدراسة في التصدي لواحد من المجالات المهمة لمشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، ويركز البحث

على التعرف على العلاقة بين التعليم والوعي السياسي للمرأة الإماراتية وأنماط المشاركة السياسية لها باعتبارها تمثل

فئات سكانية لا تحظى بنصيب كاف من الحق في التعبير عن احتياجاتها النوعية في المجتمع الذي تعيش فيه.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، للكشف عن الحقائق الراهنة التي تتعلق بالظاهرة، والوصف الدقيق لها ثم التفسير في

حدود الإجراءات المنهجية المتبعة، إضافة إلى التعرف على مستوى الوعي السياسي للمرأة الإماراتية من خلال

المقابلات مع الطالبات الجامعيات، والوصول إلى مصادر الوعي السياسي الأخرى المتمثلة في آليات التنشئة

<sup>1</sup> - الهاملي، ميثاء: الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية تخصص أصول التربية جامعة القاهرة 2012.

الاجتماعية والسياسية التي تمثل الأسرة ووسائل الإعلام وغيرها من المصادر التي لها دورا مهما في تشكيل الوعي السياسي. واعتمدت الدراسة تقنيتي الاستمارة والمقابلة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

-ارتفاع نسبة المتابعة والاهتمام بالشؤون الحكومية كالقرارات والقوانين من خلال وسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي يؤكد درجة الانتماء والمواطنة لدى الطالبات.

- الأسرة هي المسؤول الأول عن عملية تنمية الوعي السياسي لدى الأبناء.

-التعليم يلعب دورا مهما في عملية تنمية الوعي السياسي وتكوينه باعتباره المؤسسة الرسمية التي يرتبط بها الفرد لسنوات طويلة من حياته، وهناك صلة وثيقة بين التعليم والوعي السياسي، فالفرد الأكثر تعليما يكون أكثر إلماما بالمعلومات والمعارف المتعلقة بالحياة السياسية، ويزداد دور التعليم في تنمية الوعي السياسي في مراحل التعليم العليا (الجامعة).

-هناك ارتباطا قويا بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة الوعي، فكلما تحسنت هذه الظروف انعكس ذلك إيجابا على درجة الوعي السياسي للفرد.

-أوضحت الدراسة أن ضعف المشاركة السياسية لدى الطالبات يعود إلى القوانين التي تحول دون تشجيع الشباب على المشاركة السياسية، إلى جانب النظرة التقليدية للمرأة التي تحصر دورها أساسا في الأمومة ورعاية الشؤون الداخلية للأسرة.

هذا إضافة إلى مجموعة من التوصيات تصب في مجملها في توحيد الجهود بين مختلف القطاعات لتنمية الوعي السياسي وتوضيح أهميته، من خلال زرع الهوية الوطنية وتعزيزها في نفوس الأجيال انطلاقا من مرحلة الطفولة، ووضع



استراتيجيات واضحة نحو هوية وطنية راسخة ومستدامة، مع تعزيز تمسك الفرد بماضيه وتراثه الفكري والحضاري وتجسيد ذلك في المناهج الدراسية، وربط وسائل الإعلام بباقي المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية، هذا إلى جانب تركيز الجهود لتغذية الهوية الوطنية وكل ما من شأنه الحث على التمسك بالعادات والتقاليد المحلية والولاء للوطن.

#### 4.7. دراسة بعنوان "المدرسة وتعاضم دورها في المجتمع المعاصر"<sup>1</sup> للدكتورة نجاة يحياوي:

تطرقت الدراسة على دور المدرسة في إعداد الأجيال باعتبارها أهم مؤسسة اجتماعية، تعاضم دورها خصوصا مع التغيرات الاجتماعية والتسارع العلمي الذي جعل المدرسة تواجه تحديات في وظائفها.

تضمنت الدراسة تمهيدا ومدخلا مفاهيميا يتعلق بمفهوم المدرسة ونشأتها وتطورها التاريخي، ثم تطرقت إلى دور المدرسة في العملية التربوية، ثم تناولت الأدوار الحديثة للمدرسة والتي تمثلت في الوظيفة الاجتماعية، الوظيفة السياسية، الوظيفة الاقتصادية، ثم الوظيفة التجديدية، هذا إلى جانب إحداث التكيف الاجتماعي وتحقيق القارب والتوازن بين الطبقات، ثم تنمية مهارات الابتكار والإبداع الفني وتنمية مهارات سلوكية جديدة من خلال اختيار التعليم الوظيفي وتحقيق الحراك الاجتماعي الموجب، مع المراجعة الناقدة للمذاهب المعاصرة.

ثم تناولت الباحثة الصعوبات التي تحول دون أداء المدرسة الحديثة لأدوارها، ورصدت أهم هذه الصعوبات في ظل الوظيفة التي فرضتها عليها طبيعة التغيرات التي تميز بها هذا العصر وما صاحبها من تحديات جديدة تواجهها المدرسة اليوم، وكيف يمكن لها مواجهة هذه التحديات، وما هي الأساليب الكفيلة بالقيام بهذه المهمة الجديدة.

ومن هذا المنطلق حسب الباحثة طرح في الفكر السوسيو تربوي مسألة الارتباط الوثيق بين المدرسة والمجتمع، والتي تناولتها أطروحات العديد من الباحثين، وعليه تطرقت الباحثة إلى عنصر تضمن الجدول القائم حول المدرسة وصلتها بالمجتمع، هذا الجدول ظل يراوح حسب الباحثة بين خطي المحافظة والتجديد، حيث ينطوي كل قطب جدي على

<sup>1</sup> - يحياوي، نجاة: "المدرسة وتعاضم دورها في المجتمع المعاصر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 37/36، نوفمبر 2014، ص 57-74.

تباين اتجاه التأثير بين المدرسة والمجتمع، فعرضت الباحثة الاتجاه الدروكايي القائل بالوظيفة المحافظة للمدرسة باعتبارها أداة المجتمع لإعادة إنتاج وتثبيت نظامه الاجتماعي من خلال التنشئة وتكييف التلميذ مع البيئة الاجتماعية، كما عرضت الباحثة وجهة " ألتوسار althusser " القائلة بأن النظام المدرسي هو أحد الأجهزة الإيديولوجية للدولة الذي يؤمن استنساخ روابط الإنتاج عبر خلق نموذج تقسيم مستويات التكوين مطابق لنموذج تقسيم العمل السائد في مجتمع معين ضمن حقبة تاريخية معينة.

وترى الباحثة أن ارتباط المدرسة بالأسرة في وقتنا المعاصر أصبح ضرورة ملحة، فالتغيير الحاصل في المناهج والبرامج المدرسية وكثافتها التي نتجت عن الزخم المعرفي المتواصل جعل من المدرسة مؤسسة غير قادرة على القيام بوظيفتها لوحدها، بل تشاركها مؤسسات عديدة كالإعلام ورياض الأطفال والأسرة التي أصبحت تقوم بدور تربوي وتعليمي مهم. ثم عرضت الباحثة علاقة المدرسة بالأسرة وأهمية التعاون بينهما.

وخلصت الدراسة إلى تعاضد دور المدرسة وازدياد مسؤولياتها، وأهمية دعم الأسرة للمدرسة والتعاون معها حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق الأهداف التربوية المرجوة، كما أن مشاركة الأسرة للمدرسة يجعل المدرسة قادرة على مواكبة التغيير في ظل التطورات المتسارعة في العالم.

إمكانية اعتماد المدرسة على المجتمع المحلي في تمويلها في حالات معينة، الأمر الذي يفرض إقامة تعاون وثيق بين المدرسة والمجتمع المحلي، مع ضرورة التنسيق بين المدرسة ومختلف المؤسسات الاجتماعية خصوصاً الأسرة.

وفي الختام خلصت الباحثة إلى الدور المهم للمدرسة في خلق كوادر مؤهلة وقادرة على دفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام، والمجتمع عموماً والأسرة على الخصوص لا يقل دورهما عن دور المدرسة والعلاقة بين الجميع متكاملة وضرورية.

5.7. دراسة بعنوان "دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين - مرحلة التعليم المتوسط والثانوي

نموذجاً<sup>1</sup> للدكتور سعد الدين بوطبال من جامعة خميس مليانة والدكتورة سامية ياحي من جامعة الجزائر2:

هدفت الدراسة إلى تقصي دور المدرسة من خلال المقررات الدراسية في مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي في تنمية وتفعيل قيم المواطنة وجعلها راسخة في شخصية الأفراد حتى تتجلى بذلك في الحياة الاجتماعية في شكل ممارسات حقيقية.

وتم في هذه الدراسة الاعتماد على تقنية تحليل محتوى مادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية من خلال التركيز على المعاني الكبرى للمواطنة كصفات للتحليل والكلمات الدالة على المواطنة كوحدات للتحليل.

في مقدمة الدراسة استعرض الباحثان الخلفية النظرية للدراسة وبعض الدراسات السابقة حول الموضوع، وتمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل عن دور المدرسة الجزائرية في إكساب الناشئة للمعايير الاجتماعية الإيجابية من خلال برامجها لمادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية، الأمر الذي يسمح ببناء المواطن الصالح الذي يشعر بالانتماء لوطنه قولا وفعلا، ويساهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي على حد سواء وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي.

وتهدف الدراسة إلى إبراز أهمية دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين، وبيان المعنى الحقيقي للمواطنة من جميع الأبعاد والزوايا، والتعرف على الأساس الذي يعتبر من خلاله الفرد مواطناً في الدولة، والحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة والعلاقة بينها وبين التربية.

كما تهدف الدراسة إلى بناء تصور واضح لمعنى المواطنة وترسيخها لدى الأفراد لضمان تجسيدها أثناء التفاعلات الاجتماعية في الحياة اليومية للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى توافق الفرد مع ذاته وحاجاته ومصالحه أولاً، وحاجات

<sup>1</sup>- بوطبال، سعد الدين وياحي، سامية: "دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين - مرحلة التعليم المتوسط والثانوي نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص91-103.

ومصالح الآخرين، ويتحقق لديه الشعور بالانتماء الوطني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وبحث السبل الكفيلة بتعزيز مفهوم المواطنة وترسيخها لدى المتعلمين.

وتضمنت الدراسة إضافة إلى المقدمة والملخص تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة وهي: مفهوم المدرسة ومكوناتها كالمعلم، المنهاج، المنهاج الدراسي، مفهوم المواطنة، القيم، قيم المواطنة.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي حيث تم أولاً رصد التراث العلمي المتعلق بالظاهرة المدروسة (المنهاج الدراسي وتنمية قيم المواطنة) بقصد الإلمام بالمعلومات النظرية حول الظاهرة، وبعدها تم اعتماد تقنية تحليل المحتوى بغرض وصف قيم المواطنة من خلال المنهاج الدراسي الخاص بمرحلتى المتوسط والثانوي. وفيما يتعلق بمجتمع البحث والعينة اعتمدت الدراسة على مجموعة الكتب المدرسية لمادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية لجميع المستويات التعليمية لمرحلتى المتوسط والثانوي الخاصة بالنظام التربوي الجزائري، ثم انتقلت بعدها الدراسة إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة حسب المرحلة التعليمية وحسب المستوى التعليمي في كل مرحلة، بعدها انتقل الباحثان إلى مناقشة النتائج. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

الملاحظ على المناهج الدراسية الخاصة بالتربية المدنية والتربية الإسلامية في مرحلتى التعليم المتوسط والثانوي أنها لا ستجيب لمستجدات الواقع الراهن الذي نعيشه من ناحية ضعف الولاء والانتماء للوطن، ويظهر هذا الضعف حسب الدراسة في انتشار السلوكات المنحرفة المتنامية يوماً بعد يوم، وهذا ما يدعو إلى ضرورة التأكيد على موضوع الانتماء والولاء للوطن، والذي يعكس المفهوم النفسي الاجتماعي للمواطنة باعتبارها أفعالاً وممارسات اجتماعية وليست تصورات تجريبية ونظرية فقط.

يمثل عدم الاهتمام بالمواطنة في المرحلة الثانوية نقطة ضعف في المنهاج الدراسي، لأن التلميذ في هذه المرحلة يبدأ في تحديد أهدافها الإيديولوجية والاجتماعية في الحياة، مما يحتم على المناهج الدراسية أن تراعي هذا الجانب وتعمل على

إرساء الهوية المهنية والدينية والسياسية للفرد من خلال مده بالمعارف والخصوصيات التي تتوافق مع البيئة التي يعيش فيها، بمعنى أنه على المناهج الدراسية أن تنطلق من الواقع الاجتماعي للأفراد حتى تستند على معطيات واقعية تبلورها في شكل دروس تهدف إلى مساعدة الفرد على بناء فلسفته في الحياة في كنف المجتمع الذي يعيش فيه.

كما أنه على المدرسة القيام بدورها في ترسيخ قيم الانتماء والولاء للوطن لدى الناشئة، حفاظا على الأمن والاستقرار الاجتماعي، كما أن النسق التربوي يعد من أهم الأنساق الاجتماعية التي لها دورا حيويا في بناء المجتمع والحفاظة على استقراره من خلال ما يقوم به هذا النسق من نقل للقيم والمعايير الاجتماعية من جيل لآخر، وذلك وصولا إلى إنتاج المواطن الصالح الذي تكون مشاركته فعالة في المجتمع.

وخلصت الدراسة في الختام إلى أن المدرسة في الجزائر تؤدي دورا مساعدا في نشر قيم المواطنة لتشكيل بذلك لبنة أساسية في بناء المجتمع الجزائري، لكن رغم هذا الدور إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع الجزائري في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة وتفرض عليه ضرورة الاضطلاع بدور أكثر أهمية في إكساب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع.

وحسب الدراسة دائما فالوطنية ليست مادة تدرس وإنما هي سلوك يجب أن يتفاعل من خلال المواد الدراسية جميعها، ويجب أن يكون الأستاذ والمدرسة بجميع العاملين فيها نموذجا للتلميذ لتكريس مفهوم الانتماء والولاء الوطني ليكون سلوكا وممارسة، وليس مواد نظرية تدرس بعيدا عن الواقع، ومع ذلك فلا يقتصر الدور على المدرسة فقط، فالمسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع وجميع أطرافه (الأسرة، المربين، الدولة بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية) لأن قضية تنمية المواطنة والحفاظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي قضية الجميع.

6.7. دراسة بعنوان "التربية على المواطنة في الإصلاحات التربوية الجزائرية"<sup>1</sup> للباحث محمد بلعالية:

تساءلت الدراسة عن الأهداف المتوخاة من التربية على المواطنة وأهم معالمها من خلال ما ورد في القانون التوجيهي للتربية، والذي يؤسس للمشروع التربوي الجزائري للألفية الثالثة.

وتضمنت الدراسة مقدمة للموضوع وإشكالية الدراسة وأهميتها، إلى جانب تحديد مفاهيم الدراسة (مفهوم المواطنة حيث قدمت عدة تعريفات لهذا المفهوم، ثم مفهوم التربية والتربية على المواطنة، ثم استعرضت الدراسة التربية على المواطنة في النظام التربوي الجزائري وأهم الأهداف التي يسعى إليها النظام التربوي في الجزائر في هذا الجانب.

واستعرضت الدراسة باقتضاب أهم الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال والتي شكلت أمرية 16 أبريل 1976 بدايتها الفعلية حسب الدراسة ومن خلال ما جاء به القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 ليتوج سلسلة إجراءات استباقية قامت بها الدولة الجزائرية للشروع في جملة من الإصلاحات مست كافة أطوار التعليم وبشكل متواز، وفيها تحديدا للرسالة التي أنيطت بالمدرسة الجزائرية والتي تتلخص حسب الدراسة في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، وقادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه ومنفتح على الحضارة العالمية كما تقول الدراسة.

وعلى هذا الأساس وحسب الدراسة دائما أصبحت الوظيفة أو الرسالة الأساسية للمدرسة الجزائرية ومن ورائها النظام التربوي، هي تكوين وتنشئة جيل تتجسد فيه المواطنة بكامل أبعادها منطلقا من المراجع والمبادئ التي قام عليها الكيان الاجتماعي الجزائري، وترتسم فيها صورته في المستقبل كما نصت عليها المادة الثانية من القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

<sup>1</sup>- بلعالية، محمد: "التربية على المواطنة في الإصلاحات التربوية الجزائرية"، مجلة الرواق، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، المركز الجامعي بغيليزان، العدد 09، ديسمبر 2017، ص 44-54.

ثم استعرضت الدراسة مبررات الإصلاح وأهم المبادئ التي تبنتها الدولة الجزائرية في التعليم (الديمقراطية، المجانية، الإلزامية)، ثم انتقل الباحث إلى التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في مختلف الميادين نتيجة العديد من الأحداث على الصعيدين الوطني والدولي والتي فرضت نفسها على المدرسة بصفتها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الجزائري.

وانتقلت الدراسة بعدها إلى غايات التربية على المواطنة في الجزائر والتي تتمثل أساساً في الثقافة والديمقراطية والحفاظ على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، وبينت الدراسة أن القانون التوجيهي للتربية يهدف إلى فهم غايات التربية ورسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن صالح قادر على فهم ما حوله ومتفتح على الحضارة العالمية، ليتحمل مسؤولية بناء وطنه مستقبلاً.

وخلصت الدراسة إلى ثلاث غايات كبرى يهدف إليها القانون التوجيهي للتربية الوطنية وهي:

1- تعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الوطنية الجزائرية.

2- ضمان التكوين على المواطنة.

3- تفتح المدرسة واندماجها في حركة الرقي العالمية.

ثم انتقلت الدراسة إلى أهم معالم وقيم التربية على المواطنة في الإصلاح التربوي في الجزائر.

واستعرض الباحث أمثلة عن بعض نظم التعليم العالمية كهولندا بوضع مشاريع تربوية تفاعلية لتعليم الطلاب المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وتدريبهم على التفكير في الشأن العام ومصالح المجتمع، وفي كندا من خلال مشهد البرلمان المدرسي.

ثم قدم الباحث جملة من المفاهيم المرتبطة بالمواطنة التي حرص القائمون على التربية على إدراجها في وظيفة المدرسة من خلال جملة من البرامج والمقررات الدراسية، واعتماد مقاربات تعليمية لإكساب المتعلمين مجموعة من المهارات تُخدم

التربية على المواطنة، وتمثلت هذه القيم أساسا في الحقوق والواجبات، الهوية الوطنية والانتماء، الديمقراطية واحترام الآخر، القانون والمسؤولية، التفتح على العالم والتضامن.

في الختام خلصت الدراسة إلى صعوبة تجسيد تلك الأهداف في أرض الواقع، وبرر الباحث وجهة نظره هذه بما يحدث كل سنة من تعديلات وترقيعات في المناهج والمقررات والعملية التربوية، ويستدل على ذلك بحالات الغش في الامتحانات الرسمية، ومظاهر العنف في الوسط المدرسي، وعدم احترام الرموز الوطنية والتاريخية في صورة غياب التلاميذ عن تحية العلم صباحا. تلك المظاهر كلها حسب الباحث ما هي إلا دليل على أن تحقيق تلك الغايات ليس بالأمر الهين، ويجب البحث عن الأسباب التي تقف عائقا في سبيل تحقيق ذلك.

#### 8. تعقيب على الدراسات السابقة:

الملاحظ من خلال ما استعرضناه من دراسات أنها قد لا تطابق موضوع دراستنا مطابقة كلية، ولكنها ترتبط بأحد متغيراته فهي إما مرتبطة بالوعي السياسي، وإما بالمواطنة، وإما بدور المدرسة.

وتركز أغلب الدراسات المقدمة على الدور الهام والمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق المدرسة في إعداد المواطن الصالح وتنمية وعيه السياسي من خلال التنشئة السياسية التي تقوم بها والتي تسمح لها بغرس ما تريده من قيم ومبادئ في نفسية التلميذ وفي مساره لبناء شخصيته المستقبلية، ويمكن القول أن هاته الدراسات تتفق على أن المدرسة ليست هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تقوم بمهمة إعداد المواطن الصالح، بل هناك مؤسسات اجتماعية أخرى تشاركها في هذه المهمة، إلا أن المدرسة تبقى هي المؤسسة الرئيسة والهامة التي أوكل المجتمع إليها القيام بمهمة إعداد المواطن الصالح وتزويده بالعنصر البشري المؤهل لتحمل المسؤوليات اتجاه الأمة والمجتمع، وفي هذا الإطار تحاول دراستنا أن تقدم من جانبها إسهاما في الموضوع قدر الإمكان.



# الفصل الثاني

## الوعي السياسي

تمهيد

1. تعريف الوعي السياسي
2. مصادر الوعي السياسي
3. أهمية الوعي السياسي
4. مكونات الوعي السياسي
5. الوعي السياسي والثقافة السياسية
6. الوعي السياسي والتنمية السياسية
7. مقاربات نظرية لتفسير الوعي

خلاصة.

تمهيد:

الوعي السياسي من المفاهيم المتداولة في الدراسات التي تعنى بالجانب السياسي والاجتماعي، نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية وانعكاسات في الواقع الاجتماعي، إذ المجتمع الناضج سياسيا هو وبلا شك ذلك المجتمع الذي يتمتع أفراده بمستوى عالي من الوعي السياسي، ولا يخفى على عاقل أهمية الجانب السياسي في الحفاظ على توازن المجتمع وكيان الأمة، وسنحاول في هذا الفصل الكشف عن هذا المفهوم وعلاقته بمفاهيم أخرى لها صلة بالجانب السياسي في المجتمع.

1. الوعي السياسي:

يعتبر الوعي السياسي من أكثر أنواع الوعي الاجتماعي أهمية وتأثيرا في الفرد والجماعة، والوعي السياسي هو خبرة يحتاجها الأفراد من أجل تنظيم شؤون المجتمع المحلي، ولكي يتم ذلك الوعي يجب أن تتوافر الدراية والعلم بذواتنا وذوات الآخرين، وقد تكونت جذور الوعي السياسي منذ وجدت الدراية بذات الفرد وذات الجماعة في القبيلة والمجتمع والدولة<sup>1</sup>، ويشير مفهوم الوعي السياسي إلى "معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة ذلك المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر، وليس كوقائع منفصلة وأحداث متناثرة لا يجمعها رابط. إضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها، ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي"<sup>2</sup>، ويعرّف الوعي السياسي بأنه العملية التي يستطيع الإنسان من خلالها معرفة العالم وتغييره، والتي بمقتضاها يصبح المواطن على دراية بالوضع الذي يعيشه، وموضع الأفراد والجماعات الأخرى بالنسبة له، كما يقصد به حصاد إدراك الناس وتصوراتهم للعالم المحيط بهم من علاقات بالطبيعة والإنسان والأفكار، وهو إدراك وتصور يتحدد بحالة بنائية لمجتمع معين، بمعنى أن الوعي له طابعه

<sup>1</sup> نجم، طه عبد العاطي: علم اجتماع المعرفة، دراسة في مقولة الوعي والايديولوجيا، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص159.

<sup>2</sup> معوض، جلال: "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد55، بيروت، سبتمبر1983، ص114.

التاريخي والبدائي<sup>1</sup>، ويشير "أوليدوف" في كتابه الوعي الاجتماعي إلى أنّ الوعي السياسي يلعب أكثر الأدوار نشاطا في المجتمع، فهو يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد ومختلف أنواع الوعي الاجتماعي، ويتميز الوعي السياسي بأنه يسعى لتحقيق أهداف ومهمات محددة<sup>2</sup>. يعرف "السيد حنفي" الوعي السياسي بأنه "إدراك الشخص لذاته ولذوات الآخرين ممن حوله، هذا يعني أن للوعي الذاتي تأثيرا بالغا على السياسة"<sup>3</sup>. ويعرفه "صالح حسن سميع" بأنه "ما يتمتع به الفرد من حرية سياسية في المجتمع، والتي معها مجموعة من القيم والمشاعر المنفعلة والفاعلة، والتي تشجع على الممارسة الفعلية الرشيدة سواء من جانب الحاكم أو من جانب المحكوم"<sup>4</sup>، ويرى "نزار إبراهيم" أن الوعي السياسي "يمثل المستوى الأعلى من نضج الوعي الطبقي إذ أن الوعي السياسي يشترط في الأساس نموا ونضجا في الوعي الطبقي ذلك لأن نمو الوعي السياسي ينشأ على أرضية حدة الصراعات الاجتماعية، وبالتالي فالوعي السياسي يعكس المصالح الاقتصادية للطبقات"<sup>5</sup>. ويعرف الوعي السياسي كذلك بأنه "مجموعة المعارف والمفاهيم والأفكار التي تساهم في تشكيل الثقافة السياسية بهدف التعرف على الإطار الإيديولوجي للمجتمع، وهي تمكن الفرد من تفسير وتحليل التصورات السياسية المحلية والعالمية في ضوء المنهج العلمي، والمشاركة في التنظيمات والعمليات السياسية، والتعبير عن وجهة النظر من خلال الوسائل المشروعة"<sup>6</sup>، وعرفت الموسوعة البريطانية الوعي السياسي بأنه "ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستويين المحلي أو العالمي، نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها المواطنون داخل المجتمع، والتي تعد مؤشرا جيدا على التقدم أو التخلف السياسي من حيث إدراك المواطنين لدورهم في صنع القرار، ومدى ظهور فكرة المواطنة"<sup>7</sup>، وتعرف الباحثة "شيرين الضاني" الوعي السياسي بأنه "مجموعة من المعارف والأفكار

<sup>1</sup> عبد المعطي، عبد الباسط: الإعلام وتزييف الوعي، د ط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص15.

<sup>2</sup> أوليدوف، أ، ك: الوعي الاجتماعي، ط2، ترجمة ميشيل كيلون دار ابن خلدون، بيروت، 1982، ص74.

<sup>3</sup> السيد، حنفي عوض: السياسة والمجتمع، مودارن جرافيك سنتر، الإسكندرية، 1999، ص 209.

<sup>4</sup> صالح، حسن سميع: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988، ص476.

<sup>5</sup> نزار، إبراهيم: "الوعي السياسي لدى الشباب العربي المثقف"، مجلة الوحدة، الرباط، العدد 54، 1988، ص76.

<sup>6</sup> حلس، موسى: دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة (دراسة تحليل نظري)، بحث مؤتمر جامعة القدس المفتوحة، المنعقد في 20 ماي 2007، رام الله، ص10.

<sup>7</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص70.

والمفاهيم التي تتكون لدى أفراد المجتمع على المستويين المحلي والعالمي، والتي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع أو قد تكون نتيجة لها، وهو يعكس مستوى إدراك أفراد المجتمع لواقعهم السياسي، ويمكنهم من تفسير وتحليل الأحداث السياسية والتاريخية، والتأثير في صنع القرار السياسي من خلال المشاركة في العملية السياسية بالوسائل المشروعة<sup>1</sup>، ويتضمن الوعي السياسي مجموع الأفكار والمعلومات والمعتقدات والتصورات السياسية حول السلطة والنظام والحقوق السياسية، وهو جزء لا ينفصل عن الوجود الاجتماعي، بل إن الأخير هو الذي يحدد الوعي السياسي ويشمله<sup>2</sup>، وهناك من ينظر إلى الوعي السياسي من منظور اجتماعي وظيفي ولكن باعتباره مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها، يحكم عليها، ويحدد موقفه منها، والذي يدفعه إلى التحرك من أجل تغييرها وتطويرها. وهذا يعني أن الوعي السياسي له جوانبه المعرفية المتمثلة في تبني المعتقدات والقيم والاتجاهات السياسية، كما له أيضا جوانبه السلوكية المتمثلة في المشاركة السياسية من أجل تغيير أوضاع المجتمع، أو على الأقل إصلاحها وتطويرها<sup>3</sup>.

**وكتعريف إجرائي لمفهوم الوعي السياسي:** فنحن نرى بأنه مدى إدراك وفهم تلاميذ المرحلة النهائية بالثانوية للواقع الاجتماعي والسياسي لبلدهم الجزائر، ومدى إلمامهم بتصور الواقع المحيط بهم. حيث يدفعهم هذا التصور إلى تبني اتجاهات ومواقف سياسية تمكنهم من المشاركة السياسية وتسمح لهم باكتساب قيم تجعلهم فاعلين في المشهد السياسي للمجتمع، من خلال ما يتلقونه من تنشئة سياسية في المدرسة والتي تساعدهم على تنمية قيم الانتماء والولاء والمواطنة لديهم، وتدفعهم إلى المحافظة على تراث أمتهم والتمسك بالقيم الإيجابية كالتضامن والأخوة والمساواة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص71.

<sup>2</sup> الهاملي، ميثاء: الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص أصول التربية، معهد الدراسات التربوية قسم أصول التربية، جامعة القاهرة، 2012، ص20.

<sup>3</sup> أنظر: نصار، سامي والرويشد، فهد: "الوعي السياسي و الانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت"، مجلة البحث التربوي ( مجلة علمية محكمة نصف سنوية )، المركز القومي للبحوث التربوية و التنمية، السنة 4، العدد 1، القاهرة، 2005.

والاتحاد لدفع عجلة التنمية والازدهار، مما يسمح للمجتمع بالحفاظ على مكانته بين الأمم في ظل عالم يتغير باستمرار.

## 2. مصادر الوعي السياسي:

إن عملية التنشئة السياسية للمواطنين وتنمية وعيهم السياسي من الأمور الهامة التي توليها الدول الديمقراطية اهتماما بالغا وتخضعها للدراسات العلمية المستفيضة، فالتنشئة السياسية تؤدي إلى نضج الوعي السياسي لدى الفرد، ويبدأ ذلك بالثقيف السياسي للطفل منذ الصغر، وفي مراحل التعليم المختلفة، وفي مراحل النضج والرجولة. وممارسة العمل السياسي، فعن طريق هذه الأساليب العلمية للتنشئة السياسية للمواطن تضمن الحكومة أن تكسب ولاء الرأي العام لسياستها، ولذلك يتوقف نجاح عملية نشر الوعي السياسي على ما تتضمنه عملية التنشئة السياسية من قيم سياسية يتقبلها المواطن<sup>1</sup>، وتعتبر عملية التنشئة السياسية بمثابة تلقين لقيم سياسية وقيم اجتماعية ذات دلالة سياسية، فالتنشئة السياسية بهذا المعنى جزء من التنشئة الاجتماعية، وهي عملية يتلقاها الفرد طيلة حياته، بدءاً بالطفولة، وهي تمتلئ بالقيم التي تكون شبكة اجتماعية تؤثر على سلوك واتجاهات الفرد<sup>2</sup>. تتعدد مصادر الوعي السياسي للأفراد في المجتمع ويمكن أن نذكر منها:

**1.2. الأسرة:** تعد الأسرة من أهم عناصر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة من حيث كونها من المؤسسات التي لها تأثيرات على الفرد خاصة في السنوات المبكرة، وتكتسب الأسرة هذه المكانة لكونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تتولى الفرد في سنوات حياته الأولى، وتعمل على إشباع حاجاته الأساسية، كما أن التفاعل بين الأسرة والفرد يكون أشد كثافة وأطول زمنا. وتعد فترة ما قبل المدرسة من أهم الفترات في تشكيل ملامح شخصية الطفل المستقبلية وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي، وهذه المرحلة من أهم الفترات النمائية لما يحدث فيها من

<sup>1</sup> النجار، إبراهيم أحمد: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية"، مجلة الديمقراطية (فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، المجلد 2، العدد 6، القاهرة، أبريل، ربيع 2002، ص 135.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 135-136.

تشكيل للأنا وبداية نمو الضمير، والذي يتشكل عبر أساليب التنشئة الأسرية والملاحظة والتقليد، مما يسهم في إدماج القيم والمعايير والاتجاهات التي تتميز بها الثقافة المحلية التي ينتمي إليها الآباء<sup>1</sup>، فمن خلال الأسرة يبني الفرد شخصيته ويجدد سلوكه، ويستمد منها الآليات الضرورية لاكتساب القيم الاجتماعية، خصوصاً في مرحلة التطبيع الاجتماعي والتي تبدأ مع قبول الطفل لمختلف أنماط السلوك التلقائي، فتشرع الأسرة في توجيه سلوكيات الطفل بما يتفق مع قيمها ومبادئها والمعايير السائدة إلى أفضل مستوياتها، ويعمل الطفل على تعديل سلوكه في كل مرة طبقاً لما يتفق مع النسق القيمي الذي يتبناه الكبار، فالأسرة تعتبر أول نمط للسلطة يعايشه الطفل<sup>2</sup>، ويظهر دور الأسرة أيضاً في عملية تنمية الوعي السياسي من خلال العلاقات السائدة بين أفرادها من حيث الممارسة السياسية والوعي السياسي، إضافة إلى ما تمنحه الأسرة من حرية لأبنائها، وما هي حدود هاته الحرية ومفهومها، بمعنى هل تقيد الأسرة سلوك أبنائها أم تضع فيهم الثقة الكاملة وتمنحهم الحرية المطلقة والاستقلالية التامة في التفكير واتخاذ القرار، هل يسمح للأبناء بالمناقشة والحوار وتقبل الرأي الآخر، أم أن التسلط والإكراه والسلبية واللامبالاة هي السائدة، وهل تسعى الأسرة من أجل أن يتعود الأبناء تحمل المسؤولية، وكلما كانت الأسرة مصدر إشباع الحاجات لدى الطفل وهي المسؤولة عن تنشئته طبقاً للثقافة السائدة في الأسرة، فإنها تعتبر بذلك الإطار المرجعي الأول للطفل<sup>3</sup>، فإعداد الأبناء على القيم والأخلاق وصولاً إلى الكمال الأخلاقي وحب الوطن واحترام الكبار والعطف على الصغار وإعدادهم لأدوار مهنية وأسرية، يعتبر أكثر أهمية وأولوية بالنسبة لمعظم الأسر في إعداد أبنائها للحياة السياسية، وتبقى الأسرة مصدر لنقل التوجهات والآراء السياسية<sup>4</sup>.

## 2.2. المدرسة: تعتبر مهمة التعليم في أي مجتمع مهمة على قدر عالٍ من الأهمية، بل إنها أسمى مهمة يمكن أن يقوم

بها المجتمع في أي مرحلة من مراحل التاريخ. فالتعليم هو الوسيلة التي تستخدمها المجتمعات بغرض تدعيم ما تؤمن

<sup>1</sup> الهاملي، ميثاء: الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته، مرجع سابق، ص27.

<sup>2</sup> النجار، إبراهيم، أحمد: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية"، مرجع سابق ص136.

<sup>3</sup> علم الدين، ليلى عبد الستار: "تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر، دراسة تحليلية"، مجلة التربية و التنمية، السنة الثانية، العدد 4، جمهورية مصر العربية، أغسطس 1993، ص19.

<sup>4</sup> الأسود، صادق: علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ط1، بغداد، 1990، ص438.

به من أفكار ومبادئ، والمنظومة التعليمية في أي مجتمع تعمل ولا شك على خدمة النظام السياسي القائم في ذلك المجتمع، وتستهدف إكساب الفرد المبادئ والقيم والاتجاهات التي تتفق مع الإيديولوجيا السائدة في المجتمع<sup>1</sup>. وتشغل المدرسة جزءاً كبيراً من حياة الطفل ابتداءً من سن الخامسة وما بعدها، وتؤثر المدرسة على حياة الطفل في منعطفات عديدة، حيث تلعب دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية بعد الأسرة مباشرة، فيكتسب الطفل عن طريقها القيم والدعامات الأساسية لبناء ذاته وشخصيته، ومن بين القيم التي تهتم بها المدرسة قيم التعاون والإخاء بين جميع الطلاب، وبث القيم الفردية المتميزة مثل الشجاعة والبطولة والتفوق وحب الآخرين والأمانة... الخ، وبث القيم الوطنية مثل حب الوطن والانتماء الكامل له والولاء لزعمائه والتفاني والتضحية في سبيله. وهكذا فقد كانت المدرسة ولا تزال الوسيلة التي تلجأ إليها الدول والحكومات لبث القيم الجديدة سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المقررات الدراسية، مثل كتب التاريخ والتربية المدنية والتربية الدينية التي تتضمن ما تريده الهيئات المشرفة على المنظومة التربوية من قيم لغرسها في نفوس الأطفال والشباب<sup>2</sup>، ويتكون الولاء العام من خلال الرأي العام عن طريق عملية التعليم في بناء الوعي السياسي حيث يصبح الوعي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بوجود المجتمع وما يحتويه من نظم ومؤسسات مختلفة، لذا فإنه يتأثر بالتراث الثقافي للجماعة الذي يتم نقله عن طريق التنشئة الاجتماعية، والمؤثر بدوره في تكوين اتجاهات وآراء الأفراد، وكلما كان النقل الثقافي والتنشئة الاجتماعية صالحين، كلما أصبح ذلك عاملاً مؤثراً في تكوين الاتجاهات السوية والرأي العام السليم، ونشير في هذا الصدد إلى أن المدرسة حالياً تبرز كأحد الأدوات الرئيسية في تشكيل التربية الوطنية، ويرى البعض أن التنشئة المبكرة تؤثر بدرجة كبيرة على النزعات والميول الأساسية لشخصية

<sup>1</sup> العلوي، حنان لمراني: دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لطلاب التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك في جامعة عين شمس- بكلية التربية جمهورية مصر العربية، وجامعة الأقصى - كلية العلوم التربوية - فلسطين - غزة، 2005، ص46.  
<sup>2</sup> الضاني، شرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص88.

الفرد والتي قد تؤثر على سلوكه السياسي فيما بعد، ومن هنا فإن الدور الأساسي للتعليم كمصدر هام من مصادر الوعي السياسي يكمن في دور المدرّس في نقل ونشر القيم السياسية<sup>1</sup>.

**3.2. المؤسسات الدينية:** لا ينكر عاقل دور المؤسسات الدينية في حياة المجتمعات عبر سيرورتها التاريخية منذ أن ظهرت للوجود، وذلك لما تحتله هذه المؤسسات من مكانة في المجتمع، وما تتميز به من رفعة وقداسة، كما أنها تقوم بدور مهم في عملية التنشئة السياسية، إذ لا يقف الدين عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية فقط، بل إن دوره أوسع من ذلك بكثير، حيث تلقى على عاتق المؤسسة الدينية مهمة التنشئة إلى جانب مؤسسات المجتمع الأخرى<sup>2</sup>، ويوجد في وقتنا الحاضر قنوات مختلفة لبث التعاليم الدينية، فضلاً عن خطبة الجمعة التي يحضرها الكثيرون في المساجد، فهناك الأحاديث والدروس المسجدية في فترات مختلفة أثناء الأسبوع، كما تنظم القنوات الإذاعية والتلفزيونية الكثير من اللقاءات والندوات الدينية، هذا إلى جانب الكتب والمجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات والجمعيات الخاصة أو العامة، كما أن في الأديان الأخرى هناك عبادات رسمية بالكنيسة في أيام السبت أو الأحد أو أثناء الأسبوع، كما تعقد المؤتمرات والاجتماعات الدينية خلال السنة تزامناً مع مختلف المناسبات<sup>3</sup>. والمهم في ذلك كله هو تأثير المذاهب والفرق الدينية المختلفة على اتجاهات ومعتقدات متبعيها، كون أن هذه المعتقدات تكون معالم بارزة في السلوك السياسي، وذلك لما تقوم به المؤسسات الدينية من تعليم الأفراد القيم والمعايير الدينية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادته وسعادة مجتمعه، وكذا إمداد الأفراد بسلوكيات أخلاقية، مع تنمية الضمير عند الفرد والجماعة، إلى جانب توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية<sup>4</sup>، هذا ويتباين تأثير المؤسسات الدينية على عملية التنشئة السياسية بتباين علاقة تلك المؤسسات بالسلطة السياسية، ويمدى تنوع

<sup>1</sup> ناصر، أحمد وأبو القاسم، ليلي: "مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة 3، العدد 9، 2017، ص 160.

<sup>2</sup> النجار، إبراهيم: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية"، مرجع سابق، ص 136-137.

<sup>3</sup> بدر، أحمد: الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار غريب للطباعة، القاهرة، د س، ص 172.

<sup>4</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 89.



النشاط الذي تقوم به تلك المؤسسات داخل النظام السياسي، فالمؤسسات الدينية الرسمية تدعو إلى ترسيخ القيم والاتجاهات السياسية التي يدعو إليها النظام السياسي والتمسك بها، بينما تسعى المؤسسات الدينية غير الرسمية إلى خلق قيم جديدة تناقض القيم الرسمية للنظام السياسي، وبذلك تشكل خطراً حقيقياً على استقرار واستمرار هذا النظام<sup>1</sup>.

**4.2. جماعة الأقران:** هي بناء اجتماعي غير رسمي يضم عدد من الأفراد يجمعهم تقارب السن أو قرب مكان الإقامة أو تماثل الوضع الطبقي، ويزداد تأثير هذه الجماعات في فترات المراهقة والرشد، حيث التفاعل المرتفع بين أعضائها والخبرات التي يمتلكونها وشعورهم بالأهمية الذاتية<sup>2</sup>، ويلعب الأقران وزملاء المدرسة أو العمل دوراً كبيراً في التأثير على نشأة الفرد سياسياً واجتماعياً...، وبمجرد أن يخرج الطفل من نطاق الأسرة ويتحرر من ضوابط المدرسة، ينضم إلى عالم أوسع هو عالم الشارع أو الجمهور الواسع، فيتعرف على نماذج مختلفة من البشر وأنماط متنوعة من السلوكيات، ويدخل في نقاش متحرر مع زملائه ورفاقه حول مختلف المواضيع السياسية محل النقاش، فيتأثر ببعض الأصدقاء أو الزملاء، ما يدفعه لتبني أفكارهم وميولاتهم السياسية<sup>3</sup>، وتعتبر جماعة الرفاق مهمة في فترة الانتقال بين المراهقة والكبر، وتكمن أهميتها في تحديد متى ولأي مدى سيتخذ الفرد أدواراً سياسية كبيرة في الكبر وبالذات أدوار المشاركة، وهي توفر للفرد البالغ تلميحات ومؤشرات مستمرة يفهم الفرد من خلالها التغيرات اليومية في محيطه السياسي ويتكيف معها. فهي تعمل إما على تعزيز أو إضعاف التوجهات والهويات والآراء السياسية التي تم تنميتها في مرحلة مبكرة من الحياة<sup>4</sup>، ويلاحظ أنه كلما تقدم الطفل في السن قلت أهمية الأسرة والمدرسة وزاد دور الرفاق

<sup>1</sup> أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1986، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1987، ص 390.

<sup>2</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 89.

<sup>3</sup> أبراش، إبراهيم: علم الاجتماع السياسي، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 1998، ص 227.

<sup>4</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 90.

والرأي العام، ويرجع ذلك إلى أن الطفل كلما تقدم في السن زادت الفترة التي يقضيها خارج البيت وبالتالي زاد تأثير المحيط الخارجي، ويتقلص دور الأسرة وبشكل أكبر عندما يكون الوالدان مسيئين أو عديمي الثقافة<sup>1</sup>.

**5.2. الأحزاب السياسية:** تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في تنمية الوعي السياسي خاصة في الدول الديمقراطية، ويعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط القوة في المجتمع والتأثير عليه، والعمل على تنميته نموًا يرون من خلاله أنه ملائم لمصالحهم ومصالح المجتمع العليا<sup>2</sup>. ويمثل الحزب "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم"<sup>3</sup>.

للأحزاب السياسية دورا كبيرا في توحيد ونمو وازدهار المجتمعات التي تنتمي إليها، وفي نفس الوقت هي مسؤولة عن مهام سياسية وإيديولوجية ومادية وحضارية، لها أهميتها وفعاليتها في أداء المجتمعات لالتزاماتها وواجباتها نحو رعاياها ومنتسبيها، وضمان تماسكها واستقلاليتها وسيادتها وتقدمها الاجتماعي، ويوكل للأحزاب السياسية تأطير الشباب وإعدادهم حسب التوجه العام للحزب وإيديولوجيته<sup>4</sup>، فالأحزاب السياسية لها دور هام في تكوين وبلورة الوعي الوطني والجماهيري أو تبديل الآراء والمواقف والتصورات التي يحملها أبناء الشعب إزاء القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية التي تمهمهم وهم مجتمعهم<sup>5</sup>، وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير مستخدمة وسائل عديدة منها الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن للجماهير<sup>6</sup>، ويتميز الحزب عامة بعدة سمات أو خصائص وهي العضوية والتنظيم والإدارة، فمنها ما يعتمد في عملية التأثير على

<sup>1</sup> أبراش، إبراهيم: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص222.

<sup>2</sup> القطان، إمام شكري: الإعلام العربي والوعي السياسي للمراهقين، دراسة عن دور الفضائيات العربية في تنمية الوعي

السياسي للطلاب، مذكرة ماجستير منشورة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2009، ص133.

<sup>3</sup> الكيلاني، ماهر وآخرون: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء2، دس، ص310.

<sup>4</sup> يحيوي، عبد الحق: نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي، دراسة على عينة من

أساتذة المرحلة الثانوية بمدينة الجلفة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010، ص64.

<sup>5</sup> إحسان، محمد الحسن: علم الاجتماع السياسي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ص185.

<sup>6</sup> النجار، إبراهيم: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية"، مرجع سابق، ص137.

عنصر دعم وترويج مذاهب وأنظمة ذات قيم خاصة، ومنها ما تتركز سيماتها على أبنيتها وكياناتها الفريدة أو في هرمية وظائفها، ومنها ما تتركز سيماته في وظيفته أي في درجة تأديته لمهامه في الحملات الانتخابية وتعبئة الناخبين<sup>1</sup>، فالتنظيمات السياسية لها مزايا في بث الثقافة السياسية والوعي السياسي في المجتمع، حيث أنها تعمل على توطين الناس على قبول الاختلاف في الآراء، وخلق رأي مشترك، والوصول إلى مستوى الأفكار الموضوعية البعيدة على الأهواء والمصلحة الشخصية، وبذلك يتعلم الفرد من الحزب ملكة التنظير والتجريد، وأمور أخرى تساعد على فهم الآخر<sup>2</sup>.

## 6.2 وسائل الإعلام: لوسائل الإعلام دورا لا يقل أهمية عن دور الأحزاب السياسية والمؤسسات التعليمية في عملية

التنشئة وتنمية الوعي السياسي، حيث يتم من خلالها بث رسائل إعلامية متضمنة لتوجهات سياسية وقيم تتضمن الروح الوطنية، وفي معظم الدول العربية تتم السيطرة على وسائل الإعلامية بشتى أنواعها، المقروءة والمسموعة والمرئية، وذلك بغية بث توجهات تخدم بقاء النظام وتشوش على معارضيه، وهذا ما يعني إيهام المتلقي بواقع ليس بالواقع الفعلي للمشهد السياسي<sup>3</sup>، بينما في الدول الغربية الكبرى نجد وسائل إعلامية تصب رسائلها في مصالح النظام خاصة والدولة عامة، ونجد وسائل إعلامية أخرى تسيطر عليها لوبيات وجماعات ضاغطة في تلك الدول، تهدف إلى الحفاظ على مكاسبها في الجانبين الاقتصادي والسياسي، كتمكن اللوبي الصهيوني من الاستحواذ على وسائل إعلامية أمريكية وعالمية يمارس من خلالها دعايته للسياسات الإسرائيلية وكذا التشهير بكل من يعارضها<sup>4</sup>، وتزود وسائل الإعلام الفرد بالمعلومات العامة والمعلومات حول المشهد السياسي، وتشارك في تكوين وترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية، وتساهم في تماسك المجتمع المحلي وربطه بالمجتمع القومي، وفي توعية المواطن بالقضايا القومية

<sup>1</sup> أحمد، عادل: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص181.

<sup>2</sup> رفعت، السعيد: "التحديات السياسية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، المؤتمر السنوي الثاني حول: التحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، 24 فبراير 2007، ص81.

<sup>3</sup> Fandi Mamoun, (UN) Civil war of worlds : media and politics in the arab world, praeger security publisher, U.S.A. 01ED, 2007, p47.

<sup>4</sup> John j .Mearsheimer and Stephen M. Walt, "The Israel lobby and the u. S foreign policy", The London Review of books, vol,28, n°06, march23, 2006, P19-20.

والعالمية، كما تساهم في نقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقدم النماذج السلوكية المدعومة لها<sup>1</sup>، وتكمن أهمية الإعلام أيضا في دوره في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية والثقافية للتكوين المجتمعي وأفراده من خلال الدور المعرفي المنوط به<sup>2</sup>، وتعتبر وسائل الإعلام والاتصال من العوامل المؤثرة في تنمية الوعي السياسي لأنه لديها من الإمكانيات ما يسمح لها بتكوين القيم التي يستهدفها النظام والمساهمة في الإمداد بالثقافة السياسية وفق متطلبات النظام، ولا يقف تأثير وسائل الإعلام عند حدود الثقافة السياسية فحسب، وإنما لها أهمية كذلك في التنشئة السياسية، وقد أكدت الكثير من الدراسات على أهمية وسائل الاتصال باعتبارها مصدرا رئيسيا في بث المعلومات والمعارف والأفكار السياسية من منطلق أن لها تأثيرا مباشرا على عملية التنشئة السياسية<sup>3</sup>، وبما أن هناك ارتباطا إيجابيا بين التعرض لوسائل الإعلام والاتصال والوعي السياسي، كون أن النخبة الحاكمة تسهم في تسخير الوسائل، فإن فاعلية وسائل الإعلام والاتصال تزداد كلما كانت الايدلوجيا السياسية التي يروج لها جهاز الإعلام محددة، فإن وضوح الايدلوجيا السياسية يعني إمكانية التخطيط الناجح للمادة الإعلامية، وأيضا وجود نسق قيمي بعينه تؤكد عليه وسائل الإعلام دون سواه في أغلب الأحوال، بعبارة أخرى يستطيع النظام السياسي أن يستعين بقيادة الرأي في نشر الوعي والقيم والاتجاهات والدفاع عنها إلى أقصى الحدود<sup>4</sup>.

### 3. أهمية الوعي السياسي:

تكمن أهمية الوعي السياسي في أنها تعزز الديمقراطية في نظرة الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته، وكذا رؤيته للظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة واعية، لذلك يعد الوعي السياسي للمجتمعات الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية، كما أن الوعي السياسي للأفراد له علاقة وطيدة وعميقة بالعملية السياسية، فعندما يكون هناك وعي سياسي في مجتمع ما

<sup>1</sup> النجار، إبراهيم: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية"، مرجع سابق، ص 137.  
<sup>2</sup> الظاهري، أمينة خميس والنعيمي، عائشة عبد الله: "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للمرأة الكويتية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (مجلة نصف سنوية علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الإمارات العربية المتحدة)، المجلد 21، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2005، ص 315.  
<sup>3</sup> علم الدين، ليلى عبد الستار: "تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر"، مرجع سابق، ص 20.  
<sup>4</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 91.

فإن أفرادهم يتميزون بقوة الشعور بالانتماء للوطن والولاء له والمواطنة المسؤولة، فيقومون بالمشاركة في الحياة العامة، ويسهمون طواعية في النهوض بمجتمعهم، وبالمقابل عندما يكون الوعي السياسي في أدنى مستوياته في المجتمع فإن معظم أفرادهم يتسمون باللامبالاة، وينتاجهم الشعور بالاغتراب السياسي داخل مجتمعهم<sup>1</sup>، كما أن تنشيط الوعي السياسي في المجتمع له أهميته في تنوير المواطن بحقوقه المدنية والقانونية، والتزاماته الدستورية في المجتمع، ودائرة الوعي السياسي يجب أن تركز على شريحة الشباب لأنهم أكثر ضرورة في تفعيل السلوك السياسي والديمقراطي في المجتمع، كون الشباب طاقة هائلة تساعد المجتمع في القضاء على ظواهر ومظاهر العنف والإكراه والإقصاء والتهميش<sup>2</sup>، ويمثل الوعي السياسي الأداة التي تحصن الفرد من التأثيرات السلبية خاصة الإعلامية منها، وهذا لما يتميز به الإعلام من سطوة وتأثير في المجتمعات الحديثة، فالوعي السياسي يمنح الشعوب القدرة على فهم واقعهم السياسي، ويسمح لهم بإدراك المقاصد والغايات السياسية من كل التحركات على الساحة السياسية، الأمر الذي يصعب مهمة القيادات الحاكمة في استغلال فئات المجتمع لصالح بقاءها ولصالح سياساتها التي قد لا تصب في مصلحة الشعوب<sup>3</sup>.

#### 4. مكونات الوعي السياسي:

**4.1. الهوية:** تعد مسألة الهوية أحد العوامل الأساسية في مكونات المجتمع السياسي، وهي من أبرز القضايا المرتبطة بقياس الوعي السياسي لدى الأفراد، حيث أنها تساعد على فهم الكيفية التي من خلالها يتمكن الأفراد من إدراك أنفسهم، سواء ارتبط هذا الإدراك بجماعة عرقية أو دينية أو قبلية أو إقليم أو دولة أو أمة<sup>4</sup>. وتعرف الهوية بأنها عملية متطورة باستمرار، حيث ترتبط بقضايا التغيير في المجتمع، وتحدد حسب ظروف تاريخية وحسب الأزمة التي تواجه المجتمع، ويكتسب مفهوم الهوية مضامين وأبعاد مختلفة ومتباينة من جماعة لأخرى، والهوية قد تكون شاملة لهويات

<sup>1</sup> الحورش، محمد: الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، دراسة ميدانية، (دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2012، ص28.

<sup>2</sup> الهاملي، ميثاء: الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته، مرجع سابق ص24.

<sup>3</sup> يحيوي، عبد الحق: نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص68.

<sup>4</sup> العبيدي، أمال: "الهوية في ليبيا (دراسة ميدانية)"، مجلة المستقبل العربي، مجلة شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة والعشرون، العدد267، بيروت، لبنان، ماي2001، ص141.

فرعية أو مقتصرة على جماعة محددة<sup>1</sup>، وتنطلق الهوية في التطور الاجتماعي من الإحساس الواعي للإنسان بالتفرد، والتضامن مع قيم الجماعة ومثلها، فهي مجموعة عمليات تقع في الشخصية وفي مركز ثقافتها الاجتماعية<sup>2</sup>، كما أن الهوية ترتبط بالعوامل المجتمعية وتتعدد وفق التيارات الفكرية داخل المجتمع، وهي تتشابك وتتداخل في كل مركب نتيجة لتغير المجتمع وتشابك علاقاته وتنوع تفاعلاته في سياق الأبعاد البنائية والوظيفية<sup>3</sup>، وتعد الهوية مطلباً أساسياً لكل البشر، وتحديدتها واجبا حتميا يقع جزئياً على عاتق المسؤولين عن مهمة ضبطها وتوجيهها على اعتبار أن شكل ومضمون الهوية من الواجبات التي لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها<sup>4</sup>، وتعتبر الهوية السياسية أو الانتماء الوطني من أهم المعتقدات السياسية التي تساعد الفرد على إدراك ذاته، فهي تعني الشعور بالاندماج مع الدولة بما يضمن الشرعية على أنشطتها، ويحرك الشعور بالولاء والدعم لها بما يسمح ببقاء النظام واستمراره، وتخطي المشكلات المرافقة للتغيير الاجتماعي<sup>5</sup>، ويمكن أن تأخذ الهوية مستويات مختلفة، ففي الغالب يكون للأفراد أدراك الانتماء إلى دين أو جماعة أو ثقافة أو دولة أو إقليم، وفي آن واحد، فالهويات قد لا يتناقض بعضها مع بعض، ولكن الوزن الذي يمنحه الأفراد لعنصر خاص من عناصر الهوية قد يتغير من فترة إلى أخرى، فالأساس إذن هو الكيفية التي تقترب بها تلك العناصر المختلفة لهويتهم أو الوزن الذي يمنحه الأفراد لهذه العناصر<sup>6</sup>.

**2.4. المواطنة:** وتعني في مفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي تقوم بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهي بذلك وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه

<sup>1</sup> علم الدين، ليلى عيد الستار: "تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر"، مرجع سابق، ص15.  
<sup>2</sup> عبد الكافي، عبد الفتاح: التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد66، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001، ص13.  
<sup>3</sup> أبو زيد، أحمد مصطفى: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، دار الكتاب العربي، الجزء الأول، القاهرة، ط1، 1987، ص61.  
<sup>4</sup> حافظ فرج، أحمد: التربية وقضايا المجتمع المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003، ص164-165.  
<sup>5</sup> نصار، سامي والرويشد، فهد: "الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت"، مجلة البحث التربوي (مجلة علمية محكمة نصف سنوية)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المجلد4، العدد1، القاهرة، 2005، ص112.  
<sup>6</sup> العبيدي، أمال: "الهوية في ليبيا (دراسة ميدانية)"، مرجع سابق، ص142.

حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤولياتها اتجاه الدولة، أما المواطنة في مفهومها الضيق تتجاوز ذلك إلى حد أدنى من الحقوق والواجبات التي يرتبط بها مفهوم المواطنة الديمقراطية، وعليه فإن المواطنة تعني عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، يترتب عليها مجموعة علاقات متبادلة بين الفرد والدولة نسميها حقوقا وواجبات<sup>1</sup>، ويعرف قاموس علم الاجتماع المواطنة "بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، ومجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون<sup>2</sup>، فالمقصود بالمواطنة هو أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أساس الدين، أو اللون، أو المستوى الاقتصادي، أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري، ويترتب على التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات كما سبق وأشرنا كالمساواة، والحرية، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية<sup>3</sup>، هذا وسنتطرق إلى المواطنة بإسهاب في فصل مخصص لذلك في دراستنا هذه.

**3.4. المشاركة السياسية:** المتعارف عليه في الأبجديات السياسية أن المجتمعات الديمقراطية يكون الشعب فيها هو صاحب السيادة، وهو مصدر السلطة، وفيها يشارك الشعب في صناعة القرارات المصيرية التي تؤثر في مسيرة وحركة المجتمع، وهذا كله يبرز أهمية المشاركة السياسية التي تعد من القضايا والمفاهيم التي لا يمكن أن تستقيم أمور أي مجتمع إلا بممارستها والعمل من أجلها، لأنها الضمان الأساسي لرخاء المجتمع ورفقيه وتحقيق التنمية الشاملة فيه، فالمشاركة السياسية وسيلة لتعزيز ودعم الرأي الجماعي، حيث يعد إسهام الكثير من المواطنين في شؤون الدولة أمرا في غاية

<sup>1</sup> الصالح، نبيل وآخرون: ما هي المواطنة؟ مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: سلسلة مبادئ الديمقراطية (1)، ط1، رام الله، أكتوبر 1994، ص3.

<sup>2</sup> غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2016، ص52.

<sup>3</sup> صقر، وسام: الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة (2005-2006)، ماجستير جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص103.

الأهمية، لأنه يتيح الفرصة لكل أطراف المجتمع وفئاته ومواطنيه للتعبير عن مصالحه، لاسيما أن المشاركة السياسية هي مبدأ أساسي لتنمية المجتمع، كما أنها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطيته<sup>1</sup>.

تتطلب المشاركة السياسية إشراك جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم بأن يلعبوا دورا واضحا في العملية السياسية التي هي في الحقيقة جوهر التنمية السياسية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم أنواع إدارة الصراع والأزمات ذلك أن أصل المجتمعات هو الصراع وليس التعاون حيث يمكن أن نتجاوز هذا الصراع عن طريق آليات هدفها في الأخير هو بناء مسار تنموي فعال<sup>2</sup> وتنبع أهمية المشاركة السياسية من طبيعة الدور الذي تؤديه على مستوى الفرد والسلطة، فهي على مستوى الفرد تعمل على تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية للإنسان وتعرفه بواجباته ومسؤولياته الأمر الذي يسمح ببناء مجتمع فاعل، وعلى مستوى السلطة فهي تمكن الأفراد من المساهمة في السلطة ومشاركتهم في صنع قراراتها وأعمالها مما يعود عليهم بالمنفعة، فالسلطة بهذا الشكل تعمل على تحقيق المصلحة لأكثر عدد منهم وستكون أقدر على تلبية احتياجاتهم وأكثر انسجاما مع تطلعاتهم وآمالهم، بينما لما تغيب المشاركة السياسية ينعكس ذلك سلبا على المجتمع ككل وتظهر الفجوة بين السلطة والأفراد وتباین الاتجاهات مما يؤدي إلى حالة من الاغتراب وعدم الاستقرار السياسي<sup>3</sup>، إلى جانب ذلك تقوم المشاركة السياسية بدور أساسي ومهم في تدعيم دور الحكومة لتحقيق خططها وبرامجها التنموية، وتساعد الحكومة أيضا على اكتشاف نقاط الضعف والتقليل من الوقوع في الأخطاء، لأن هذه المشاركة تقوم بدور الرقابة والضبط من خلال الهيئات والمجالس المحلية، فهي بذلك صمام أمان من الوقوع في أي انحرافات أو أخطاء<sup>4</sup>.

#### 5.4. التعددية السياسية:

<sup>1</sup> الحورش، محمد: الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، مرجع سابق، ص56.  
<sup>2</sup> بن جدي، باية وملاح، السعيد: "المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول"، مجلة الحوار الفكري، المجلد12، العدد14، جامعة أدرار، الجزائر، 2012، ص635.  
<sup>3</sup> أبو ساكور، تيسير: "دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد4، العدد1، الخليل، فلسطين، 2009، ص232.  
<sup>4</sup> الحورش، محمد: الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، مرجع سابق، ص62.



التعددية السياسية من المفاهيم السياسية التي اهتم بها الباحثون منذ خمسينيات القرن العشرين ونادى بها أنصار المدرسة الليبرالية الديمقراطية الغربية، والتي برزت من خلال تأكيدها على مفاهيم الحرية والتنافس ومبدأ مسؤولية الدولة وحقوق الإنسان<sup>1</sup>، والتعددية السياسية مفهوم يشير إلى وجود تنوع في الأطر الإيديولوجية والمؤسسية والممارسات الاجتماعية، وفي هذا الإطار تولي النظرية التعددية اهتماماً مميّزاً بالأحزاب والتنظيمات السياسية وجماعات المصالح، وعملية تداول السلطة عبر وجود أكثر من تصور واتجاه بشأن مسار المجتمع وأهدافه، وغالباً ما يتم التعبير عن هذه الظاهرة من خلال انتشار أكثر من حزب أو قوة سياسية واحدة<sup>2</sup>. التعددية السياسية مفهوم وثيق الصلة بمفهوم الديمقراطية (الغربي)، وقد عرفت المجتمعات الإنسانية صيغ التعامل مع التعددية السياسية، وهي تعني تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الكلي<sup>3</sup>، كما أن الأساس العلمي الذي تلتقي فيه آراء المهتمين بالشأن السياسي هو أن شؤون المجتمع المعاصر مهما كان تركيبه الاجتماعي، أصبحت معقدة إلى درجة بلغت من التعقيد حداً يستحيل معها قدرة حزب واحد أن يمتلك القدرة اللازمة لتحليلها وفهمها، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحقيق رفاهية وتقدم أغلبية المواطنين، فهيمنة الحزب الواحد تؤدي لا محالة إلى الجمود وافتقاد القدرة على الإبداع حتى ولو كانت نية مسؤولي الحزب طيبة وكفاءة قيادته عالية، وكلما طالت فترة سيطرة الحزب الواحد وانفراده بالسلطة لفترة طويلة كلما أدى ذلك إلى ارتكاب مسؤوليه أخطاء فادحة في التسيير في الكثير من الأحيان، وهنا تبرز أهمية التعددية السياسية حيث أن تعدد الاتجاهات السياسية وصراعها حول القضايا الوطنية

<sup>1</sup> أسعد عبد الوهاب، عبد الكريم: "آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، السنة 5، العدد 19، ص 429.

<sup>2</sup> الأزعر، محمد خالد: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط 1، رام الله، أكتوبر 1996، ص 50.

<sup>3</sup> فياض، عامر حسن: "فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث، الصيرورة والبواكير"، مجلة دراسات عراقية، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة 1، العدد 1، فبراير 2005، ص 43.

والشأن العام هو أكبر ضمان للقدرة على التحديد<sup>1</sup>، مما يخلق الديناميكية في الحقل السياسي، ويساهم في رفع درجة الوعي السياسي.

**6.4. الديمقراطية وحقوق الإنسان:** إن المجتمعات الديمقراطية هي تلك التي تحترم مجتمعاتها وحكوماتها حقوق الإنسان والمواطنة، وهو ما يعني أن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان علاقة متلازمة وذات تأثير قوي، ويرتبط مدى تطور مستوى الديمقراطية بحجم احترام ثقافة حقوق الإنسان على مستوى التشريع والممارسة والتطبيق، فكلما تم الانتقال من حق المواطنة وانتهاك وعدم احترام مبادئ حقوق الإنسان كلما وجدت المجتمعات الغير ديمقراطية. وتلك العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان هي علاقة مرتبطة بالإرادة السياسية ومدى رغبتها في أن يكون حق المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان مضمونة على مستوى التشريع والتطبيق<sup>2</sup>. تتشعب مفاهيم الديمقراطية وتتسع، فالديمقراطية كمفهوم في حد ذاته شديدة التعقيد وتشمل مقومات يصعب التمييز فيما بينها، فهي بحاجة إلى التمييز بين مقولاتها الأساسية التي كثيرا ما تتعارض على صعيد الممارسة والتوجهات السياسية كالحرية والعدالة، والتمثيل والمشاركة، والإجماع والتعدد، والمساواة أمام القانون من حيث المبدأ وتضارب المصالح على أرض الواقع<sup>3</sup>، والديمقراطية في جوهرها العميق ممارسة يومية تطل جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل، وليست فقط أشكالا مفرغة الروح أو مجرد مظاهر، وهي بهذا المعنى ليست شكلا قانونيا فقط، وليست حالة مؤقتة، أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوقا أساسية لا غنى عنها وهي دائمة ومستمرة، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع، وتطبق على الجميع دون تمييز، وهي تعني الأقلية بمقدار ما تعني الأكثرية<sup>4</sup>، ويمكن القول أيضا أن في الأنظمة الديمقراطية كل مواطن يتمتع

<sup>1</sup> إسماعيل صبري، عبد الله: "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية و فيما بينها"، مجلة المستقبل العربي، (مجلة شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية)، السنة 7، العدد 64، بيروت، جوان 1984، ص 158.

<sup>2</sup> يسري، مصطفى و آخرون: "إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (تونس)"، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، الموقع:

<https://marsd.daamdh.org/2018/01/24>، زيارة الموقع: 2022-03-13، التوقيت: 23.02

<sup>3</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 86.

<sup>4</sup> منيف، عبد الرحمان: الديمقراطية أولا... الديمقراطية دائما، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، د س، ص 08.

بحقوق أساسية لا يمكن للدولة أن تسلبه إياها، لأنه وببساطة هذه الحقوق تكفلها وتحميها القوانين الدولية، فالمواطن له كامل الحق في أن يكون لديه معتقداته ومبادئه، وله الحق في التعبير وكتابة ونشر ما يفكر فيه، ولا يمكن لأي شخص أو جهة كانت أن تجبر أحداً على اعتناق وتبني ما لا يريد، أو أن يقول أو يفعل ما لا يريد<sup>1</sup>، ومما لا شك فيه أن حقوق الإنسان جليها تقريباً لها علاقة بشكل أو بآخر بالممارسة الديمقراطية، وبالنظر إلى أن حقوق الإنسان تهدف إلى ضمان كرامة الإنسان، وباعتبار أن الديمقراطية هي تعبير كل إنسان عن وجهة نظره بالنسبة لمن يحميه، وبالنسبة لمشاركته في صنع القرار الذي يؤثر في حياته، وهكذا يتبين لنا أن الديمقراطية تهدف هي كذلك إلى ضمان كرامة الإنسان<sup>2</sup>.

**5. الوعي السياسي والثقافة السياسية:** الثقافة السياسية مفهوم له صلة وثيقة بالوعي السياسي، فالثقافة هي "ذلك المجموع المعقد الذي يتضمن المعارف والمعتقدات والفن والحقوق والأخلاق والأعراف وسائر القابليات والعادات التي يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في مجتمع ما"<sup>3</sup>، أما الثقافة السياسية فتعني "مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهوياتها"<sup>4</sup>، وتهدف التنشئة السياسية إلى ثقافة سياسية جوهرها عملية توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، فكما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به من أعمال، كذلك الثقافة السياسية للدولة بدورها يمكن أن تؤثر في تصرفات وميولات ونزعات مواطنيها وزعمائها اتجاه جميع جوانب النظام السياسي، والعملية السياسية والسياسة العامة برمتها، وعلى الميول والنزعات المتعلقة بالنظام السياسي، نجد أن الأثر الأكثر أهمية هو أثر ثقافة الدولة على مستوى أساس شرعية الحكومة، ويكمن تأثير الثقافة السياسية على العملية

<sup>1</sup> السواح، وائل: الديمقراطية سلسلة التربية المدنية 4، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2014، ص15.

<sup>2</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص86.

<sup>3</sup> دوفرجه، موريس: علم اجتماع السياسة (مبادئ علم السياسة)، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص78.

<sup>4</sup> برو، فيليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص213.

السياسية بالخصوص في أثر ثقافة الميول في المشاركة السياسية للمواطنين كمشاركين فاعلين أو كمحكمين، أما فيما يخص تأثير الثقافة السياسية على السياسة العامة، فيتجلى بالخصوص في أثر ثقافة الدولة على طريقة وعي الأفراد بالقضايا العامة وتصوراتهم للمجتمع الصالح، والسبل التي يرونها كفيلة بتحقيقه<sup>1</sup>.

**6. الوعي السياسي والتنمية السياسية:** مفهوم الوعي السياسي من المفاهيم الواسعة وغير المحددة بشكل دقيق، حيث أن هناك تداخل بين الوعي السياسي وبعض المفاهيم الأخرى، ومن بين المفاهيم نجد مفهوم التنمية السياسية، والتي تعدد تعريفاتها. و من بين تعريفها نذكر التعريف الذي يرى التنمية السياسية على أنها "عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، ولأنها أيضا عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات..."<sup>2</sup>.

ويشير مفهوم التنمية السياسية إلى مفهوم التحديث السياسي ويتقاطع معه، ويقصد بالتحديث السياسي تلك الحركية المستمرة التي يتم من خلالها الانتقال من الأشكال القديمة للتنظيم السياسي إلى الشكل الحديث، فهو بذلك عملية مستمرة غير منتهية، تمنح النظام القائم فعالية متجددة، تؤهله للتكيف مع الراهن من خلال اكتساب خصائص جديدة تواكب التحديات الحاصلة في واقع الاجتماع السياسي، وللتحديث السياسي سمتان بارزتان، أولاهما تتعلق بتوسيع السلطة وتركيزها وتوافر التمايز والتخصص وتكامل البناءات السياسية، والسمة الثانية تتمثل في المشاركة السياسية التي هي مظهرا مميزا من مظاهره<sup>3</sup>، وتشير التنمية السياسية كذلك إلى مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة السياسية التي تؤدي إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على

<sup>1</sup> ناصر، أحمد وأبو القاسم، ليلي: "مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، السنة3، العدد9، 2017، ص155-156.

<sup>2</sup> فتاح، كمال: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011-2012، ص44.

<sup>3</sup> بايموت، خالد: "الحداثة السياسية والتحديث السياسي، مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز"، مجلة سياسات عربية، العدد9، جويلية2014، ص69.

استيعاب ما يعرض من مشكلات، والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة<sup>1</sup>، ويرى "صامويل هنتنغتون" (Samuel Huntington) أن التنمية السياسية تتحقق عند توفر ثلاثة عوامل وهي: ترشيد السلطة، أي انفصال السلطة عن شخص الحاكم والتداول على أساس القانون والدستور، ثم التمايز والتخصص، أي تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة، وأخيرا المشاركة السياسية أي زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين<sup>2</sup>، والتنمية السياسية تعني التقدم والتطور، ولها ارتباط وثيق بالتحديث السياسي، فهي تهدف دائما إلى إحداث التغيير الاجتماعي إلى الأفضل، عن طريق تحديث بعض الهياكل والأنظمة الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع<sup>3</sup>، والتنمية السياسية تتأثر سلبا أو إيجابا بوجود عدة عوامل كالبرلمان والأحزاب السياسية والأجهزة التنفيذية ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية (الجامعات والمعاهد والمدارس، ودور الفكر والثقافة، ومراكز الأبحاث والدراسات)، والمفكرين، وثقافة المجتمع السائدة، ودور العبادة، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والهيئات والأندية والجمعيات بمختلف تشكيلاتها، إضافة إلى معطيات الواقع السياسي كالمشاركة السياسية من حيث وجودها وعدم وجودها، والانتخابات ونزاهتها أو عدم نزاهتها<sup>4</sup>، ومما سبق يظهر جليا أن عملية التنمية السياسية والتحديث السياسي ترتبط ارتباطا واضحا ووثيقا بالوعي السياسي، فإذا ما وجدت هناك ديمقراطية حقيقية دل ذلك على وجود مجتمع متطور وواع سياسيا، وهذا بدوره يؤدي إلى تنمية وتحديث سياسي يخدم مسيرة المجتمع بما يمكنه من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة<sup>5</sup>، ويرى بعض المهتمين بالشأن السياسي أن هناك ارتباطا وثيقا بين منهج التحديث

<sup>1</sup> بوعكاز، حساني: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة الجزائر 1988-2014"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2015، ص13-14.

<sup>2</sup> محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة 1987-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004، ص29.

<sup>3</sup> العبادي، عبد الله حسن: "التحديث وكيف يتحقق في منطقة الخليج العربي"، مجلة العربي، العدد 311، أكتوبر 1984، ص24.

<sup>4</sup> العزام، عبد المجيد: "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد 2، 2006، ص367.

<sup>5</sup> الحورش، محمد: الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، مرجع سابق، ص43.

والوعي، وذلك أن التحديث ينطوي في مضمونه على قدرة الإنسان على صنع مستقبله، فإذا كان التحديث أسلوب حياة فإن تحقيقه يتطلب وعياً حديثاً<sup>1</sup>.

نستنتج مما سبق أن للوعي السياسي دوراً مهماً في عملية التنمية السياسية في أي مجتمع، حيث يعمل على توجيه الأفراد وتهيئتهم للاستجابة لفعل أو حالة ما بطريقة معينة، وهو بذلك يسهم بشكل كبير في انفتاح عقلية الأفراد أو انغلاقها، فالوعي السياسي الذي يدفع باتجاه العقلية المفتوحة يجعل الأفراد مهيين للسلوك الديمقراطي المنفتح الذي يقبل الحوار ويحترم الرأي الآخر والتسامح والتعددية، أما الوعي السياسي الذي يدفع باتجاه العقلية المغلقة يجعل الأفراد مهيين لسلوك سياسي سلطوي قمعي، فتعزز لديهم النظرة التشاؤمية نحو النشاطات التنموية والسياسية، وهذا يضعف رغبتهم في تحمل المسؤولية السياسية، ويؤدي إلى ضعف التنمية والتحديث السياسي ويجعل المجتمع متخلفاً سياسياً، وعليه فإن الوعي السياسي شرط مسبق لتحقيق التنمية والتحديث السياسي<sup>2</sup>.

## 7. مقاربات نظرية لتفسير الوعي: من أهم المقاربات السوسيولوجية لدراسة الوعي ما يلي بايجاز:

**1.7 المقاربة البنائية الوظيفية:** تحتل البنائية الوظيفية مكاناً هاماً في الفكر السوسيولوجي وذلك للانتشار الواسع في العالم، رغم أنها سلمت بأن الوعي السياسي أساس الوجود، إلا أن بعض باحثيها يتجاهلون دور الوعي في تحديد المسارات الفعلية للواقع الإنساني<sup>3</sup>، كما أن أفكارهم اتجهت قضية الوعي الاجتماعي ظلت متبلورة في المنطلق الفكري الأساس لهذا التيار والذي يركز على ثبات المجتمع وتوازنه<sup>4</sup>، ويعد دوركاهم من أبرز المفكرين الوظيفيين الذين تناولوا الوعي، حيث "اعتبر أن "الوعي الجمعي" هو المصدر الحقيقي لعقلانية سلوك الإنسان بوصفه محددًا للقواعد المنظمة

<sup>1</sup> الهيتي، هادي نعمان: إشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د ط، بيروت، 2003، ص193.

<sup>2</sup> الحورش، محمد: الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، مرجع سابق، ص45.

<sup>3</sup> ريدل، ديفيد وكولسون، مارجريت: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة غريب سيد أحمد وعبد الباسط عبد المعطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، د ط، ص54.

<sup>4</sup> تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د ط، ص320-321.

للسلوك الظاهري، وغايات السلوك، والتي تشكل جوهر الشخصية الفردية<sup>1</sup>، هذا الأمر هو أساس الأطروحة الدوركيمياية التي ترى بأن الوعي الجمعي يؤثر على سلوكيات الأفراد، وهو الذي يقننها وفق معايير قيمية يتلقاها الفرد في تنشئته، وعلى هذا الأساس فالوعي الجمعي يحدد عقلانية السلوكيات الفردية<sup>2</sup>. وحسب دوركيام دائما فإن الحياة الاجتماعية ما هي إلا قاعدة لبنية الوعي الجماعي وأن التصورات الجمعية هي مهبط التصورات الفردية<sup>3</sup>، ورغم ما قدمه أتباع البنائية الوظيفية حول مفهوم الوعي، إلا أن كتاباتهم حول الموضوع ظلت ناقصة ومبتورة، فهم تجاهلوا وعن قصد موضوع الوعي الاجتماعي لأسباب كثيرة من بينها أن الوعي مقولة ماركسية، وبالتالي العمل بها حتى ولو تم تغيير مضمونها ستحسب نقطة لصالح الماركسية<sup>4</sup>.

**2.7. المقاربة المادية الوجودية:** ارتبط هذا التيار بزعيمة كارل ماركس الذي يعد من أبرز المفكرين الذين تناولوا قضية الوعي وعلاقته بالوجود، وأشار إلى ذلك بقوله "إن الوجود الاجتماعي يعين الوعي الاجتماعي والوعي الاجتماعي هو انعكاس للوجود الاجتماعي"<sup>5</sup>، وعلى هذا الأساس يبدو جليا أنه ليس وعي البشر من يحدد وجودهم، بل بالعكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي. وأشار كل من "ماركس وإنجلز" إلى العلاقة بين بنية الوعي الاجتماعي ونشاط البشر، وتناول نفس العلاقة وأيدها علما النفس السوفيتيان "أونيشتاين وليونتييف" على أن هناك ارتباط بين بنية النفس البشرية ونشاطها، وأكد "ليونتييف" على أن الظواهر والعمليات النفسية لا تملك وجودا فعليا إلا في بنية النشاط الإنساني، وأن بنية وعي الإنسان ترتبط ببنية نشاطه<sup>6</sup>، وقد ناقش "أوليدوف" العلاقة بين الوجود والوعي، وأشار إلى أن الوجود هو العامل الأساسي الذي يؤثر في الوعي، وهذا العامل أي (الوجود) يعمل على

<sup>1</sup> المصري، رفيق: "مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 11، عدد 2، ديسمبر 2007، ص 48.

<sup>2</sup> يحيوي، عبد الحق: نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق ص 58.

<sup>3</sup> حلس، موسى وناصر، مهدي: دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر)، مجلة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2010، ص 143.

<sup>4</sup> عبد الباسط، عبد المعطي: الوعي التنموي العربي، ممارسة بحثية، ط 1، دار الموقف العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1983، ص 12.

<sup>5</sup> أوليدوف، أ، ك: الوعي الاجتماعي، مرجع سابق، ص 20.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 125.

منع متغيرات مباشرة وغير مباشرة، فمثلا عندما يقصد طرفا من أطراف الصراع الداخلية والخارجية في الواقع للحيلولة بين طبقة أو غيرها من الطبقات، وبين إدراكها لأوضاعها أو ظروفها الواقعية، وقد تكون عمليات تصوير الوعي صادقة فيشكل وعيا حقيقيا، وقد تكون بعيدة عن حقيقة الواقع فتشكل وعيا زائفا، فقد يوجد شخصان من نفس الطبقة ولا يكونان متطابقان بسبب وجود خصائص مختلفة لكل منهما<sup>1</sup>، وتناول مفكرو مدرسة فرانكفورت والماركسية الجديدة الوعي، حيث اعتبر بعضهم أن الوعي يشتمل على دورين هما الديناميكية والمحافظة، فيمنح الإنسان القدرة على التواصل مع عالمه الخارجي وهذا ما يمثل الديناميكية، أما المحافظة فهي تتجلى في محاولة الفرد الحفاظ على موروثاته الفكرية<sup>2</sup>.

**3.7. المقاربة التفاعلية الرمزية:** يعد "جورج هاربر ميد" من رواد النظرية التفاعلية الرمزية، والذي حاول أن يتبنى بصورة واقعية كيفية دراسة العلاقات والسلوك البشري في صورة ارتباطه بالواقع الاجتماعي والبيئة الفعلية التي يشكلها مكون الحياة الاجتماعية والمجتمع الذي يعيش فيه الأفراد والجماعات<sup>3</sup>، والتفاعلية الرمزية هي مدرسة اجتماعية أمريكية تحاول الربط بين الحياة الداخلية للفرد (الذات والعقل) وبين المجتمع، أي بين الوعي والواقع الاجتماعي وما ينطوي على هذا المجتمع من نظام قيم وأحكام أخلاقية التي يمكن إصدارها على الفرد الذي هو مصدر عملية التفاعل مع الآخرين<sup>4</sup>، فالنظرية التفاعلية الرمزية ضرورية لاستخدامها في حل المشاكل التي تضم في معظم قضاياها الأساسية عناصر الثقافة الموضوعية للحياة الاجتماعية والخصائص الذاتية لأعضاء الجماعة الاجتماعية، ويمكن استخدام مثل هذه القضايا ضمن مفهوم القيم الاجتماعية، ومفهوم الاتجاهات، حيث تمثل الاتجاهات عمليات وعي فردي، فهي

<sup>1</sup> إسكندر، رمزي نبيل: سوسيولوجيا المعرفة "جدل الوعي والوجود الاجتماعي"، دار الفكر الجامعي، ج1، الإسكندرية 2001، ص118-134.

<sup>2</sup> يحيوي، عبد الحق: نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص57.

<sup>3</sup> عبد الله، عبد الرحمن: الإعلام: المبادئ والأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، د ط، 2004، ص118.

<sup>4</sup> زعتر، مريم: الإعلان في التلفزيون الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص21.



تحدد النشاط الضيق أو الممكن للفرد في العالم الاجتماعي، أما القيم فهي غاية في العالم يسعى إليها الإنسان من خلال اتجاهات معينة<sup>1</sup>.

**4.7. المقاربة الفينومينولوجية:** يعد "إدموند هوسرل" مؤسس الظاهراتية والذي نشرت أهم أعماله في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، وذهب "هوسرل" تحديدا إلى أن المعرفة العلمية أصبحت منفصلة عن خبرة الحياة اليومية ونشاطها وهي المكان الذي نبعت منه تلك المعرفة أصلا، فمهمة الفلسفة الظاهراتية هي إعادة تلك الصلة، وتتم الظاهراتية أساسا بدراسة البنى وبعمل الوعي الإنساني، وتنطلق من فكرة أن العالم الذي نعيش فيه هو عالم مصنوع في وعيينا أو في رؤوسنا ولا يمكننا نكران العالم الخارجي من حولنا، هذا العالم الخارجي لا معنى له إلا بوعينا به، وعلى هذا الأساس وجب علينا كسوسيولوجيين أن نفهم كيف يصنع البشر من عالمهم عالما ذا معنى<sup>2</sup>، ولقد تمثلت المسيرة التاريخية للظاهراتية بالتقليد الفلسفي الذي تصاعد في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وارتبط بكل من "إدموند هوسرل" و"هايدجر" و"بونتي" و"سارتر"، لكن "هوسرل" كما أشرنا سابقا كان إسهامه أكبر في تطوير المنهج الظاهراتي وتوصيفه، ودخلت الظاهراتية بعد ذلك إلى التحليل السوسيولوجي بشكل واضح عن طريق "ألفرد شوتز" (schutz) الذي حاول مزج أفكار الفلسفة الظاهراتية مع علم الاجتماع عبر نقد فلسفي لأعمال ماكس فيبر، وتركز الظاهراتية أطروحتها الأساسية حول بناءات الخبرة والوعي، فظهور الأشياء في خبرتنا والطرق التي نختبر بها هذه الأشياء، والمعاني التي تكتسبها الأشياء في خبرتنا جميعها مرتكزات معرفية أساسية في الظاهراتية، فالموضوعات والأحداث والأدوات والذات والآخرون كلها تظهر في عالمنا المعاش الذي نختبره ذاتيا<sup>3</sup>، وترى الظاهراتية أن حقيقة الواقع تظهر في الوعي والتأملات والتطورات المرتبطة بذات الإنسان، والتي يحملها ويشكلها

<sup>1</sup> نجم، طه عبد العاطي: علم اجتماع المعرفة، دراسة في مقولة الوعي والإيديولوجيا، مرجع سابق، ص126.

<sup>2</sup> إيان، كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد غلوم، عالم المعرفة، عدد 244، ط1، 1999، ص134-135.

<sup>3</sup> الحوراني، محمد عبد الكريم: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صبغة توليفية بين الوظيفة والصراع، ط1، 2008، ص36-37.

للواقع الاجتماعي بواسطة الحواس كحقيقة عقلية ممثلة بالوعي<sup>1</sup>، وبذلك فإن الفينومينولوجية هي محاولة لوصف الأشياء والظواهر والوعي، وللوصول إلى أعماق الخبرات الإنسانية، وتحاول تقديم تفسيرات عامة للوعي ترتبط بالعاطفة والانفعالية باعتبارها عناصر أساسية في محتوى الوعي وتوجيهه<sup>2</sup>.

### خلاصة:

في ختام هذا الفصل تتبين لنا أهمية الوعي السياسي في المجتمع نظرا لما له من ارتباط وثيق مع مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، كونه مؤشر قوي على نضج المجتمع وتحضره حيث أن مستوى الوعي في أي مجتمع هو بمثابة مؤشر لقياس درجة تحضر المجتمع أو تخلفه، فالثقافة السياسية والمشاركة السياسية والتماسك الاجتماعي كلها انعكاسات ومؤشرات لمستوى الوعي السياسي في المجتمع، لذلك فهو من الأهمية بما كان في أي مجتمع خصوصا في حاضرتنا اليوم.

<sup>1</sup> طويل، فتيحة: "المرتكزات المعرفية لفينومينولوجيا متكاملة للتشكيل الاجتماعي للواقع"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36، نوفمبر 2014، ص13.

<sup>2</sup> الضاني، شيرين: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص75.

# الفصل الثالث

## المواطنة

تمهيد

1. مفهوم المواطنة

2. نشأة مفهوم المواطنة

3. قيم المواطنة

4. بعض المفاهيم المرتبطة بالمواطنة

5. أبعاد المواطنة

6. عناصر المواطنة

7. المواطنة كفعل اجتماعي

8. المواطنة في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي نالت اهتمام الكثير من الدارسين، ولعل السبب في ذلك واضح لأن الاهتمام بالمواطنة من الغايات التي تسعى إليها الدول والحكومات، فالمواطنة أساس بناء المجتمع وتماسكه وتقدمه، والمواطن الصالح ليس من السهل الحصول عليه، إذ يتطلب إعداده تضافر جهود العديد من الفاعلين الاجتماعيين.

والاهتمام بمفهوم المواطنة جاء كضرورة حتمية لمواجهة التحديات التي بدأت وتيرتها تتزايد في معظم الدول نتيجة التحولات التي شهدتها هذه الدول في السنوات الماضية، مما أدى بالمفكرين والباحثين إلى طرح تساؤلات جوهرية حول المواطنة، والمشاركة، والتنمية، والتربية ودورها في تهيئة هذه المجتمعات للانتقال إلى مجتمعات مواطنة تستطيع أن تواجه التحديات المتعددة التي تولد شعورا بعدم اليقين بالمستقبل<sup>1</sup>.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم المواطنة وما يرتبط به من مفاهيم لها علاقة ببناء الفرد والمجتمع بما يسمح بالمحافظة على كيان الدولة وتماسك المجتمع واستمراره وبقائه ضمن المجتمع الإنساني.

**1. مفهوم المواطنة:**

**1.1. لغة:** المواطنة مأخوذة من الوطن وهو المنزل تقيم به وهو "موطن الإنسان ومحلّه"، وطن، يطن، وطنا: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها. وجمع الوطن أوطان<sup>2</sup>.

**2.1. اصطلاحا:** المواطنة في أبسط معانيها هي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أدائها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> العمري، سيف بن ناصر بن علي: "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الواقع والتحديات"، مجلة رؤى استراتيجية، جويلية 2014، ص40.  
<sup>2</sup> أنظر: ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د ط، دس، ص4868.

وقد أشرنا سابقا إلى أن قاموس علم الاجتماع يعرف المواطنة بأنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي(الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون"<sup>2</sup>، وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة على أنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، هذه المواطنة متضمنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات"<sup>3</sup>. وتشمل المواطنة ثلاث عناصر:

**- العنصر القانوني:** ويعنى بالحقوق التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة دون أي تمييز على أساس ديني، أو عرقي، أو الجنس، أو الثروة ويقابل هذا التنظيم القانوني الالتزامات التي يجب أن يفرضها المواطن اتجاه الدولة وغيره من المواطنين.

**- العنصر السلوكي:** ويعنى بجملة من الممارسات التي تعكس درجة النضج الثقافي الذي يتمتع به المواطنون وقدرة الدولة على أن توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة.

**- العنصر الوجداني:** ويعنى بشعور الفرد بالانتماء والولاء للدولة بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون، والاهتمام بالصالح العام، والرغبة في القيام بأعمال تطوعية خدمة للمجتمع الذي يعيش فيه حتى لو تطلب الأمر التضحية بجانب من جوانب مصالحه الخاصة وصولا إلى الاستعداد للتضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن الدولة والوطن ضد ما يتعرض له من تهديدات<sup>4</sup>.

**2. نشأة مفهوم المواطنة:** ارتبط مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني عبر التاريخ، بهدف إقرار المشاركة بكافة أبعادها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي في كافة شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات الملزمة

<sup>1</sup> أنظر: مان، ميشيل: موسوعة العلوم الاجتماعية، تعريب: عادل الهوارى، سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، د ط، 1984، ص110.

<sup>2</sup> غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2016، ص52.

<sup>3</sup> صقر، وسام: الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص103.

<sup>4</sup> عامر، طارق: المواطنة والتربية الوطنية، اتجاهات عالمية وعربية، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، د ط، 2011، ص31.

للجماعة، إضافة لتولي المناصب العامة على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون. كما أن الحضارات الإنسانية المتعاقبة على مر التاريخ منذ قيام المجتمعات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الكنعانيين والرومان والإغريق، قد أسهمت في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقه في المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة، كما أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما ضرورة الأخذ ببعض أسس المواطنة كالمنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته<sup>1</sup>.

مر مفهوم المواطنة بمراحل تاريخية أرست مبادئ المواطنة سنتطرق هنا إلى لمحة تاريخية عن المواطنة عند أشهر الأمم:

**1.1.2. المواطنة عند الفراعنة:** تركزت السلطة في يد فرعون باعتباره إلهاً يملك كل شيء بما في ذلك جميع الأراضي الزراعية ويستعمل الناس فيها على ضرائب يدفعونها له، فله الحقوق وليس عليه واجبات ولا يساويه أحد ولا يدانيه. ويتميز عن الناس طبقة الكهنة الذين ملكهم الأراضي وأسقط عنهم الضرائب، وطبقة الأشراف التي تتولى المناصب ولا تلتزم بالقوانين المطبقة على الشعب. وفي عهد الدولة الوسطى لم يعد فرعون يعتبر إلهاً بل بشراً، وخضع الأمراء للقوانين، ووزعت الأراضي بالتساوي على العائلات، وتحقق قدر من العدالة الاجتماعية. ثم تدهورت المواطنة في عهد الدولة الحديثة وعادت الامتيازات للكهنة ورجال الجيش، حتى تولى الحكم "حور محب" 1300 ق م فعمل على تحقيق المساواة بين المصريين<sup>2</sup>.

**2.2. المواطنة عند اليونان:** المدينة السياسية عند اليونان تقوم على نظام الطبقات على النحو التالي:

1- طبقة الأرقاء: لا حقوق لهم.

<sup>1</sup> الكواري، علي خليفة: "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، م د و ع، عدد 2004، 264، ص 15-16.  
<sup>2</sup> رشاد، حسن خليل: نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، ط1، القاهرة، دار الفاروق، 2007، ص 65-66.

2- طبقة الأجانب: لهم حقوق مدنية فقط.

3- طبقة المواطنين الأحرار: لهم الحقوق السياسية والوظائف العامة<sup>1</sup>.

وكان للمواطن الأبيض الحر الحق في عضوية جمعية المواطنين والمجلس والمحاكم، والجمعية هي الهيئة العليا التي تحدد السياسات الداخلية والخارجية ولكل عضو حق الكلام، ولعلها تشبه مؤتمرات الأحزاب، وأما المجلس فهو القوة التنفيذية وهو الذي يضع للجمعية جدول أعمالها، ويتكون من خمسمائة عضو يتم اختيارهم بالقرعة لمدة سنتين فقط، وهي أشبه بالبرلمان. وأما المحاكم (هيئة المحلفين) فتتكون من ستة آلاف من المواطنين يتم اختيارهم سنويا بالقرعة، وتختار الجمعية عشرة جنرالات لقيادة الجيش لا يتولون مناصب مدنية<sup>2</sup>، كما أن أفلاطون في جمهوريته لم يعط حق المواطنة للطبقات الضعيفة، بل اقترح التخلص من الضعفاء والمشوهين والعجزة حتى لا يشوهوا المجتمع<sup>3</sup>، ولم ير اليونان في الرق بأسا، ولم يعملوا على إلغاءه، بل يقول أرسطو إن الرق بقاء للطبيعة لا تسير بغيره<sup>4</sup>، فالفلسفة اليونانية القديمة المرتبطة بالبناء الاجتماعي للمجتمع اليوناني القائمة على فكرة الطبقة الاجتماعية كان لها تأثير على تحديد مفهوم المواطنة في مجتمع ذو البناء الهرمي، قاعدته طبقة العبيد والعمال الحرفيين وأعلى الهرم طبقة السيد أو المواطن الذي يكتسب صفة المواطنة من خلال المولد والنشأة، ليكتسب على إثرها جملة من الحقوق والمميزات التي تجعل منه مواطنا في حدود دولته، فالمدينة الدولة هي وحدة سياسية ذات تنظيم سياسي واجتماعي موجود داخل أراضي محددة، وتضم مدينة أو عدّة مدن وما يلحق بها من أراضي زراعية<sup>5</sup>، وترتبط المواطنة عند أرسطو بالمشاركة في الشؤون العامة، فالمواطن الأصيل حسبه هو الذي يمارس وظيفة عامة (fonction public) سواء في الحكم أو القضاء أو في مجالس الشعب، وتعتبر المشاركة السياسية والتمثيل النيابي، وممارسة القضاء والحكم، أهم سمات المواطنة

<sup>1</sup> الجبوري، ساجر: حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، ط1، بيروت، دار الكتب العالمية، 2005، ص25.  
<sup>2</sup> بن دحمان، عمر: حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص الفقه وأصوله، جامعة وهران، 2012/2013، ص23-24.  
<sup>3</sup> الشميري، سمير عبد الرحمان: المواطنة المتساوية (اليمن نموذجا)، ضمن بشير نافع وآخرون، علي خليفة الكواري (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، بيروت، م د و ع، 2001، ص228.  
<sup>4</sup> رشاد، حسن خليل: نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص67-68.  
<sup>5</sup> دياب، قايد: المواطنة والعولمة "تساؤل الزمن الصعب"، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص16.

عند أرسطو<sup>1</sup>، فالمواطنة عند اليونان يبدو أنها ارتبطت بمشاركة الفرد في الحياة السياسية، كما أنها كانت حكرا على فئة اجتماعية معينة دون سواها فتوارثت هذه الميزة وتعفى من كل الأعباء المتعلقة بالعمل اليومي، أو ممارسة التجارة أو أي عمل يشغلها عن ممارسة مهامها السياسية المقدسة<sup>2</sup>، وقد أبدع اليونانيون في آليات تحقيق المواطنة والتشريعات المتقدمة التي طبقوها كالانتخابات والاقتراع والهيئات المختلفة ذات الوظائف المتنوعة إلى غير ذلك<sup>3</sup>.

**3.2. المواطنة عند الرومان:** يعد الفكر السياسي الروماني امتدادا للفكر السياسي اليوناني، حيث شكلت أفكار أرسطو وأفلاطون اللبنة الأساسية لهذا الامتداد، مرتكزة على مبدأ القانون الطبيعي الذي هو أصل الأشياء، وينبثق عنه ويتبعه القانون المدني، ويعتبر "شيشرون" أبرز مفكري الرومان الذين حاولوا الاستفادة من الفكر السياسي الأثيني، من خلال الاهتمام بفلسفة القانون، وسن قوانين إجرائية تنظيمية، جعلت الناس سواسية أمام القانون الذي وضع لتحقيق العدالة، ودافع "شيشرون" بقوة على حقوق المواطنين، فالمواطنة يجب أن تشمل الجميع، والسلطة لا بد أن تستمد من المواطنين لتشكيل دولة ومجتمع القانون، الذي يكون من مهامه الأساسية تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة، والدولة ككيان مستقل يخضع فيه الجميع للقانون الطبيعي الذي يسمو فوق كل القوانين الوضعية من جهة أخرى. فكانت المواطنة في بداية الأمر تقتصر على أشرف روما، ثم توسعت لتشمل العامة، كما حازت المستعمرات التي تتمتع برضا روما على تعميم صفة المواطنة على أفرادها، وبلغ هذا التحول التدريجي أوجّه لما منحت المواطنة لجميع سكان الإمبراطورية الرومانية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أبو المجد، عبد الجليل: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2010، د ط، ص 22.  
<sup>2</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، 2015/2016، ص 70.  
<sup>3</sup> بن دحمان، عمر: حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، مرجع سابق، ص 24.  
<sup>4</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص 71.



غير أن التمتع بمزايا المواطنة لم يدم طويلاً حتى عادت سيطرة الإقطاع وتحكم الكنيسة في الحياة السياسية والاجتماعية، ولم يستطع المفكرون من أمثال "شيشرون" المحافظة على الجمهورية، لتدخل بعدها روما مجدداً نفق غياب الحريات والديمقراطية التي نادى بها المفكرون الأوائل من الإغريق والرومان<sup>1</sup>.

## 4.2. المواطنة في الفكر العربي:

**1.4.2. قبل الإسلام:** لعل الحياة القبلية العربية التقليدية وما نشأ عنها من حكومات يتعذر تحويلها إلى حكم فردي مطلق كانت أيضاً مثل التجارب السياسية الإغريقية والرومانية توفر قدراً من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار، ومردّد ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرار الجماعي الخاص بهم، فكان شيخ القبيلة يتم اختياره بالانتخاب الحر بين الأفراد الذكور وليس بالوراثة، ويلقب بالسيد بعد انتخابه، ففي اليمن كان في الدولة "القتبانية" مجالس تمثل الشعب وتجتمع في حالات سياسية اقتصادية، وفي مكة أنشأ "قصي" ما يسمى بـ "المأ" وجعل نفسه رئيساً له، ينظر في شؤون الكعبة وأمور التجارة والحروب، وأسس "دار الندوة" وأقام حكومة في مكة له فيها منصب اللواء<sup>2</sup>.

فقبل الإسلام كانت القبيلة هي عمود المجتمع، والمحور الذي يدور حول أحداثه كل الأفراد، له قوانينه وأعرافه التي لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها، وأي محاولة من هذا القبيل قد تعرض صاحبها إلى فقدان مكانته أو ربما حتى حياته، فسادت العديد من السلوكيات التي تتنافى مع مبادئ المواطنة كحقوق وواجبات في هذه المجتمعات. وأهم حق هو الحق في الحياة، حيث كانت ظاهرة وأد البنات من الظواهر التي تعتبر نقطة سوداء في سجل التاريخ الإنساني، ناهيك عن امتهان المرأة وحرمانها من حقوقها سواء كانت من الجوارى أو من الحرائر، وكانت حماية الحرم وجه من أوجه صيانة كرامة صاحب البيت، وكباقي المجتمعات الأخرى انتشر الرق والعبودية والموالي في المجتمع العربي، كما تميز هذا

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص72.

<sup>2</sup> الكواري، علي وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، م د و ع، بيروت، ط1، 2001، ص18-19.

المجتمع أيضا بالتمسك بالموروث التقليدي والأعراف وعدم الرغبة في التغيير ومنع أي محاولة لذلك، واعتبار كل من يجرأ على ذلك متمردا وخارجا عن القانون القبلي ويجب معاقبته، الأمر الذي قد يبرر لدى البعض تأخر ظهور مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان في هذا المجتمع إلى بعد ظهور الإسلام<sup>1</sup>.

**2.4.2. بعد ظهور الإسلام:** جاءت دعوة الإسلام محرّكة ومحزّرة للعقول الجامدة مخاطبة العقل والروح معا رغبة في تحرير المجتمع من قيم وأفكار بالية تعيق تطوره وازدهاره في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، فكانت دعوة الرسول محمد- صلى الله عليه وسلم - محط أنظار واهتمام كل أطراف المجتمع تتقدمهم طبقة الفقراء والمحرومين كالعبيد والإماء وعامة الناس الذين يشعرون بالدونية في سلّم الترتيب الاجتماعي نظرا لحرمانهم من حقوقهم لعقود طويلة، حيث جاءت تعاليم الشريعة الإسلامية في النصوص القرآنية وعلى لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - في أحاديثه لتبين أن الناس كلهم سواسية في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو طبقي ولا فرق بينهم إلا بالتقوى، كما دعى إلى تحرير العبيد ومساواتهم بالأشراف والسادة، وحثّ الجميع على الإيمان والتقوى وتنظيم المعاملات بين الأفراد، ونبد العنف والظلم بجميع أشكاله، فجاء الإسلام ليكفل الحقوق و يوازئها مع الواجبات، وإقامة العدل وتحقيق الأمن بين الناس<sup>2</sup>، وكانت وثيقة المدينة المنورة والتي هي خطبة للرسول- صلى الله عليه وسلم- بمثابة دستور للدولة الإسلامية في المدينة المنورة، حدّدت فيه قواعد تنظيم الحياة الاجتماعية والعلاقات بين مختلف أطراف مجتمع المدينة بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية والجنسية، حيث جاء في الوثيقة ما يلي: " هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة

<sup>1</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر-منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط أنموذجا- أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2016/2015، ص46.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه ص47.

واحدة من دون الناس...، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته"<sup>1</sup>.

إن تاريخ المعيشة السلمية بدأ مع الدعوة المحمدية، حيث كانت هناك معاشة كريمة بين المسلمين وأهل الكتاب بصورة تلقائية بغير حساسية ولا خصومة ولا عقد، كما كانت لغير المسلمين مواقع المسؤولية في المجتمع الإسلامي عبر تاريخه، وهذا وغيره إنما يدل على روح الإسلام الحقة التي تسعى إلى عمارة الكون على أساس من العدل والقسط وتحفظ الكرامة الإنسانية وتصونها<sup>2</sup>، ويعدّ المجتمع الإسلامي متفردا في مجال حقوق المواطنة في عصر غابت فيه هذه القيم خاصة في مجتمع الجزيرة العربية، حيث أن تعاليم الدين الجديد نصت على تكريس قيم التعايش والانسجام بين جميع مكونات المجتمع، فكانت حرية الأفراد والمساواة بينهم على اختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية والجنسية كأساس للمواطنة كما ورد في الوثيقة، وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت أحاديث النبي تتواتر للتأكيد على أن المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات والكرامة (النساء شقائق الرجال)، كما كان لها الحق في ممارسة التجارة، إلى جانب ذلك كانت تستشار في قضايا مصيرية إذ يحق لها إبداء رأيها بالتأييد أو المعارضة<sup>3</sup>، والمواطنة في الفكر العربي الإسلامي الحديث بدأ الاهتمام بها مع بدايات القرن 19 من طرف حملة من المفكرين العرب الذين تأثروا بنتائج الثورة الفرنسية نتيجة للبعثات العلمية لبلاد الغرب، وتطور الطباعة والترجمة، والتطور الرقي الذي وصلت إليه الدول الأوروبية في كافة مجالات الحياة، وخاصة المواطنة وما تحمله من قيم العدالة والمساواة والإخاء والحرية، والتي كانت بمثابة الحلم الصعب المنال في أذهان مفكري عصر النهضة العربية يرغبون في تحقيقه، خاصة وأن جل الدول العربية كانت مستعمرة، وفي هذه الحال لا مجال للحديث عن الوطن والانتماء، ناهيك عن حقوق المواطنة والحريات

<sup>1</sup> هارون، عبد السلام: تهذيب سيرة بني هشام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط14، بيروت، 1985، ص124-125.

<sup>2</sup> هويدي، فهمي: مواطنون لا ذميون موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، در الشروق، ط3، القاهرة، 1999، ص66-69-73 بتصرف.

<sup>3</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق ص48.

الفردية والجماعية، ولعلنا نلمس بداية التفاعل مع مصطلح المواطنة في الفكر العربي من خلال كتابات جملة من المفكرين العرب والمسلمين، ومحاولاتهم تجديد الفكر السياسي العربي لترسيخ قيم المواطنة، وانقسم طرح وتصور المواطنة عند هؤلاء المنظرين إلى فريقين، فريق تبنى الطرح الغربي كنموذج للمواطنة بإجراء إسقاط كلي لما يتم في المجتمع الغربي على المجتمع العربي الإسلامي، وفريق آخر يرى بأن المواطنة في المجتمع الغربي تحمل مواصفات لا تناسب المجتمع المسلم وتتناقض مع قيم ومبادئ الإسلام، وبداية من العقدين الأخيرين من القرن الماضي حاول ثلة من المفكرين في العالم العربي والإسلامي مزاججة ما جاء في الفكر الغربي في موضوع المواطنة مع التراث الثقافي والديني للأمة<sup>1</sup>.

إنّ التطور التاريخي لمفهوم المواطنة في الفكر العربي ورغم التباين المسجل في كثير من الأطروحات إلا أنها تتفق في معظمها على ضرورة الإقرار بالعمل بمبدأ المواطنة في العالم العربي والإسلامي، لأنه لا بديل عنه في ظل التركيبة المجتمعية بكل أطيافها، والتي يجب أن تندمج في وعاء واحد يضمن لهذا التعدد الثقافي الديمومة والاستمرار كما ينبغي أن تستغل كعامل وحدة وتلاحم لا عامل تفرقة ونزاع، ولن يتجسد ذلك إلا من خلال وحدة المشاعر والتماسك بين أبناء الوطن الواحد، للحفاظ عليه، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والشعور بالانتماء من خلال منظومة للحقوق والواجبات تحضى بموافقة الجميع، وتكون بمثابة قاعدة قانونية يحترمها ويخضع لها الجميع، وتعمل كل مؤسسات الدولة على ترسيخ مبدأ المواطنة في نفوس كل أبناء الوطن الواحد، حتى يشعر كل فرد بأنه جزء من النسيج الاجتماعي الكلي، الذي تتجسد فيه قيم المواطنة فعلياً في كل مؤسسات المجتمع انطلاقاً من الأسرة<sup>2</sup>.

## 5.2. المواطنة في العصور الوسطى: بمجيء نظام الإقطاع الذي استأثر فيه ملاك الأراضي بالحقوق والامتيازات

بدأ التخلي عن الفكر الديمقراطي الناتج عن تزاوج الفكر الإغريقي والروماني، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية تراجع مبدأ المواطنة في أوروبا التي انتشر الجهل والتخلف وتعطيل العمل بالعقل، والنزوح نحو الخرافة وتصديق كل ما يصدر عن الكنيسة مهما كان ذلك قولاً أو فعلاً، فتدهورت بذلك الحريات والمساواة بين الأفراد، وانتشار الرق وغياب

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 49-50.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 67-68.

حقوق المرأة، وتسلب فئة من المجتمع على مقدرات البلاد اقتصاديا، والتي شهدت صراعا طويلا بين رجال الإقطاع ورجال الكنيسة من أجل السيطرة والتحكم في زمام الأمور وتسيير الشأن العام بما يضمن مصالحها الخاصة<sup>1</sup>.

في خضم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها أوروبا فيما يسمى بعصور الظلام (العصور الوسطى) ظهرت حركات الإصلاح الديني، والفكر السياسي التنويري الذي استفاد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني، كما استفاد من مبادئ الإسلام وجهود المسلمين في نقل الفكر السياسي الإغريقي، مما ساعد المفكرين السياسيين في أوروبا على صياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وآليات حكم جديدة تم الانتقال بفضلها من نظام الحكم المطلق إلى الحكم المقيد، الأمر الذي سمح بإبداع مبدأ المواطنة بعد محاض عسير وتضحيات قدمتها شعوب أوروبا بقيادة هؤلاء المفكرين، بفضل هذه التضحيات (الثورة الفرنسية 1789) تحقق لهذه الشعوب ما كانت تحلم به من الكرامة والحقوق والسيادة الشعبية والمواطنة المتساوية<sup>2</sup>.

## 6.2. المواطنة في أوروبا في العصر الحديث: رصد الدكتور "علي الكواري" خطوات لإقرار المواطنة في أوروبا:

1- بروز الدولة القومية: لما استقل الملوك بممالكهم عن الكنيسة، وإخضاع الإقطاعيين لسلطتهم وتحصيل الضرائب منهم خصوصا مع اكتشاف البارود، ثم نشأت دول فيما بعد على أساس القومية كألمانيا وإيطاليا.

2- المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة: من خلال إيجاد ممثلين للشعوب والفئات الخاضعة للضريبة لتحصيل الضرائب والترغيب في دفعها لمصلحة الملوك، حيث أصبح هؤلاء الممثلون نواة التمثيل النيابي، من خلالها يطالب الشعب بحقوقه.

3- إرساء حكم القانون: بإقامة دولة المؤسسات والفصل بين السلطات، والمساواة بين الناس أمام القانون والقضاء<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 72-73.

<sup>2</sup> الكواري، علي: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مرجع سابق ص 22-24.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 25-28.

وعرف مبدأ المواطنة تطوراً نوعياً وكمياً منذ قيام الثورة الفرنسية والأمريكية، وصار يشمل البالغين من كلا الجنسين، وأصبح لجميع المواطنين حق المشاركة من دون تمييز، وانتقلت السلطة إلى الشعب بصفته مصدر السلطات وفق ما يقره دستور صوت عليه الشعب، وقد أقرت فرنسا حق المواطنة في أول دستور لها عام 1779 ولم يجر تداوله إلا بعد ثورة 1791، وكانت كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية تدرّس هذه المبادئ لطلابها، وقد تطور مفهوم المواطنة بتأثره بمحدثين مهمين شكّلا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة، وهما إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776 والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام 1789، حيث جاء في إعلان الاستقلال أن الناس جميعاً ولدوا متساوين ولهم حقوق أصيلة فيهم كبشر أولاً وكمواطنين ثانياً، وأصبح الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، والشعب هو صاحب السيادة<sup>1</sup>، هذا وقد ظل مفهوم المواطنة يتطور ويتعمق مع الزمن حتى شمل المرأة بعدما كان مقتصرًا على الرجل فقط، وشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فضلاً عن الجوانب السياسية والقانونية<sup>2</sup>.

## 7.2. المواطنة عند بعض مفكري العقد الاجتماعي (المواطنة التعاقدية): ساد هذا المفهوم بدءاً من عصر

النهضة، وهو يقوم أساساً على فكرة العقد الاجتماعي آنذاك، وقد ارتبط هذا المفهوم بفكرة الدولة القومية، وظل كذلك إلى غاية ظهور المفهوم الواضح للمواطنة بعد ذلك بحوالي أربعة قرون، وقد تميز هذا المفهوم بدعمه غير المحدود لفكرة المواطن الإيجابي، حيث يصبح المواطن حائزاً للسيادة وليس خاضعاً لها، وبذلك يمكنه عزل الحكام الفاسدين ومحاسبتهم، مع إمكانية تعويضهم بمن هم أصلح منهم، وذلك وفقاً لأحكام العقد الاجتماعي، ورغم أن هذا المفهوم ناهض بشدة كل أشكال العبودية ومبرراتها المختلفة، إلا أن ما يعاب عليه أنه لم يقدم جديداً بالنسبة للمرأة؛ فقد ظلت بعيدة عن حقوق المواطنة<sup>3</sup>. ويرى "توماس هوبز" (1588-1679 م) وهو من رواد مفكري العقد الاجتماعي أن العالم قبل ظهور فكرة العقد الاجتماعي كان يعيش فوضى عارمة، والضرورة إلى تخطي حالة الفوضى

<sup>1</sup> بن خليفة، إسماعيل والخليف، شروق: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، د ط، 2013، ص 20-21.

<sup>2</sup> الكواري، علي: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 29.

<sup>3</sup> الصلابي، علي محمد: المواطنة والمواطن في الدولة الحديثة المسلمة، د دن، ط 1، 2014، ص 37.

هذه أفضت إلى التخلي عن الحقوق بصفة إرادية والخضوع للقانون، مقابل التمتع بالعيش في مجتمع متمدن يضمن الحقوق، وبذلك يصبحون مواطنين، فتصور "هوبز" للمواطنة هو خضوع الأفراد للقانون بحيث لا دور لهم في الحكم ولا حقوق لهم، فالمواطن يتخلى عن حقوقه مقابل الحصول على الأمان، كما أن الحاكم يبقى خارج إطار التعاقد فهو غير مسؤول أمام مواطنيه، بينما "جون لوك" (1632-1704م) اعتبر أن وظيفة الدولة الأساسية هي المحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد (الحق في الحياة، الحق في الحرية، حق التملك)، ويرى "لوك" أن العقد يكون بين المواطنين من جهة، ومن يختارونه كحاكم عليهم من جهة أخرى، فالمواطن عند "لوك" هو من صنع المجتمع، له حقوق طبيعية وعليه مسؤوليات وواجبات، فهو عنصر إيجابي وفاعل اجتماعي<sup>1</sup>، أما "جون جاك روسو" (1712-1778م) فيرى أن المواطن يتحمل كل السلطات الممكنة في الدولة، ولا يمكن له أن يتنازل بأي شكل من الأشكال عن السلطة، والتي بدورها لا يمكن أن تتجزأ لأنها تعبر عن الإرادة العامة للأفراد، فالأفراد بمجرد أن يتعاقدوا على إنشاء المجتمع فإنهم يصبحون مواطنين تلقائياً، فالمواطن عند "رسو" هو صورة الإرادة العامة التي لا تقبل التجزئة، والمواطن في هذه الحالة لا يمكن له التنازل عن السيادة التي هو نفسه يمثلها، ومن خلال هذا التصور يكون الربط بين مفاهيم الحرية والمساواة والمواطنة والمشاركة برباط واحد هو العقد الاجتماعي، هذا الشكل التعاقدي البسيط وإن كان من عادات البشر الاجتماعية الفطرية، فهو يشكل سر ظهور المجتمع السياسي (الدولة)<sup>2</sup>.

## 8.2. المواطنة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر: لقد ورثت المجتمعات العربية عن الاستعمار الغربي الذي

طال معظم الأقطار العربية تخلفاً رهيباً على جميع المستويات، فكان لزاماً على رواد النهضة العربية الإسلامية الدعوة أولاً إلى حب الأوطان وإعادة بعثها من جديد في شكل يضمن لها التطور والاستمرارية، وبعد ظهور العولمة وانتشارها وتداعياتها على الوطن العربي، وسعي أطراف عديدة للاستثمار في التعدد الثقافي والديني للأمة العربية والإسلامية،

<sup>1</sup> درغال، نعيم: تمثيلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2016، 2017/2، ص75.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص76.

والتحديات التي يواجهها العالم العربي من عنف وإرهاب وتطرف ديني عابر للقارات، ومشكلة الأقليات، وما تعانیه الدولة القومية من مناورات للتفكيك، ومحاولة تأجيج الصراع بين فئات المجتمع العربي باختلافاته الدينية والمذهبية والعرقية، كل ذلك كان سببا في ظهور مجموعة من المفكرين في العالم العربي الإسلامي تسعى لمواجهة هذه المحاولات للاختراق والتفكيك<sup>1</sup>، ولعل من أهم مجالات التصدي والمواجهة بالخصوص هو مجال المواطنة وحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يعد "فهيم هويدي" من المفكرين الذين يدعون إلى حق المواطنة الكاملة لكل أفراد المجتمع مهما كانت انتماءاتهم، حيث دعى إلى استبدال مفهوم أهل الذمة أو "الذمي" بمفهوم المواطنة الحديثة وجاء ذلك بعد ما لحق بهذا المفهوم من تصورات خاطئة حول نظرة الإسلام للمخالفين له في المعتقد ويعيشون ضمن الحدود الإقليمية للدولة الإسلامية، فهذا المفهوم حسبه لم يعد يساير الفكر الحديث<sup>2</sup>، حيث أن عقد الذمة الذي بدأ التزاما وأمانة، قد انتهى بفعل الممارسات الرديئة والمنافية لروح الإسلام، أن صار سبيلا للانتقاص والمهانة<sup>3</sup>.

ويرى "هويدي" أن "موضوع مواطنة غير المسلم مستقر، ولا خلاف عليه بين جمهرة العلماء والمثقفين المسلمين والمعاصرين، وأن هناك جهودا جادة لصياغة تصور ايجابي يؤسس التعايش مع غير المسلمين، على قاعدة البر والقسط التي ابتغاهما الشارع في الخطاب القرآني"<sup>4</sup>، وحسب "هويدي" فإن "غير المسلمين صاروا شركاء أصليين في أوطان المسلمين، ولم تعد علاقاتهم بالمسلمين قائمة على إجارة قبيلة لقبيلة أخرى، أو خضوع من قبيلة لقبيلة أخرى. الأمر الذي ينبغي أن نسقط معه على الفور ومهما كانت المبررات أي تصنيف لهم في مربع الأجانب والغرباء"<sup>5</sup>.

ويرى "محمد سليم العوا" أن الأحكام النبوية في التعامل مع غير المسلمين يجب أن تؤخذ كمعيار لتحديد نمط العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، "فالأحكام النبوية الخاصة بمعاملة غير المسلمين هي المعيار للحكم على الآراء

<sup>1</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص 57-58.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 59.

<sup>3</sup> هويدي، فهيم: مواطنون لا ذميون، دار الشروق، ط3، القاهرة، 1999، ص 125.

<sup>4</sup> هويدي، فهيم: إحقاق الحق، دار الشروق، ط3، القاهرة، 1999، ص 225.

<sup>5</sup> هويدي، فهيم: مواطنون لا ذميون، مرجع سابق، ص 126.



الفقهية المختلفة في هذا الجانب، فما وافق هذه الأحكام من اجتهادات جاز لنا الاعتداد بها لتحقيق المصلحة العامة في عصرنا، وما تعارض أو تناقض معها فالأولى تركها جانبا<sup>1</sup>.

ويشير "عبد الله العروي" إلى ضرورة القطيعة المعرفية مع التراث العربي الإسلامي، وتبني الحداثة والكف عن الانغلاق في وجه الفكر الغربي وقيمه الإنسانية، والتي يرى فيها قيما ذات أبعاد كونية إنسانية ولا تقتصر على جنس معين، وحسب "العروي" فإن الإيديولوجيا العربية مقسمة إلى ثلاث تيارات أساسية تدعي كل منها الدراية بمشاكل المجتمع وحلولها، حيث يرى التيار الأول أن المشكلة تتعلق بالعتيدة الدينية وهو ما يعبر عنه "العروي" بالشيخ. بينما يرى التيار الثاني أن المشكلة تتعلق بالتنظيم السياسي وهو ما يعبر عنه "العروي" بالسياسي، والتيار الثالث يرى أن المشكلة تتعلق بالنشاط العلمي والتكنولوجي وهو ما يعبر عنه داعية التقنية، ويدعو "العروي" إلى الاهتمام بمؤسسات التنشئة السياسية والمجتمع المدني وتفعيل دورها حتى لا تضعف المواطنة وتتلاشى، ويجب ترسيخ قيم المواطنة باعتماد التربية المدنية<sup>2</sup>.

أما "محمد عابد الجابري" فيرى بأن مفهوم المواطنة (*la citizennté*)، ومواطن (*citoyen*) باللغة الفرنسية و(*citizenchip*) و(*citezen*) باللغة الإنجليزية، لا تؤدي المقصود باللغة العربية، فالمواطنة حسبه لا تحيلنا إلى الوطن كما في اللغة العربية، بينما في اللغة الفرنسية والإنجليزية تحيل الكلمتان إلى المدينة، فيكون المعنى ليس فقط إشراك الغير في الوطن، بل تعني أساسا تمتع الشخص بالحقوق في المشاركة في تدبير شؤون المدينة، تمييزا له عن العبد وأحد أفراد الرعية<sup>3</sup>، وربط "الجابري" المواطنة بالجانب السياسي بمعنى البحث عن علاقة السلطة بالمواطن والمواطن بالسلطة التي يراها الجابري علاقة تبادلية، فالمواطن لا يكون مواطنا إلا من خلال الانتماء لمجتمع سياسي تحكمه قوانين وأنظمة سياسية يخضع لها، وكذلك السلطة التي تؤدي دورها ومهامها اتجاه المواطنين، ولم يكتف "الجابري"

<sup>1</sup> العوا، محمد سليم: الأقباط والإسلام، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1987، ص38.  
<sup>2</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص62.  
<sup>3</sup> الجابري، محمد عابد: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص148.

بالجانب السياسي فقط في بنية المفهوم العربي المعاصر للمواطنة، بل تعدى ذلك إلى كل من العولمة والهوية الثقافية، حيث يبين "الجابري" إلى أن هدف البحث العلمي هو التقابل بين العولمة ومسألة الهوية في إطار تحقيق المواطنة، وهو ما يشير إليه بالتراث والحداثة، ويدعو إلى فهم حداثي ورؤية عصرية للتراث وفق التقدم الحاصل على الصعيد العالمي<sup>1</sup>. وينبه الجابري إلى علاقة الوطن والمواطنة بالعولمة، وخطر العولمة على الدولة والأمة والوطن حسبه وفق هذا المنظور يكمن في السعي إلى إضعاف سلطة الدولة، وينتج عنه الرجوع إلى مرحلة سابقة للدولة تكون فيها القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي، كأطر سابقة للدولة تساهم في تفتيت المجتمع وتشتيت وحدته<sup>2</sup>.

أما "برهان غليون" في معرض دعوته إلى المواطنة يقول أن الاجتماع السياسي ليس المقصود به ممارسة التضامن والتعاطف والتواطن بين الأفراد المكونين لمتحد واحد، وإنما المقصود أكثر هو الفعل المنشئ للحمية وعلاقة قرابة وتعاطف بين الناس، وليس موضوع الاجتماع السياسي الحقيقي إلا تكوّن هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس، أفرادا وجماعات، يتجاوزون ذواتهم الخاصة، وقرباتهم الجزئية والطبيعية الموروثة (غير المختارة وغير المفكر بها) ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية أو أمة بكل المعاني<sup>3</sup>. ويشير "غليون" إلى أن "جوهر القاعدة التي قام عليها النظام الحديث، ونشأت بقوتها الأمم التي تملك مصير العالم اليوم وتمسك بزمام الحضارة، هو إبداع مبدأ المواطنة، أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع، في بناء الإطار الجماعي، أي في تأسيس السلطة والشأن العام، بما هو بناء الإطار الجغرافي والعسكري والسياسي والقانوني هي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي"<sup>4</sup>.

و يرى "غليون" أن مسألة الطائفية في المجتمعات العربية تعدّ رافدا مهما في تعزيز اللحمة الوطنية، ويدعوا إلى التخلي عن الاعتقاد السائد بأن التمايز الديني والثقافي سببا للطائفية، فالتمايز الموجود في كل البلدان يمكن أن يكون حسب

<sup>1</sup> قروج، مريم وبوجاهم، مريم: المواطنة وحقوق الإنسان، محمد عابد الجابري نموذجاً، مذكرة ماستر في الفلسفة الاجتماعية، جامعة الثامن ماي 1945 قالمة، 2017/2016، ص26-27.

<sup>2</sup> الجابري، محمد عابد: قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص149.

<sup>3</sup> غليون، برهان: نقد السياسة الدولية والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط4، 2007، ص144.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص152.

أساسا للغنى الثقافي والانصهار، كما قد يكون وسيلة للتفتيت، وفي هذه الحالة لا يمكن الخروج من هذا المشكل إلا بجل واحد ويكمن في المواطنة الكاملة دون أي تمييز، من خلال تغليب المصلحة العامة فوق المصالح الجزئية، ولا يتأتى ذلك إلا بإشراك جميع أفراد المجتمع في تكوين الإرادة العامة، واستخلاص أغلبية سياسية على صعيد التمثيل من خلال المؤسسات التمثيلية دون إهمال حقوق الإنسان وحرية التعبير لكل أفراد المجتمع دون تمييز<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأطروحات التي تناولت التطور التاريخي لمفهوم المواطنة في الفكر العربي وبرغم التباين الحاصل فيها، فهي تقر بالعمل بمبدأ المواطنة في العالم العربي والإسلامي، خصوصا في ظل هذه التركيبة المجتمعية بكل أطيافها والعمل على الاندماج في وعاء واحد يضمن لهذا التعدد الثقافي الديمومة والاستمرار، وأن يكون عامل وحدة وتلاحم لا عامل تفرقة وهدم، ولا يتحقق ذلك إلا بالوحدة بين أفراد الوطن الواحد وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والشعور بالانتماء من خلال منظومة للحقوق والواجبات يقبلها الجميع، حيث تعمل كل مؤسسات الدولة على ترسيخ مبدأ المواطنة في كل أبناء الوطن، حتى يشعر كل مواطن بأنه موطن فعلا وهو جزء من النسيج الاجتماعي العام<sup>2</sup>.

**9.2. المواطنة العالمية:** ظهرت فكرة العولمة إلى الوجود محدثة تغييرات في جميع المجالات ومناحي الحياة، ومفهوم المواطنة هو الآخر تأثر بفكرة العولمة منذ ظهورها، وبتوسع تأثير العولمة بشكل متسارع مما أدى بالمقابل إلى اضمحلال سيطرة الدولة والتحكم في زمام الأمور فيما يتعلق بالحياة اليومية للمواطنين الأمر الذي جعل المواطنة العالمية واقعا مفروضا، رغم محاولات المقاومة الحثيثة من طرف الدولة القومية من خلال محاولات إعادة بعث الروح الوطنية والهوية والقومية والدفاع عن السيادة أمام تنامي المواطنة العالمية في القرن الواحد والعشرين<sup>3</sup>.

**3. قيم المواطنة:** تقوم المواطنة على مجموعة من القيم نذكر منها:

<sup>1</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص65.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص68.

<sup>3</sup> درغال، نعيم: تمثيلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سابق، ص77.

**1.3. قيمة المساواة:** المساواة قيمة أساسية في المجتمع الإنساني أكدتها جميع الديانات السماوية، كما أكدتها المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية، والتي ترى بأن المساواة هي روح الديمقراطية وجوهرها، وتمثل قيمة المساواة في حق التعليم، العمل، الجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون، وتتفرع عن مبدأ المساواة مجالات عديدة كالمساواة أمام القانون، المساواة في المواقف العامة، المساواة أمام المنافع الاجتماعية، والمساواة في تولي المناصب العامة<sup>1</sup>.

**2.3. قيمة الحرية والمشاركة:** وتمثل في حرية الفرد في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل وخارج الوطن، وحرية التعبير، وحق الحديث والمناقشة بجرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان الاحتجاج موجه ضد الحكومة، حرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي وحرية الانضمام للأحزاب والجمعيات والمنظمات، وحرية إبداء الرأي اتجاه القضايا الاجتماعية، وحرية الترشح والمشاركة السياسية...

**3.3. قيمة المسؤولية الاجتماعية:** وتمثل في العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية اتجاه الوطن، واحترام القانون وخصوصية الآخرين... إلخ<sup>2</sup>.

**4.3. قيمة العدل:** العدل من القيم السامية التي دعت إليها الأديان السماوية، وهذه القيمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيمة المساواة، فلا تتحقق المساواة إلا بتحقيق العدل، وبفضله يكون الجميع سواسية أمام القانون، وكلما اتسع نطاق تطبيق العدل عم الخير والأمن والاستقرار، وكلما انتشرت العدالة الاجتماعية زاد تعلق الناس بوطنهم وازداد حبهم له، الأمر الذي يدفعهم إلى الإخلاص له والتفاني في خدمته والتضحية من أجله في كل الظروف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مراد، حنان: مكانة المواطن والمواطنة في المدن-دراسة استشرافية، حالة الدراسة: مدينة بسكرة أنموذجاً-رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية- جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/ 2017، ص30.

<sup>2</sup> نبيه، نسرین عبد الحمید: مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، الأرابطة، الإسكندرية، دط، 2008، ص14-15.

<sup>3</sup> بن سعيد، عبد الله: قيم المواطنة لدى الشباب إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص56.

## 4. بعض المفاهيم المرتبطة بالمواطنة:

**1.4. المواطنة وحقوق الإنسان:** لا يختلف اثنان على أن هناك تداخل بين مفهومي المواطنة وحقوق الإنسان، حيث يتعرض كل منهما للحقوق الأساسية للفرد (كالحرية، العدالة، والمساواة...) سواء بوصفه إنسانا أو مواطنا، ورغم الارتباط الوثيق بين المفهومين إلا أن هناك فروق جوهرية بينهما: إذ أن الفرد يحصل على حقوق الإنسان بمجرد أنه إنسانا، دون الأخذ بالحسبان بلد الانتماء، في حين أن حقوق المواطنة مقترنة بالدولة التي يحمل جنسيتها، كما أن مفهوم حقوق الإنسان يتضمن مجموعة الحقوق فقط، بينما مفهوم المواطنة يتضمن الحقوق والواجبات، كما أن المواطنة هي التي تفعّل وتحمّد حقوق الإنسان، حيث تتحول هذه الحقوق من مجرد نصوص قانونية إلى منظومة قيمية ممارسة فعليا، ولا يمكن الحديث عن المواطنة إلا في بلد يعترف بحقوق الإنسان ويحترمها<sup>1</sup>.

**2.4. المواطنة والوطنية:** تقترن الوطنية بشكل كبير بواجبات المواطن نحو وطنه من الحب والوفاء والتضحية، فهي تعني أن يكون المواطن مع وطنه في محنه كما كان وطنه معه في سرائه<sup>2</sup>. وهناك من يرى أن الوطنية هي أعلى مراتب المواطنة، أو المواطنة في أسمى وأرقى درجاتها، والتي تجعل المواطن في وضعية ولاء تام وكلي للوطن لدرجة أنه يصبح مستعدا للتضحية في سبيله.

**3.4. المواطنة والديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية الحاضنة الأولى للمواطنة، والمرتبطة بها ارتباطا وثيقا إلى درجة القول بأنه لا يمكن تجسيد الواحدة منهما في غياب الأخرى<sup>3</sup>. والممارسة الديمقراطية تتطلب وجود فاعلين اجتماعيين يمثلون المواطنين في المجتمع ويمارسون حقوق المواطنة ممارسة فعلية، وأهمها ممارسة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحرية تامة وطواعية، وبهذا المنطق يمكننا القول أن الديمقراطية والمواطنة يمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> درغال، نعيم: تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سابق، ص65-66.  
<sup>2</sup> بن دحمان، عمر: حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، مرجع سابق، ص37.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص38.  
<sup>4</sup> درغال، نعيم: تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سابق، ص69.

ويمكن أن نشير هنا إلى أنه قد توجد الدولة من غير المواطنة كما هو الحال في الدولة الديكتاتورية الشمولية، وبالمقابل لا يمكن أن توجد دولة المواطنة من دون الديمقراطية وآلياتها كالدستور، والفصل بين السلطات، والمراقبة القضائية، والاعتراف بالحقوق الفردية، والمساواة أمام القانون، فالديمقراطية كما سبق وأشرنا هي الوجه العملي للمواطنة أو بمعنى آخر يمكن القول بأنهما مترادفين، ويمكن كذلك القول أن المواطنة والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والجنسية والتعايش والتضامن، كلها مسميات تصب في معنى واحد<sup>1</sup>.

**4.4. المواطنة والهوية:** الهوية هي تلك القواسم المشتركة التي توحد مجموعة من الناس وتميزهم عن الآخرين، وتتجلى الهوية في مجموعة عناصر كاللغة والدين، فهي انتساب ثقافي ومكون تاريخي، أما المواطنة فهي انتساب جغرافي وعقد اجتماعي وسياسي حر بين الأفراد والدولة، والهوية تؤسس لصيغة انتمائية للوطن يكون ترتيب الأولويات فيها وفق أولويات الأمة ومصالحها العليا، فهي من جهة تشكل للفرد والمجتمع شخصيته وتعزز من انتمائه للزمان والمكان الذي تحدده حدود جغرافية ترسم له وطنا، ومن جهة أخرى ترتب له أولوياته لتكون وفق أولويات الأمة<sup>2</sup>.

## 5. أبعاد المواطنة:

**1.5. البعد القانوني:** يتمثل في التنظيم القانوني للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو على أساس الوضع الاجتماعي أو المادي، وما يقابل هذا التنظيم من التزامات يجب على المواطن الالتزام بها اتجاه الدولة، على أن تكون هذه الالتزامات واضحة ومحددة من حيث المضمون وكيفية القيام بها، والمواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وحق تولي الوظائف الحكومية، كما عليه واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن الوطن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن دحمان، عمر: حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، مرجع سابق، ص39.

<sup>2</sup> درغال، نعيم: تمثيلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سابق، ص67.

<sup>3</sup> مراد، حنان: مكانة المواطن والمواطنة في المدن، مرجع سابق، ص48.

**2.5. البعد الثقافي(المعرفي):** المعرفة تعد عنصرا جوهريا في نوعية المواطن الذي تسعى المؤسسات في المجتمع إلى تحقيقه، وهذا لا يعني أننا ننفي صفة المواطنة عن من يفتقد للمعرفة(غير المتعلم)، وأنه لا يتحمل مسؤولياته اتجاه وطنه ولا يدين بالولاء له، وإنما المعرفة وسيلة تتيح للمواطن بناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها ليكون مواطنا بحق، كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع اعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع، والعلاقة الوثيقة بين الثقافة والمعرفة، فالمواطنة أصبحت موضوعا لحقول معرفية متعددة، يجب معرفتها حتى تتمكن من نشرها كثقافة وفكر إنساني، سعى المجتمع الإنساني لبلورتها وترسيخها، ونشر ثقافة الدفاع عنها ومطالبة الدولة بتحقيقها في واقع الناس<sup>1</sup>، والمواطنة تقتضي التسامح والاحترام وقبول الآخر، وتقدير وقبول التنوع الثقافي، وكلما كانت الأفكار المختلفة بكثرة في المجتمع كلما أنتج ذلك مجتمعا أقوى وأقدر وغني بترائه وأفكاره، الأمر الذي يمنحه مناعة أقوى اتجاه الأفكار والسلوكيات الهدامة، والتسامح لا يعني التنازل أو التساهل، بل يعني قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي بخصوص إقرار حق الآخرين في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية المتعارف عليها عالميا، وأولها حرية التعبير وإبداء الرأي وقبول الرأي الآخر أو انتقاده أو رفضه، وهذا ترسيخ لمبدأ التعددية والديمقراطية، والذي يفضي بالضرورة إلى ترسيخ مبدأ المواطنة<sup>2</sup>.

**3.5. البعد الاجتماعي:** من الجوانب الهامة للمواطنة جانب الاحتياجات والمطالب الاجتماعية، حيث أنه كلما زادت الاحتياجات الاجتماعية، كلما زادت الحاجة إلى المواطنة في سبيل تحقيق هذه الاحتياجات، ولا يتحقق ذلك إلا بتضافر الجهود والتضامن والتكافل الاجتماعي في إطار المواطنة الحقيقية التي تستلزم التفاعل مع الآخر والعمل معه لتحصيل حاجات المجتمع، مما يسمح بخلق نوع من الاندماج في الحياة العامة، ويتيح للفرد فرصة خدمة وطنه كل حسب كفاءته ومهارته وعلى اختلاف مستويات ونوعية الخدمات المقدمة للوطن.

**4.5. البعد السياسي:** أصبحت المواطنة اليوم أقرب إلى نمط سلوكي مدني ومشاركة مجتمعية نشطة ويومية أكثر مما هي وضعية قانونية ترتبط بالجنسية، فالمواطن الحقيقي هو ذلك الشخص الذي يشارك في الحياة اليومية بكل تفاصيلها

<sup>1</sup> الخالدة، محمد ع الله والزغبى، تيسير: التربية الوطنية – المواطنة والانتماء، دار الخليج، الأردن، د ط، 2012، ص27.  
<sup>2</sup> مراد، حنان: مكانة المواطن والمواطنة في المدن، مرجع سابق، ص48-49.

في مجتمعه، وتتجسد هذه المشاركة في جانب تشكيل الأحزاب والانخراط فيها، وكذا الاحتجاج والاعتصام السلمي وإبداء الرأي حول مختلف القضايا، والأكثر من ذلك المشاركة في تشكيل النظام السياسي من خلال الترشح في الانتخابات والإدلاء بصوته في مختلف المواعيد الانتخابية<sup>1</sup>.

**5.5. البعد المعنوي:** يتمثل في شعور الفرد بالانتماء والولاء التام للدولة التي يعيش في كنفها، مما يؤدي إلى خلق جو من الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بخدمة الشأن العام، والرغبة في القيام بأعمال تطوعية خدمة للمجتمع الذي يعيش فيه، وليس هذا فحسب وإنما يصل الفرد إلى حالة يكون فيها مستعداً للتضحية في سبيل وطنه والتنازل عن مصلحته الخاصة خدمة للمصلحة العامة<sup>2</sup>.

**6.5. البعد القيمي:** يقصد به غرس مختلف القيم الوطنية والدينية في نفوس الناشئة منذ مرحلة الطفولة، بما يسمح بالمحافظة على منظومة القيم في المجتمع وتعزيزها بقيم التسامح والعدالة والمساواة والحرية، وكذا القيم الوطنية كالانتماء والاعتزاز والتمسك بالثقافة الوطنية ورموز الهوية والتراث الوطني، وحمايتها من الزوال والانقراض، من خلال العمل على استمراريتها وتناقلها من جيل إلى جيل.

**7.5. البعد المكاني:** وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي البيئة المحلية التي ينشأ فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والدروس والمواظب في المدارس ومختلف مؤسسات التنشئة، بل لا بد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي<sup>3</sup>.

**6. عناصر المواطنة:** تشمل المواطنة العديد من الأفعال والسلوكيات، إلى جانب القيم والعادات المترابطة بينها والتي تشكل في مجملها عناصر المواطنة في مجتمع ما، ومن بين عناصر المواطنة نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> الطروانة، وفاء مصطفى: مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني، رسالة دكتوراه في علم اجتماع الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص21.  
<sup>2</sup> مراد، حنان: مكانة المواطن والمواطنة في المدن، مرجع سابق، ص50.  
<sup>3</sup> بسيوني رضوان، عبير: أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2012، ص71.



**1.6. الانتماء:** وهو شعور داخلي وجداني لدى الفرد ينتسب به إلى وطن معين يعيش في كنفه، فيعمل بصدق وإخلاص من أجل ازدهاره ورقته، والانتماء إحساس يقتضي الاعتزاز بالوطن والتضحية في سبيله، والانتماء الحقيقي للوطن هو ذلك الشعور الذي يكون فيه الفرد على وعي وإدراك تام بالأوضاع السائدة في مجتمعه من قضايا ومشكلات، فيتجاوز بوعيه مشكلاته الخاصة إلى المشكلات المجتمعية ويرفض استغلال الطبقة المسيطرة، ويحاول تحقيق المصلحة العامة لصالح الأغلبية ويشارك في بناء مجتمع عادل بينيه الجميع ويشترك الكل في خدمته والمحافظة عليه، فيوفر المجتمع الحاجات الأساسية لأفراده دون تمييز أو إقصاء<sup>1</sup>.

**2.6. الولاء:** يعني الولاء للوطن أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها<sup>2</sup>، كما يعني الولاء أيضا شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة وطنه، والعمل على تنميته والرفع من شأنه ومكانته بين الأوطان، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والمساهمة في حماية المدينة والبيئة التي يقيم فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات لمواجهة أي طارئ، والاستعداد للتضحية في سبيل الوطن وحماية حدوده ووحدته الترابية إذا اقتضى الأمر، كل ذلك عملا بمبدأ المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار<sup>3</sup>، والولاء يشمل المواطنين المقيمين داخل الوطن أو خارجه.

<sup>1</sup> مراد، حنان: مكانة المواطن والمواطنة في المدن، مرجع سابق، ص31-32.  
<sup>2</sup> العلمي، عبد القادر: المواطنة مفهومها ومقوماتها، الرابط: <http://machahid24.com/etudes/74521>  
 عليه بتاريخ: 05-02-2022 على الساعة 19 سا و30د.  
<sup>3</sup> حلاب، خضرة: فاعلية برنامج إرشادي لتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التربية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص164.

**3.6. الحقوق:** يستمد الأفراد حقوقهم في إطار المواطنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948،

إضافة إلى المواثيق والقوانين التي أكدت مضامينه منها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.
- اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري 1969.
- اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة cidaw.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن القمة العربية السادسة بتونس مارس 2004<sup>1</sup>.

وتصنف الحقوق في مجملها إلى مجموعات:

**1.3.6. الحقوق المدنية:** وهي حقوق طبيعية لكل مواطن وتتضمن الحق في الحياة والكرامة، عدم الخضوع

للتعذيب، ضمان الحرية لكل مواطن ما لم تخالف وتتعارض مع القوانين، الحق في الأمن، الحق في الملكية، الحق في

التنقل داخل تراب الوطن وحق الإقامة فيه، حرية المغادرة والعودة إلى الوطن، المساواة أمام القانون والقضاء، حرية

الفكر الديني والمعتقد... إلخ<sup>2</sup>.

**2.3.6. الحقوق السياسية:** وتتضمن الحق في المشاركة السياسية، حرية الترشح والترشيح للانتخابات، الحق في

الانضمام إلى الأحزاب السياسية، الحق في المناصب السياسية، الحق في التعبير عن الآراء والمواقف السياسية المؤيدة أو

الرافضة، الحق في الانضمام إلى النقابات والهيئات والجمعيات وفق القانون... إلخ

**3.3.6. الحقوق الاجتماعية:** تتمثل في الحق في التعليم، الصحة والحماية الاجتماعية، السكن، العمل والإضراب.

<sup>1</sup> بن دحمان، عمر: حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص40.  
<sup>2</sup> درغال، نعيم: تمثيلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سابق، ص79.

**4.3.6. الحقوق الاقتصادية والبيئية:** وتتضمن حق الملكية الفردية، الحق في الأجر والترقية والتقاعد، حق التصرف في الأملاك الخاصة، الحق في العمل والسكن في ظروف صحية وملائمة، والحق في محيط نظيف... إلخ<sup>1</sup>.

**4.6. الواجبات:** إن ضمان حقوق المواطنة يقتضي بالمقابل وجود واجبات على المواطنين لا بد لهم من القيام بها حتى تكتمل مواظنتهم، فالحقوق والواجبات هما وجهان لعملة واحدة، وتختلف الواجبات وتتعدد حسب طبيعة كل دولة، فبعض الواجبات في دولة ما لا تعتبر بالضرورة واجبا في دولة أخرى (كالمشاركة في الانتخابات مثلا).

وتنقسم الواجبات إلى قسمين: قسم يشمل الواجبات القانونية وهي تنفذ عن طريق الدولة ومدعومة بنظام من العقوبات (دفع الضرائب، الخدمة العسكرية)، وقسم يشمل الالتزامات الأخلاقية أو الطوعية وهي نابعة من ذاتية الفرد وقناعته وتكون مبنية على مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي يتشبع بها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية، كما أن الدولة لا تتدخل مباشرة في فرفضها (المشاركة الفعالة للمواطن في الحياة السياسية والنقد البناء لها)<sup>2</sup>، لكن ما يحول دون تكريس ثقافة الواجب في المجتمع هو أن فئة واسعة من أفراد المجتمع تكونت لديها قناعة بأن الدولة ومؤسساتها مهمة لهم بقدر مصلحتهم الشخصية التي يحققونها مباشرة من الدولة كأفراد وليس كمجتمعات، الأمر الذي أدى إلى تلاشي مبدأ الحق والواجب ليحل محله مبدأ المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة<sup>3</sup>.

**7. المواطنة كفعل اجتماعي:** المواطنة كفعل أو نشاط اجتماعي متعدد الأشكال والمظاهر في حياتنا اليومية،

متأصلة فينا جماعيا أو فرديا في سلوكياتنا اليومية كحضور الصلاة وتقديم المساعدة للغير، والتأزر وإنجاز الأعمال بإخلاص وإتقان، مع مراعاة منظومة القيم والمعايير في تصرفاتنا، واحترام الغير، والسعي في سبيل تحقيق الأفضل

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 79.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 80.

<sup>3</sup> قصير، مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية - بين التصور والممارسة، أطروحة دكتوراه في العلوم في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، 2016/2015، ص 100.

للمجتمع كلها سلوكيات حضارية تعبر عن المواطنة التي تتجلى في هذا السلوك الحضاري<sup>1</sup>، والمواطنة لا تقتصر على حيازة الجنسية فقط، فهي أيضا المشاركة في الحياة المدنية، فأنت تكون مواطنا بالفعل، هذا يعني أن هناك العديد من الفرص في حياتنا اليومية للعمل من أجل المصلحة العامة، كالتصويت في الانتخابات ولعب دور في النقاش العام، كما قد تعني لدى البعض التطوع أو التبرع بالدم بانتظام، كما أن التصرف كمواطن يعني أن يكون المرء في حالة تأهب عندما يعلم بوجود خلل وظيفي يعيق مصالحه ومصالح أولئك الذين يعانون نفس الصعوبة، أو في حالة وجود مشكل يضر بالمصلحة العامة، فمن سلوك المواطنة مثلا تبليغ جمعية حماية المستهلك في حالة حدوث عملية تجاوز أو احتيال، أو تسويق مواد مغشوشة أو منتهية الصلاحية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين، مثل هذه السلوكيات تساعد على خلق الروابط الاجتماعية والتضامن، وتزيد في تماسك المجتمع<sup>2</sup>.

**8. المواطنة في الجزائر:** سنحاول في هذا المبحث عرض تطورات فكرة المواطنة في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال وما بعدها مبرزين كيف انتقل هذا المفهوم من مرحلة إلى أخرى بشكل مختصر وجيز:

**1.8. المواطنة أثناء الفترة الاستعمارية:** شهدت الجزائر مثل أغلبية دول العالم الثالث، ما يسمى بالاستعمار الأجنبي، فقام المستعمر الفرنسي باحتلالها سنة 1830، وتزامنت هذه الحركة الاستعمارية مع تطور صناعي كبير في أوروبا في تلك الفترة، وحاول الاستعمار الفرنسي بكل إمكانياته وجهوده بغرض تثبيت قواعده في الجزائر وإحكام سيطرته عليها من خلال محاولاته طمس معالم الهوية والشخصية الجزائرية على جميع المستويات والأصعدة، فحاول تفكيك البنيات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وذلك بالقضاء على كل ما من شأنه بعث الروح الوطنية والوحدة والتماسك في هذه البنيات، ولعل أهم شيء فيها كما ذكرنا سالفًا هو محاولة طمس معالم الهوية والشخصية الجزائرية، وإزالة كل ما يجعل الفرد الجزائري متمسكا بهويته وأرضه ووطنه، ولقد ركز المحتل الفرنسي لتنفيذ مخططاته على المدن

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص58.

<sup>2</sup> [www.essentiel-santé-magazine.fr/société/solidarité-société/agir-citoyen.mis](http://www.essentiel-santé-magazine.fr/société/solidarité-société/agir-citoyen.mis) en ligne

le : 24/06/2013 17:30.

اطلع عليه: 22ماي 2019 على الساعة 00:05 بتوقيت الجزائر، (بتصرف).

أولاً، ثم سرعان ما انتقل إلى الأرياف التي كانت في نظره المزود والمنطلق الرئيسي للثورات الشعبية التي قامت ضده، فعمد إلى ضرب الأرياف وتفكيكها من خلال سن مجموعة من القوانين المححفة كقانون الأهالي وغيرها<sup>1</sup>، ومع ظهور الحركة الوطنية سعت هذه الأخيرة بكل تياراتها وتوجهاتها إلى تأسيس وإنشاء دعامة دولة حديثة متشعبة بالحدثة ومناهضة للسياسة الكولونيالية، وعملت من أجل تكوين أمة عصرية، باعتبارها مشروعاً سياسياً بديلاً ومناهضاً للنظام الاستعماري، فقد ظهر وكأنه دولة مضادة لدولة المستعمر<sup>2</sup>.

**2.8. المواطنة في الجزائر المستقلة:** عرفت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال تغيرات سياسية واجتماعية عديدة، انعكست بشكل أو بآخر على مبدأ المواطنة انطلاقاً من خصوصية المجتمع وتركيبته، وانطلاقاً من المقاربة التي تبناها السلطة في كل مرة في تحديد علاقة المجتمع بالدولة، كما أن التفاعلات والتحويلات الاجتماعية لا بد منها لإرساء معالم أي نظام ديمقراطي، ولعل أبرز هذه التحويلات هو إرساء مبدأ المواطنة بكل أبعاده حتى يتسنى للفرد ممارسة حقه بحرية تامة، والتفاعل مع غيره في إطار الاحترام والتعايش<sup>3</sup>، وتبين ذلك في الجزائر الدكتوراة "نفيسة رزيق" في قولها "أنه لا يمكن فهم مسألة بناء الديمقراطية والمواطنة في الجزائر من دون ربط ذلك بطبيعة النظام الحاكم في الجزائر، باعتبار أن تحليل الجزء المتمثل في مدى ترسيخ مبدأ المواطنة أو مدى تعثر استنبات هذا المبدأ في الواقع السياسي والاجتماعي الجزائري، سوف يساهم في إدراك طبيعة الكل المتمثل في النظام الحاكم الذي أنجبه وحدد ملامح صورته وضوابط سلوكه، ومن ثم مساهمته في بروز مبدأ المواطنة"<sup>4</sup>، وحسب "نفيسة رزيق" دائماً فإن المواطنة في الجزائر تم اختزال مفهومها، نتيجة تنازل المواطن الجزائري عن حقوقه السياسية وعلى رأسها حقه في المشاركة السياسية،

<sup>1</sup> بلحميتي، مهدي: الاتصال الأسري وقيم المواطنة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمدينة مستغانم، حي تجديت نموذجاً-مذكرة ماجستير-تخصص علم اجتماع الاتصال-كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم-2013/2012، ص117-118.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص119.

<sup>3</sup> بلعالية، محمد: المواطنة وتمثلاتها لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي، دراسة ميدانية مقارنة على تلاميذ الثالثة ثانوي لكل من ولايتي تيزي وزوو وغلزيان، أطروحة دكتوراه في العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2018/2017، ص66.

<sup>4</sup> رزيق، نفيسة: "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، المجلد6، العدد2، 2017، ص282.

مقابل استفادته من بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحنا أمام ما يسمى بالمواطنة الجماعية في الجزائر، مواطنة بمحتوى اقتصادي واجتماعي تتمتع بالكثير من الشرعية عند المطالبة بها، مقابل مواطنة سياسية فردية تمت محاربتها والتقليل من شأنها<sup>1</sup>، وفي حديثه عن المقاربة الجزائرية للمواطنة يرى "منير مباركية" أن هناك عدة مفاهيم وتصورات للمواطنة في الجزائر، فهي ليست مفهوما واحدا متفق عليه<sup>2</sup>، ويقدم "منير مباركية" ثلاث مقاربات للمواطنة: مقارنة رسمية، مقارنة نخبوية، ومقاربة شعبية، فالمقاربة الرسمية للمواطنة في الجزائر قريبة جدا من المقاربة الفرنسية، إذ أن كل القوانين والتشريعات المتعلقة بالمواطنة مستمدة من القوانين الفرنسية، مع بعض الفروق الأساسية المتعلقة بالخصوصية الجزائرية منها:

- التركيز على الواجبات، والتركيز على المشاركة في الاستحقاقات الوطنية والانتخابات على حساب المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بشكل عام.
- التركيز على البعد التاريخي والنضالي والثوري للحصول على بعض الحقوق والوصول إلى بعض المناصب السياسية السامية (رئاسة الجمهورية مثلا) باشتراط موقف ايجابي شخصي أو عائلي من الثورة التحريرية، أي اعتماد الشرعية الثورية التاريخية بدل المنافسة الديمقراطية، إلى جانب شروط أخرى لا تدعم المساواة وتكافؤ الفرص وتصبّب من الحصول على المواطنة الكاملة والمتساوية للبعض<sup>3</sup>.

**المقاربة النخبوية:** يعتبرها الأكثر توازنا واقترابا من المفهوم العام للمواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة باعتبار الحق نتيجة لأداء الواجب، غير أن هذا المفهوم بقي حكرا على هذه الفئة دون أن يجد صداه في الواقع الفعلي الجزائري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 283.

<sup>2</sup> مباركية، منير: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص159.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ص 159-160.

<sup>4</sup> بلعالية، محمد: تمثيلات المواطنة لدى تلاميذ الثالثة ثانوي، مرجع سابق، ص67-68.

أما المقاربة الشعبية: فهي حسب "منير مباركية" تعكس قصورا في فهم المواطنة، وتكرس مفهوم "المواطنة السلبية" التي تقوم على تحصيل الحقوق والامتناع عن أداء الواجبات لدى الغالبية من الأفراد<sup>1</sup>. هذا ويمكن القول أن المواطنة في الجزائر رغم القوانين والتشريعات التي تحث على تجسيدها في المجتمع الجزائري، ورغم تمجيدها من قبل الخطاب الرسمي واتخاذها كشعار في جميع خرجاته الإعلامية والمناسبات الوطنية والدولية، إلا أنها في الواقع لا يزال الطريق طويلا أمامها، ولا زالت بعيدة المنال كقيمة إنسانية ومبدأ أساسي تبنى عليها المجتمعات المعاصرة لتحقيق الأمن والاستقرار.

### خلاصة:

في خاتمة الفصل يمكن القول أن فكرة المواطنة موجودة بوجود المجتمع، وزوالها يعني زوال المجتمع، إلا أنه يجب أن نشير هنا إلى أن المواطنة لا يجب أن تبقى مجرد فكرة أو تصور، بل ينبغي أن تترجم هذه الفكرة وتتجسد في سلوكات وممارسات يقوم بها الفرد في حياته اليومية، بل بالعكس يجب أن يكرس هذا السلوك الحضاري كمبدأ أساسي لقيام أي مجتمع، حتى يحافظ هذا الأخير على بنائه وتماسكه، وبذلك يمكن له أن يحجز مكانه بين المجتمعات.

<sup>1</sup> مباركية، منير: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص161.

## الفصل الرابع

# النظام التربوي والمدرسة في الجزائر

### تمهيد

1. مفهوم النظام التربوي
2. أهداف النظام التربوي
3. أهمية النظام التربوي
4. مكونات النظام التربوي
5. النظام التربوي في الجزائر
6. تعريف المدرسة
7. نشأة المدرسة وتطوراتها التاريخية
8. وظائف المدرسة
9. سوسيولوجيا المدرسة
10. المدرسة والتغيير الاجتماعي
11. المدرسة وبناء الوعي السياسي
12. المدرسة وبناء المواطنة
13. المدرسة والتحديات

### خلاصة



## تمهيد:

يعتبر النظام التربوي من الأنظمة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة وقوة الدولة والمجتمع من قوة النظام التربوي، إذ لا يخفى على أحد أنه إذا أردت أن تقضي على كيان أي دولة أو أي مجتمع يكفي فقط أن تفسد نظامها التربوي والتعليمي لأن هذا الأخير هو مصدر كل الكفاءات والموارد البشرية التي بواسطتها تتحرك دواليب الدولة. ولعل أهم مؤسسة في مؤسسات النظام التربوي هي مؤسسة المدرسة، وعليه سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى هذين المفهومين الأساسيين، ألا وهما النظام التربوي بوصفه أساس ومنطلق بناء باقي أنظمة الدولة الأخرى، والمدرسة بوصفها أهم مؤسسة في النظام التربوي، وبكونها كذلك مركز صناعة الوعي ونشره لبناء مجتمع متماسك ومتحضر.

**1. مفهوم النظام التربوي:** للنظام التربوي مفاهيم عديدة حسب الرؤية لأهمية هذا النظام في النسق العام للنظام الاجتماعي، فيعرفه معجم علوم التربية ومصطلحاتها بأنه "مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية وغيرها، لبلورة غايات التربية ولأدوار المدرسة ونظام سيرها، ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها".<sup>1</sup> ويعرفه "عاطف غيث" في قاموس علم الاجتماع، بأنه "النظام أو النسق الاجتماعي الذي يشمل على الأدوار والمعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل إلى جيل آخر (المعرفة تتضمن القيم وأتمات السلوك)، والنظام التربوي لا يشمل فقط على التنظيمات الرسمية المخصصة للتربية، وإنما يشمل بالإضافة إلى ذلك على الوسائل التي حددها المجتمع لنقل التراث الثقافي"<sup>2</sup>، ويرى "عبد الله الرشدان ونعيم جعيني" أن "النظام التربوي في أي بلد هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تتبعها الدولة في تنظيم شؤون التربية والتعليم، هذه النظم التربوية عامة هي انعكاس للفلسفة الفكرية والاجتماعية والسياسية السائدة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الفارابي، عبد اللطيف وآخرون: معجم علوم التربية - مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك- سلسلة علوم التربية ع10 و9، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص308.

<sup>2</sup> غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2016، ص137.

<sup>3</sup> الرشدان، عبد الله وجعيني، نعيم: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق، عمان، 2006، ط2، ص357.

ويعرف النظام التربوي بأنه جملة من العناصر والعلاقات المنبثقة عن النظم السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية، ويتمثل دورها في بلورة أهداف التربية وغاياتها، وتسير أمور المدرسة وأدوارها وفقا لمبادئ تكوين الأفراد المنتمين إليها، كما يعرف أيضا بأنه مجموعة مترابطة مع بعضها البعض من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تنتهجها دولة ما لتوجيه أمور التعليم وتسيير شؤونها سعيا إلى الارتقاء بالقيم والمبادئ العامة للأمة بما يتماشى والسياسات التربوية لتعكس الفلسفة التربوية لدولة معينة بمختلف أشكالها الفكرية والاجتماعية والسياسية<sup>1</sup>.

والمنظومة التربوية هدفها تربية وتعليم التلاميذ، وإعدادهم إعدادا متوازنا من الناحية النفسية والجسمية والعقلية في الانفتاح على البيئة التي تتواجد فيها أو تنشط ضمنها هذه المنظومة. فهي الجهاز المسؤول عن السياسة التعليمية وتنظيمها وإدارتها، وتنفيذ إجراءاتها، وتطويرها بأي بلد من البلدان، حتى يتمكن من إشباع الحاجات التعليمية المطلوبة للمجتمع، والتكيف مع المستجدات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والثقافية<sup>2</sup>، كما أن النظام التربوي هو نظام اجتماعي يستخدمه المجتمع ويعتمد عليه كجزء أساسي من تكوينه الاجتماعي يهدف إلى تشكيل أنماط معينة، ويمارس النظام التربوي وظائف عدة خاصة به تتميز عن غيره من النظم لتمكنه من تحويل مدخل غير قادر على الأداء إلى مخرج قادر على الأداء بعد تعليمه وتدريبه<sup>3</sup>.

ويعرف المعهد الوطني الجزائري المنظومة التربوية بأنها المكونات الأساسية والمتفاعلة وفقا للمرجعية المبينة في مختلف الدساتير الجزائرية، وخاصة دستور نوفمبر 1996 الذي وضحت فيه التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الجزائرية في ظل التعددية الحزبية والانفتاح الاقتصادي والحفاظ على الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري وأصالته وقيمه، وبذلك يمكن تكوين فرد متمسك ومعتز بقيمه، فهي بذلك مجموعة الهياكل والوسائل البشرية والمادية التي

<sup>1</sup> الحيارى، إيمان: الموقع: <https://mawdoo3.com> آخر تحديث 2017/05/08. دخول الموقع يوم

2019/09/06: 20 سا: د.

<sup>2</sup> نعمون، عبد السلام: نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، أطروحة دكتوراه العلوم في علم النفس وعلوم التربية، جامعة سطيف 2014، ص 47.

<sup>3</sup> عبد العزيز بن عبد الله، السنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع د، 2008، ص 11.

أوكل إليها المجتمع تربية الأفراد<sup>1</sup>. وكتعريف إجرائي للنظام التربوي فإننا نرى بأنه النسق الذي يضم مجموع المكونات والبنيات التي تسمح باكتساب المعارف والقيم والأخلاق من جيل سابق إلى جيل لاحق، في إطار المحافظة على خصوصية المجتمع المحلي وعلى منظومة القيم والعادات والتقاليد، بغرض الحفاظ على التراث والتمسك بعناصر الهوية وتنشئة أفراد مواطنين مؤهلين على جميع المستويات، حتى يتمكن البلد من الحفاظ على مكانته بين البلدان في عالم يتغير ويتطور باستمرار، ويتم ذلك من خلال مناهج وبرامج معدة خصيصا لهذا الغرض.

**2. أهداف النظام التربوي:** كل نظام تربوي له أهدافا يسعى لتحقيقها في المجتمع الذي ينتمي إليه، حيث أن هذه الأهداف مستمدة من خصوصيات المجتمع، وتتمثل الأهداف التي يسعى إليها النظام التربوي على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

**1.2. التكيف الاجتماعي للفرد:** تعد التربية وسيلة فعالة لتنشئة الاجتماعية، لذلك كان للتربية قديما وحديثا أهمية كبيرة، حيث يرى العديد من الفلاسفة والمفكرين وعلى رأسهم "جون ديوي" أن التربية هي الحياة نفسها وليست مجرد إعداد للحياة، وبأنها عملية نمو، وعملية تعلم، وعملية بناء وتحديد مستمرين للخبرة، وعملية اجتماعية لا بد لها أن تتضمن تفاعلا اجتماعيا في جو ديمقراطي واجتماعي صالح<sup>2</sup>، والتربية تضمن للفرد القدرة على التكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، كما أن الأجيال المتعاقبة لا شك أنها في حاجة إلى التربية لتحقيق الانسجام والتكيف مع مجتمعاتها وكذلك مع المجتمعات الأخرى، فعملية التواصل والمناقشة ضرورية، وهي بمثابة مضادات مناعية لتحصين جسم الأمة من الانحلال والدوبان في الآخر، وهذا لا يتحقق إذا لم يؤدي النظام التربوي دوره كاملا في هذه العملية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية: النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر، 1998، ص12.  
<sup>2</sup> الشيباني، عمر محمد التومي: تطور النظريات والأفكار التربوية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د ط، 1971، ص349.  
<sup>3</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، أساتذة متوسطات أولاد جلال وسبيدي خالد نموذجاً، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 ص52-53.

**2.2. اكتساب المهارات الأساسية:** يسعى النظام التربوي من خلال مناهجه وكل آلياته المستخدمة في المجال المدرسي من أجل تزويد التلميذ بالقدرة على القيام بمجموعة من المهارات التي تفيده في مزاولة الأنشطة المختلفة للحياة داخل المدرسة وخارجها حسب مستوى العمر والقدرات العقلية التي يتمتع بها<sup>1</sup>.

**3.2. تطوير نوعية التعليم والتعلم:** يهدف النظام التربوي إلى تحسين جودة التعليم من خلال جملة من الإجراءات تتعلق بالمناهج الدراسية، وتفعيل العمل التربوي من خلال التجديدات التربوية والإصلاحات التي تحدث من حين لآخر، وتحسين نوعية التعليم وتطويره بالاستفادة من استخدامات العلم والتكنولوجيا<sup>2</sup>.

**3. أهمية النظام التربوي:** يكتسي النظام التربوي أهمية بالغة في حياة المجتمعات، وذلك نظرا لما يقوم به من مهام، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي<sup>3</sup>:

أ. استمرارية المجتمعات تتوقف على مدى محافظتها على سيماتها المميزة لثقافتها المحلية وتفاعلها مع الثقافات الوافدة دون انحلال أو ذوبان في الآخر، وعليه فإن للنظام التربوي دورا بارزا في تحقيق أهداف المجتمع في النمو والاستمرار والمحافظة على الذات، حيث يعمل على تزويد الفرد والمجتمع بالأسس الثقافية والاجتماعية التي تمكنه من التفاعل والتكيف، دون فقدان السيمات الشخصية المحلية.

ب. النظام التربوي ضروري لتنظيم الحياة الاجتماعية والمساهمة في مجابهة متطلبات الفرد والمجتمع، والحاجة إلى الاستقرار والأمن والقضاء على المشكلات والآفات الاجتماعية والوقاية منها.

ج. توفير متطلبات المجتمع اقتصاديا، حيث شهد منتصف القرن الماضي وبداية القرن الحالي اهتماما متزايدا بأهمية التربية في توفير اليد العاملة المؤهلة للقيام بمختلف الأعمال وفي شتى التخصصات والمجالات بكفاءة وقدرة عالية،

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص53.

<sup>2</sup> الخوادة، محمد محمود: مقدمة في التربية، دار المسيرة، عمان (الأردن)، ط 1، 2003، ص131.

<sup>3</sup> أجغيم، الطاهر: "التربية والتعليم في العالم الثالث"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 02 سبتمبر 1999، ص149.

وباستعمال التكنولوجيات الحديثة والتي تفرض بدورها ضرورة تحلي أفراد المجتمع بقدر مقبول من التحصيل العلمي وذلك لمسايرة التطور الحاصل في النظم المعلوماتية الحديثة، فالتربية والتعليم صار ينظر إليهما على أنهما استثمار أساسي ونشاط اقتصادي، فضلا عن كونهما نوع من الخدمة التي تقدم للأفراد.

**4. مكونات النظام التربوي:** تتداخل مجموعة من العناصر وتتفاعل فيما بينها عمليات في إطار حركية النظام وسيورته الدائمة التي تنتهي بمخرجات تعد نتيجة لهذه العمليات، وتتلخص مكونات النظام التربوي عموما في العناصر التالية:

**1.4 المدخلات (inputs):** وتعرف على أنها كل عوامل التأثير التي تستثير حركة النظام، وتدفعه إلى النشاط، وتنتقل به من مستوى معين إلى مستوى آخر، وتضم كل ما من شأنه أن يدخل النظام التعليمي ليحري عليه عملياته وتفاعلاته، والتي قد تكون محددة وفق قواعد وإجراءات واضحة، فهذه المدخلات هي من يمنح المنظومة التربوية مقوماتها الأساسية، وتحدد الغاية من وجودها، ودرجة جودتها، وهي من يحدد مدى نجاح أو فشل المنظومة التربوية<sup>1</sup>. هناك العديد من التصنيفات لمدخلات النظام التربوي تتقارب فيما بينها، ويتخلص توزيع المدخلات في الكثير من التصنيفات فيما يلي<sup>2</sup>:

- مدخلات مادية: الهياكل والتجهيزات والوسائل المادية.

- مدخلات بشرية: تلاميذ، أساتذة، موظفين وعمال.

- مدخلات معنوية: السياسة التربوية، الأهداف والغايات والمبادئ، الخلفيات والمرجعيات الفكرية والثقافية والقيمية.

<sup>1</sup> سلامة، حسين عبد العظيم: **الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم**، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 86.

<sup>2</sup> لمزيد من التفصيل: أنظر: نعمون، عبد السلام: **نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالخفاءات**، مرجع سابق، ص 52-56.

**2.4. العمليات (process):** هي كل العمليات التي تحدث داخل النظام التربوي من تفاعلات بين عناصره المختلفة، سواء كانت بشرية أو مادية أو معنوية، تهدف هذه التفاعلات إلى تحويل المدخلات إلى نواتج تخدم أهداف النظام وغاياته<sup>1</sup>، "فهو جهد هادف يتم بواسطته تغيير المدخلات من طبيعتها الأولى وتحويلها إلى شكل يتناسب مع أهداف النظام التربوي، وممارسة هذه الأنشطة يطلق عليها التحويل (transformation)، إذ يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات"<sup>2</sup>، وتؤثر بعض العوامل في صيرورة العمليات التي تحدث داخل النظام التربوي، ويتمثل تأثيرها في تحديد مدى الوصول بعناصر ومكونات النظام التربوي إلى أعلى درجات التفاعل ومن أهم هذه العوامل الدافعية لإنجاز الأعمال من خلال تعزيز الثقة لدى المكلفين بأداء المهام، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو أهداف النظام، إلى جانب الدافعية هناك عامل الانسجام والترابط بين عناصر ومكونات النظام، والذي يسمح بتحقيق قدر عالي من التفاعل بين هذه المكونات<sup>3</sup>.

**3.4. المخرجات (outputs):** وتتمثل فيما يفرزه النظام التربوي في مجتمعه وبيئته من نواتج، والتي تمثل كل النتائج والإنجازات التي حققتها الأنشطة والعمليات التي وظفها النظام التربوي في سبيل تحويل مدخلاته إلى مجموعة مخرجات<sup>4</sup>.

وتتجلى هذه المخرجات من خلال الأفراد المتخرجين على كافة المستويات والمراحل والأصناف، سواء فيما تعلق بالجوانب المعرفية أو الوجدانية أو السلوكية، على مستوى المهارات الأدائية فرديا أو جماعيا، الاتجاهات والقيم التي يكتسبها الطالب خلال مروره عبر هذا النظام التربوي<sup>5</sup>، ويمكن تصنيف مخرجات النظام التربوي إلى صنفين<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق، ص57.  
<sup>2</sup> سلامة، حسين عبد العظيم: الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، مرجع سابق، ص90.  
<sup>3</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق، ص57.  
<sup>4</sup> نعمون، عبد السلام: نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، مرجع سابق، ص59.  
<sup>5</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق، ص57 58.  
<sup>6</sup> نعمون، عبد السلام: نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، مرجع سابق، ص59.

أ. **مخرجات تامة:** ويقصد بها الأفراد الذين أكملوا تعليمهم بنجاح وأصبحوا يشكلون قوة عمل أو كفاءات مفيدة لعالم الشغل.

ب. **مخرجات غير تامة:** ويقصد بها التلاميذ الذين لم يكملوا تعليمهم وغادروا النظام التربوي في فترة ما قبل إنهاء الدراسة (المتسربون من التعليم)، وكذا الذين بقوا منتمين إلى المدرسة في وضعية رسوب متكرر.

وهناك مخرجات أخرى غير الكفاءات البشرية كالمستوى الثقافي الذي يسود مجتمعا ما، فهو من مخرجات النظام التعليمي ولكنه لا يتم ملاحظته مباشرة وإنما هو انعكاس لتلك العمليات التي يقوم بها النظام التربوي في هذا الشأن<sup>1</sup>.

**4.4. التغذية الراجعة (feedback):** تشمل عملية تزويد أصحاب القرار التربوي للنظام التعليمي بالمعلومات الخاصة بمستوى الأداء المتعلق بالنظام ككل، أو بأحد مركباته، أو بنوعية مخرجاته، للكشف عن جوانب القصور والخلل فيه لتصويبها، وجوانب النجاح لتعزيزها<sup>2</sup>.

ويقصد كذلك بالتغذية الراجعة "نتائج العملية التعليمية كما تظهر في سلوك المتعلم استجابة للمؤثرات والمثيرات (اختبارات، مواقف، القيام بأداء) التي ينظمها المعلم من أجل التأكد من حدوث التعلم"<sup>3</sup>.

## 5. النظام التربوي في الجزائر:

**1.5. النظام التربوي قبل الاستقلال:** مرت حالة التعليم في الجزائر قبل الاستقلال بظروف تنوعت من الأحسن في العهد العثماني إلى تعليم سيئ وملتدني في فترة الاحتلال الفرنسي، وسأوجز هنا حالة التعليم في المرحلتين.

<sup>1</sup> سلامة، حسين عبد العظيم: **الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم**، مرجع سابق، ص94.  
<sup>2</sup> الخطيب، أحمد والخطيب، رداح: **استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي**، ط1، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2007، ص32.  
<sup>3</sup> نواف، أحمد سمارة، وموسى العديلي، عبد السلام: **مفاهيم ومصطلحات العلوم التربوية**، د ط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، 2008، ص70.

**1.1.5. التعليم في العهد العثماني:** كان التعليم في العهد العثماني في أحسن أحواله وهذا بشهادة كل من زاروا الجزائر وأرّخوا لتلك الحقبة التاريخية، حيث قدرت الكتابيب والزوايا في الجزائر سنة 1871 بحوالي 2000 بين زاوية وكتاب موزعة على القطر الجزائري شمالا وجنوبا تقدم التعليم لحوالي 28000 تلميذ، فكانت في قسنطينة وحدها 90 مدرسة تضم 1400 تلميذ سنة 1873، وكان في نواحي تلمسان 40 زاوية، وفي الجزائر العاصمة 100 مدرسة لتعليم القراءة والكتابة والحساب<sup>1</sup>.

وكان الجزائريون في تلك الفترة أكثر نسبة من حيث المتعلمين مقارنة بجنوب أوروبا في نفس الفترة، وهذا باعتراف الجنرال "ولسن استرهazy whlsen Esterhazy" الذي سجل في ملاحظاته "أن الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة كانوا في ذلك العهد أكثر من الفرنسيين الذين كانوا يقرؤون ويكتبون، إن 45% من الفرنسيين كانوا أميين حينذاك، وأن الجزائر احتلها جنود فرنسيون طبقة جاهلة تمام الجهل (...). يجب علينا أن نعترف احتراما للحقيقة أن المسلمين في إفريقيا الشمالية رغم انخفاض مستوى العلوم فيها وقلة الكتب، كانوا يولون مسائل التربية والتعليم عناية لها قيمتها"<sup>2</sup>.

وكان التعليم في تلك الفترة يعتمد على الكتابيب والزوايا بدرجة كبيرة، وكان تمويل التعليم ذاتيا من خلال التبرعات والهبات والوقف الإسلامي من طرف المحسنين، فكانت مصادر تمويل تعليم الجزائريين متعددة<sup>3</sup>، و"لم يكن للعثمانيين في الجزائر سياسة للتعليم، ولا خطة رسمية لتشجيعه والعناية بأهله وتطويره وتوجيهه وجهة تخدم المصالح الإسلامية العليا من جهة والمصالح الوطنية الجزائرية من جهة أخرى"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> زرهوني، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغبة (الجزائر)، 1994، ص14.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص22.

<sup>3</sup> أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص314-315.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص321.



وقد انقسمت مصادر التعليم قبل الاحتلال الفرنسي إلى ثلاث مصادر أوردها أبو القاسم سعد الله في كتابه<sup>1</sup>:

**1- المدرسة الجزائرية:** وتضم المساجد والزوايا، بما تقدمه من دروس في مجالات مختلفة أبرزها تعليم القرآن وتحفيظه، والنمو والبلاغة والتفسير... الخ من العلوم ذات الصلة بالقرآن والسنة النبوية المطهرة.

**2- المدرسة المزدوجة الجزائرية الإسلامية:** وهي التي تضمن تكوين الطالب في الجزائر، ومن ثم تمكنه من الالتحاق بالمعاهد والمدارس العربية لإكمال الدراسة ثم العودة إلى الجزائر لمباشرة العمل الوظيفي، كمثال عن ذلك "جامع الزيتونة والأزهر" اللذان كان يقصدهما الكثير من طلبة العلم من الجزائر، وبعض المعاهد في الشام والحجاز.

**3- المدرسة الإسلامية عموماً:** جاءت بها طائفة من علماء المسلمين الذين لم يكونوا جزائريين في الأصل، ولكنهم استوطنوا الجزائر وتولوا فيها وظائف مختلفة كالإفتاء والإمامة وساهموا في عمليات التكوين.

#### 2.1.5. التعليم أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962): تشير بعض التقارير العسكرية الفرنسية في بداية

الاحتلال الفرنسي للجزائر أن اللغة العربية وثقافتها كانت كثيرة الانتشار عبر كامل التراب الوطني، وأن الجزائريين كانوا يحسنون القراءة والكتابة، فكان في كل قرية مدرستان اثنتان وذلك ما لاحظته الجنرال "فالازي valaze" سنة 1834، وهي وضعية لا ترضي غلاة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث اعتبروا أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لثقافتهم وديانتهم وتقاليدهم كلها عوامل تحول دون بسط سيطرتهم على البلاد والعباد، ومن ثمة عملوا كل ما في وسعهم لإضعافها والقضاء عليها تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية وهذه مشكلة المدرسة الفرنسية في الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 390-391.  
<sup>2</sup> هلال، عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 108.

اتبع المستدمر سياسة متدرجة في محاصرة السكان من أجل تجريدهم من مؤسساتهم التعليمية والتضييق عليهم، وفرض قيود على فتح المدارس العربية، ولا يسمح بفتحها إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية، والحصول على رخصة فتح المدرسة يتطلب الالتزام بشروط صارمة<sup>1</sup>. وللحصول على الرخصة يجب التعهد بما يلي<sup>2</sup>:

1- اقتصار التعليم على تحفيظ القرآن لا أكثر.

2- عدم التعرض بأي وجه كان إلى تفسير الآيات القرآنية، خاصة تلك التي تحض على الجهاد في سبيل الله وتدعو لمحاربة الظلم والاستبداد.

3- استبعاد تدريس تاريخ الجزائر وتاريخ العرب والمسلمين، وجغرافية الجزائر والبلاد العربية.

4- استبعاد الأدب العربي بجميع علومه، والامتناع عن تعليم المواد العلمية والرياضية.

عملت فرنسا بكل الوسائل والطرق للقضاء على العربية لغة الشعب، وكذا دينه وثقافته وعاداته وتقاليده ومبادئه، يقول "الكاردينال لافيغري" (1825-1892) "علينا أن نخلص هذا الشعب من قرآنه وعلينا أن نعني على الأقل بالأطفال لتنشئتهم على مبادئ غير التي شب عليها أجدادهم، فإن من واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل أو طردهم إلى أقاصي الصحراء بعيدين عن العالم المتحضر"<sup>3</sup>، إلا أن الشعب الجزائري رفض المساعي الفرنسية حيث أن "اعتراض الجزائريين على تعليم الفرنسية كان واضحا منذ بداية الاحتلال، بل نجد ردود الفعل الوطنية المتمثلة في المقاومة الشعبية التي رفعت شعار الجهاد ومحاربة الكفار، وقد اعتبرت الوجود الفرنسي ضربة صليبية جديدة ضد الإسلام والمعتقدات الدينية، ولذلك لا غرابة أن نجد العائلة الجزائرية ترفض إرسال أبنائها للمدرسة الفرنسية خوفا منها أن يترك هؤلاء

<sup>1</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص183.

<sup>2</sup> العسلي، بسام: عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، ط2، 1983، ص50-51.

<sup>3</sup> زرهوني، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مرجع سابق، ص33.

الأطفال دينهم ويمسحون بمبادئ جديدة تراها غريبة ودخيلة على معتقداتهم المألوفة<sup>1</sup>، وعكست السياسة التعليمية للسلطات الاستعمارية في الجزائر أبرز ملامح السياسة الفرنسية العامة والوجه الآخر لفلسفة المستعمر التي تسعى إلى إخضاع الشعوب والقضاء على مقوماتها وكياناتها الاجتماعية وذلك بما تعكسه هذه السياسة التعليمية من خصائص ومميزات جعلت منها نموذجاً تعليمياً فريداً قد لا يتكرر في أي مجتمع آخر بهدف السيطرة على الجزائريين والوصول بهم على الاندماج التام في الثقافة والمجتمع الفرنسي<sup>2</sup>، والغاية من كل ذلك طبعا خدمة مشروع فرنسا الاستعمارية في الجزائر على وجه الخصوص، وفي كامل مستعمراتها بشكل عام. وكانت الغاية من تعليم الجزائريين هي حملهم على تشرب روح العظمة الفرنسية وليس رفع مستواهم الذهني والفكري والاجتماعي، ومما يؤكد طابع الاندماج في سياسة فرنسا التعليمية أن اللغة العربية ليس لها وجود في التعليم الابتدائي الذي تتكون فيه شخصية المواطن تكويناً قومياً وأن تاريخ الجزائر وجغرافيتها مثلاً يدرسان لأبناء الجزائر لأقل من ثلاثة أسابيع طوال سنوات المرحلة الابتدائية، فيما تاريخ فرنسا وجغرافيتها يدرسان ويراجعان طوال سنوات هذه المرحلة<sup>3</sup>.

وقد اعتمد المختل الفرنسي في تنفيذ سياسته التعليمية في الجزائر على فكرتين أساسيتين هما:

\* **الفرنسة:** وتعني وجوب فرنسة الشعب بحيث ينسى لغته الأصلية وجعله لا يفكر إلا بلغة المختل.

\* **التنصير:** وذلك من خلال الحملات التبشيرية لإبعاد الشعب عن مقومه الثاني الهام وهو الإسلام، فباعثناه المسيحية يسهل فصله عن ماضيه وحضارته الأصلية<sup>4</sup>، وقد تم تأسيس مدارس دينية مسيحية ابتداء من سنة 1878 يسيرها مسيحيون، وتكرزت هذه المدارس في مناطق القبائل الجزائرية، حيث سجل منها 21 مدرسة مسيرة من طرف

<sup>1</sup> مريوش، أحمد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص64.  
<sup>2</sup> أبيض، سمير: "أهداف وخصائص السياسة التعليمية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد23، سبتمبر2017، ص129.  
<sup>3</sup> عيادي، سعيد: التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة والثقافة، دراسة سوسيولوجية في التفكير السياسي لطلبة الأقسام النهائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996، ص40.  
<sup>4</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق، ص120.

الآباء البيض، يدرس بها حوالي 1039 تلميذ، كما تم فتح مدارس في كل من البيض وأولاد سيدي الشيخ وورقلة قصد التمسح وتجريد بعض النواحي من العربية والإسلام<sup>1</sup>.

أحدثت السياسة التربوية الاستعمارية شرخا عميقا في الجهاز التربوي الجزائري الذي تحول إلى منظومة تربوية استعمارية تهدف إلى تمزيق شبكة التعليم العربي الإسلامي، وتحول العمل التربوي في الجزائر من عامل بناء إلى عامل هدم حضاري، ومن وسيلة إصلاح إلى وسيلة فساد، ومن أداة تحرر إلى أداة تبعية<sup>2</sup>.

والخلاصة أن الإدارة الاستعمارية منذ أن وطأت أقدامها الجزائر حاولت تغريب المجتمع بكل فئاته عن قيمه العربية والإسلامية والحضارية، هذه التراكمات للسياسة التربوية الاستعمارية أفرزت الكثير من السلبيات انعكست على أداء المنظومة التربوية بعد الاستقلال وحالت بينها وبين جهود البناء والتشييد<sup>3</sup>.

**2.5. النظام التربوي بعد الاستقلال:** ورثت الجزائر عن النظام التربوي الفرنسي مدرسة محطمة على كل المستويات، وكان لا بد من الانطلاق في مرحلة البناء والتشييد بعد تحقيق الاستقلال، ومما لا شك فيه أن البناء والتشييد إنما ينطلق أساسا من النهوض بقطاع التربية والتعليم، وهذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية منذ بداية الاستقلال بهدف تطوير منظومتها التربوية، رغم الإمكانيات المتواضعة المتوفرة لديها آنذاك. وقد مرت المنظومة التربوية في تطورها بعد الاستقلال بعدة مراحل سنتناولها في مبحثنا هذا بإيجاز:

**1.2.5. المرحلة الأولى (1962-1970):** تعد هذه المرحلة من الفترات الصعبة التي مر بها النظام التربوي في الجزائر، وكانت من أبرز سماته ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> زرهوني، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مرجع سابق، ص14.  
<sup>2</sup> تركي، راجح: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص155.  
<sup>3</sup> بلحاج، سليم: السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج اخضر باتنة، 2015/2014، ص84.

- منظومة تربوية غريبة بمضامينها وتنظيمها ومهامها ومحدودة في طاقاتها.

- عدد ضئيل من المتدربين، بالنسبة لحاجيات وطموحات مجتمع حديث.

- نسبة من الأميين تزيد عن 85%.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم (1962/1963)، والاهتمام بأهم

القضايا المستعجلة خاصة وأنها تمس بصفة مباشرة السيادة الوطنية، ومن أهم هذه الإجراءات<sup>2</sup>:

1- ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.

2- توجيه عناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريس هذه المادة.

3- تكثيف الجهود الرامية إلى توفير إطار التعليم التي كان توفيرها يشكل عبئا ثقيلا على الدولة نتيجة الفراغ الذي

تركه المعلمون الفرنسيون المرحلون.

4- إبطال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع السيادة.

وعمدت الدولة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التعريب، حيث تقرر تعريب الأولى ابتدائي سنة 1965، ثم تتابعت

العملية وتم تعريب السنة الثانية كلية سنة 1967، وهكذا شرع في التعريب المرحلي حيث عرت سنوات التعليم

الابتدائي تعريبا كاملا، وتم تعريب الأدب والمواد الاجتماعية<sup>3</sup>، ونظرا للحاجة الملحة لسد العجز في المعلمين في هذه

الفترة لجأت الدولة إلى التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين في التعليم الابتدائي (ما سمي آنذاك جزارة التعليم من

خلال توظيف معلمين جزائريين)، كما تم الاهتمام بجانب التوثيق للعملية التربوية من خلال إنشاء المعهد التربوي

<sup>1</sup> المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ملخص الوثيقة القاعدية، الجزائر، مارس 98، ص 09.

<sup>2</sup> فوضيل، عبد القادر: المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 27.

<sup>3</sup> بوفلجة، غيات: التربية ومتطلباتها، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 33.

الوطني في 31 ديسمبر 1962، كذلك تخصيص ميزانيات ضخمة للبنية القاعدية للتربية، وتسريع وتيرة إنجاز المؤسسات التربوية وكل ماله علاقة بالتربية والتعليم<sup>1</sup>، وكان تنظيم التعليم في تلك الفترة بالنمط التالي<sup>2</sup>:

أ- التعليم الابتدائي: 6 سنوات، يتوج بمسابقة السنة السادسة التي تمكن الناجح فيها بالالتحاق بالتعليم المتوسط.

ب- التعليم المتوسط: يشمل ثلاث أنماط هي:

1- التعليم العام: ويدوم أربع سنوات ويتوج بشهادة الأهلية، التي عوضت فيما بعد بشهادة التعليم العام (BEG).

2- التعليم التقني: يدوم ثلاث سنوات، ويؤدي في إكماليات التعليم التقني ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية.

3- التعليم الفلاحي: يدوم ثلاث سنوات، ويؤدي في إكماليات التعليم الفلاحي ويتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية.

أ- التعليم الثانوي: ويشمل ثلاثة أنماط هي:

1- التعليم الثانوي العام: يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف شعب البكالوريا (رياضيات، علوم تجريبية، فلسفة)،

وثانويات التعليم التقني تحضر لاجتياز بكالوريا شعب (تقني رياضيات، تقني اقتصادي).

2- التعليم الصناعي والتجاري: يدوم خمس سنوات، ويحضر التلميذ لاجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية

والتجارية، وتم تعويض هذا النمط قبل نهاية المرحلة بتنصيب الشعب التقنية الصناعية والتقنية المحاسبية، والتي تتوج

ببكالوريا تقني.

3- التعليم التقني: يحضر لاجتياز شهادة التحكم خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد التحصل على شهادة

الكفاءة المهنية.

<sup>1</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق، ص129.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص129 - 130.

كما تم إلغاء النظام الفرنسي للبيكالوريا، واستحداث بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلميذ مرة واحدة في نهاية السنة الثالثة للمرحلة الثانوية التي تدوم ثلاث سنوات وذلك بصدور المرسوم 495/63 المؤرخ في 1963/12/31<sup>1</sup>.

**2.2.5. المرحلة الثانية (1970-1980):** عرفت هذه المرحلة إعداد مشاريع إصلاحية كمشروع 1973 الذي نصّ على ضرورة رفع المستوى الثقافي والتقني من خلال تحقيق هدفين اثنين:

1- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية، وتلبية حاجات الاقتصاد للعامل المؤهل، وقد كان من أهم الاختيارات الأساسية للتعليم أن يكون وطنيا ثوريا وعلميا، كما كان من أبرز متطلباته الأساسية استرجاع اللغة العربية لمكانتها ورد الاعتبار لها<sup>2</sup>.

2- تحقيق ديمقراطية التعليم، والقضاء على الفوارق بين المناطق المسورة والفقيرة، وبين المدن والأرياف، وبين الإناث والذكور وتحقيق المساواة بين الجميع، والرفع من عدد المتدربين في المرحلة الأساسية<sup>3</sup>. وعرفت هذه الفترة كذلك مشروع بالغ الأهمية ألا وهو وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي أصدرت بعد تعديلها في شكل أمرية رئاسية في 16 أبريل 1976، وهي الأمرية المتعلقة بتنظيم التربية والتكوين، لكن قبل صدور هذه الأمرية كانت قد أجريت ما بين (1970-1973) في بداية ما يسمى المخطط الرباعي الأول (70-73) تعديلات على البرامج والمناهج التعليمية والخرائط المدرسية والإدارية تمهيدا لإصلاح جذري شامل<sup>4</sup>.

لقد كانت أمرية أبريل 1976 أهم مشروع في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، والتي كانت من أهدافها الكبرى:

\* تنمية شخصية الطفل والمواطن وإعداده للعمل وللحياة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 130.

<sup>2</sup> زرهوني، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مرجع سابق، ص 48.

<sup>3</sup> جبالي، فتيحة: المنظومة التعليمية في الجزائر - قراءة في المنهاج والتقويم- أطروحة دكتوراه في اللسانيات والتواصل اللغوي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014/2015، ص 57.

<sup>4</sup> بلحاج، سليم: السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 87.

\* منح المعارف العامة والتقنية والتكنولوجية.

\* الاستجابة لطموحات الجماهير في العدالة والتقدم.

من جانب آخر أبرزت الأمرية أن المنظومة التربوية الجديدة سوف تسعى لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وترمي إلى إشاعة روح التعاون والتفاهم بين أفراد الشعب الواحد، وبين الشعوب المتعددة، وإقامة دعائم السلم العالمي وتحقيق الوفاق بين الأمم، وبما أن الأمرية عبارة عن نص موسع جامع بين التشريع وفلسفة الثورة في إطار مقومات الهوية الوطنية، فقد تقرر التدريس بالعربية في جميع المواد وفي كل المراحل التعليمية، واعتبرت الأمرية المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات الحجر الأساسي في بناء المنظومة التربوية الشاملة لأنها هي التي ستتولى تكوين الأجيال كما ونوعا، خاصة وأنها شاملة متعددة التقنيات يتكامل فيها العلم بالتطبيقات العلمية وترجمة المعارف النظرية إلى مهارات ومواقف إجرائية<sup>1</sup>.

### 3.2.5. المرحلة الثالثة (1980-1990): عرفت هذه المرحلة تنصيب المدرسة الأساسية ابتداء من العام

الدراسي 1981/1980، والتي كان مقررا تنصيبها فور صدور أمرية 1976، ولكن الظروف لم تسمح بذلك وأدت إلى تأخيرها، وتواصلت عملية تنصيب السنوات في كل من الطور الأول والثاني والثالث على التوالي، وشرع في إدراج نشاطات جديدة ضمن برامج جديدة ووفقا لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع<sup>2</sup>. وفي هذه الفترة أدرجت لغة أجنبية ثانية في الطور الثالث وهي الإنجليزية، وأصبح التعليم الأساسي يتوج بشهادة نهاية المرحلة سميت بشهادة التعليم الأساسي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Conseil supérieur de l'éducation «organisation de l'éducation et de la formation en Algérie». Ordonnance. N 35-76 du 16 avril 1976. s/d de la documentation. A1998. pp5-52.

<sup>2</sup> Conseil supérieur de l'éducation. «recommandation de la conférence national sur les principes généraux de la nouvelle politique éducative» Alger. Assises 28-29-30 juin 1998 PP13-14.

<sup>3</sup> زرهوني، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مرجع سابق، ص 27.



**4.2.5. المرحلة الرابعة (1990 - 2002):** عرفت هذه المرحلة أحداثا على المستويين الداخلي والخارجي (العالمي)، كان أبرزها داخليا أحداث أكتوبر 1988، وما نتج عنها من تغيرات جذرية دستورية وتشريعية، وإجراء جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جسدها دستور 23 فبراير 1989، إضافة إلى الانفتاح السياسي والتجربة الديمقراطية وما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، وما نجم عنه من أوضاع خطيرة أتت على الأخضر واليابس خلال ما سمي بالعهود السوداء، وصاحب ذلك على المستوى الدولي انتقال العالم إلى نظام اقتصادي جديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والتحول من الاشتراكية إلى النظام الرأسمالي، لقد كان لهذه الأحداث والتغيرات أثارا بارزة على المنظومة التربوية ومكانتها الإستراتيجية في التنمية، فتراجعت المخصصات المالية المعتمدة لقطاع التربية، لحساب قطاعات أخرى كالأمن والجيش، ومخصصات مالية لإعادة بناء وترميم الهياكل والمؤسسات التي طالتها أيدي الإرهاب<sup>1</sup>.

وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في المنظومة التربوية فيما يلي<sup>2</sup>:

- تكييف أمرية 1976، حتى تواكب التغيرات.

- إجراء تعديلات جزئية على برامج المواد الاجتماعية، ثم كل المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات، مع إعادة الصياغة سنة 1996.

- محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي، تنفيذا لما جاء في الأمرية.

- وضع هياكل خاصة لمتابعة تطور المنظومة التربوية، ودراسة نقائصها ووضع طرق لإصلاحها، وأهمها المجلس الأعلى للتربية ثم اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

<sup>1</sup> فرج الله، صورية: تقويم مردود الإصلاحات التربوية لمرحلة التعليم الثانوي من وجهة نظر الفاعلين التربويين، أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص ص 171-172.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 173.

وقد اعتبر المجلس الأعلى للتربية في ندوته المنعقدة يوم 30 جوان 1998، أن التربية مشروع استثماري واستراتيجي لا بد أن يحظى بالأولوية في نطاق التنمية الشاملة للبلاد<sup>1</sup>.

وفي شهر مارس 1998 صدرت عن هذا المجلس وثيقة تحمل المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة لإصلاح التعليم الأساسي وتمثلت المبادئ فيما يلي<sup>2</sup>:

- روح الديمقراطية الرامية إلى احترام حقوق الإنسان وحسن التعايش والتكافل الاجتماعي ونبذ العنف.
- العصرية العلمية التي تمكن المجتمع من التحكم في العلوم الجديدة والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية.
- تكوين المواطن وإكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله لبناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومستلزمات العصر.

- امتلاك روح التحدي لمواجهة رهانات الألفية الجديدة والتكيف مع متطلبات العصر.

- ترقية ثقافة وطنية تنبع من مقومات الأمة وحضارتها وتكون متفتحة على الثقافة العالمية.

لقد تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 13 ماي 2000 من طرف رئيس الجمهورية، وبحضور شخصيات مهمة في الدولة ومن القطاع، وأعضاء من الحكومة وممثلي الهيئات وإطارات الدولة، ورؤساء أحزاب سياسية، والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، والمحافظ السامي للأمازيغية، وممثلوا الحركة الجمعاعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Conseil supérieur de l'éducation. « recommandation de la conférence national sur les principes généraux de la nouvelle politique éducative » Alger. Assises 28-29-30 juin 1998 P10.

<sup>2</sup> المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، الجزائر، مارس 1998، ص 31.

<sup>3</sup> اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع)، مارس 2001، ص 10.

وتتكون اللجنة من 158 عضوا عيّنوا لاعتبار شخصي من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم وخبرتهم، والعناية التي يولونها لمنظومة التربية والتكوين.<sup>1</sup>

صنف السيد رابح خدوسي وهو أحد أعضاء اللجنة تشكيلة اللجنة إلى ثلاثة أصناف هي:<sup>2</sup>

\* ريع من الوطنيين المدافعين على الثوابت.

\* ريعان من الوافدين على اللجنة قصد فرسة المدرسة والمجتمع.

\* ريع غائب غياب شخصي أو غياب بالحضور (أي لا يتحرك إلا لرفع الأيدي)

ويصنف الدكتور علي بن محمد وزير تربية سابق، أعضاء اللجنة إلى فئتين:<sup>3</sup>

\* فئة تشكل من أغلبية أعضاء اللجنة، وهم معروفون بمواقفهم الاستثنائية ( يقصد الاستئصال الحضاري بالذات وهو الأصل والآخر ليس إلا فرعا منه ) وبآرائهم المتطرفة واقتناعهم المعلن، في كل المناسبات وفي كل المنابر الإعلامية، بأن تاريخ الاستقلال الوطني كله سلسلة متصلة من الخيبة والفشل، وأن المدرسة لا تشذ عن القاعدة، فهي " منكوبة " وسبب نكبتها اللغة العربية التي صارت تدرّس بها جميع مواد البرنامج، والتربية الإسلامية التي كونت الأصولية والإرهاب، والاستعانة بمعلمين قادمين من الشرق العربي وهم في نظر هذه الفئة من "أدجلونا" وغرسوا فينا الانتماء العربي والإسلامي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 17.

<sup>2</sup> فرج الله، صورية: تقويم مردود الإصلاحات التربوية لمرحلة التعليم الثانوي من وجهة نظر الفاعلين التربويين، مرجع سابق، ص 176.

<sup>3</sup> بن محمد، علي: معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2012، ص 97 - 98.

\* فئة أغلبية أعضائها محسوبين خطأ على التربية والتعليم، فهم لم يعرفوا يوماً برأي أصيل أو موقف متميز، كانوا طوال حياتهم أدوات طيعة تستجيب بالغمزة الخاطفة والإشارة العابرة لمشيئة من يتصورون أن بيده تلبية رغباتهم... فكانوا دائماً في خدمة الجالس على كرسي السلطة حتى لو كان رئيس مصلحة في إدارة، أو نائب مدير في وزارة.

**5.2.5. المرحلة الخامسة (2003 إلى يومنا هذا):** في هذه الفترة أصبح لزاماً على المدرسة مواجهة تحديات من نوع جديد، هذه التحديات مرتبطة أساساً بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولمواجهة هذه التحديات الجديدة وجب على المدرسة إعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة، وتميزه تكنولوجية الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت في إحداث تغيير في رسائل التعليم وأساليبه وفي مفهوم الزمان والمكان<sup>1</sup>.

كما أن المقاربات التربوية في عملية ممارسة الفعل التربوي، تتغير وتتبدل من زمن لآخر، فالتعليم في الجزائر في مرحلة المدرسة الأساسية تبني المقاربة بالأهداف لإيصال محتوى المناهج للتلاميذ، غير أن هناك مقاربة جديدة قد تكمل إيجابيات المقاربة الأولى بحيث تهتم بالجوانب الثلاث للتلميذ، معرفياً وسلوكياً ووجدانياً، وتضع آليات التقويم وتركز على قياس الكفاءة المتحصل عليها من خلال الفعل التعليمي<sup>2</sup>، ومما يميز هذه المرحلة أيضاً صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية في جانفي 2008، والذي جاء لتعزيز ما جاء في أمرية 1976 من خلال تحديده لرسالة المدرسة والمتمثلة حسبها فيما يلي<sup>3</sup>:

- تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه ومتفتح على الحضارة العالمية.

- تجدير الانتماء للجزائر وتعلق التلاميذ بالوحدة الوطنية ووحدة التراب ورموز الأمة.

<sup>1</sup> وزارة التربية الوطنية: إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية 2010، ص3.

<sup>2</sup> هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مرجع سابق، صص 145-146.

<sup>3</sup> بلحاج، سليم: السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، مرجع سابق، صص 117-118.

- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، وذلك بترقية القيم المتصلة بالسلام والعروبة والأمازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة نوفمبر ومبادئها النبيلة.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
- التعليم الإلزامي في القانون التوجيهي للتربية الوطنية من خلال المادة 12 يضع عقوبة لكل مخالف لأحكام هذه المادة، كما استفاد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من سنتين إضافيتين كتمديد للتدريس الإلزامي كلما كانت حالتهم تستدعي ذلك.
- التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية سواء في المؤسسات العمومية أو الخاصة، مع ضرورة الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية والتكفل بتعلمها، مع إجبارية تعليم التربية البدنية والرياضية.
- توضيح أصناف مستخدمي التربية وكيفية تكوينهم، وضرورة منحهم مكانة اجتماعية ومعنوية تبرز خصوصيتهم وتضمن موقعهم في سلم أسلاك الوظيفة العمومية.
- الاهتمام بالتربية التحضيرية.
- البعد التكنولوجي والتقني وأهميته في المدرسة، وضرورة تعليم المعلوماتية واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية.
- ويؤكد القانون التوجيهي للتربية الوطنية ( 04/08 ) أن الجزائر إذا ما أرادت أن تبلغ مستوى الأمم المتقدمة عليها أن توفر لذلك الموارد البشرية الملائمة، لأنها أصبحت تفرض نفسها كرهان استراتيجي، وعامل حاسم لتلبية حاجيات التنمية المستدامة للبلاد، والتفتح على المنافسة الدولية التي تتميز بالضغط الذي تمارسه الثقافات والنماذج الاقتصادية للقوى المسيطرة، ولهذا فإن المدرسة الجزائرية مطالبة بالأخذ بالمعايير الدولية فيما يختص بالتمهين والمردود المأمول تحقيقه

من قبل كل الناشطين في حركية العمل، كما أنها مطالبة بالتطور بسرعة بغية إدراج جميع هذه التغيرات وتحضير الأجيال الشابة للتكيف باستمرار معها، ولهذا يتعين من ناحية أخرى تحسين مستوى تأهيل الموارد البشرية طبقا للمعايير الدولية، وعدم الاكتفاء بتكوين إطارات بالعدد الكافي، بل أيضا بتكوين إطارات ذات كفاءة عالية ومبدعة ومهيأة للمنافسة على أساس الجهد وروح المبادرة والاستحقاق، وقادرة على المساهمة في إنماء الثروة الوطنية، والتحرر، وترقية المجتمع<sup>1</sup>.

وشهدت إصلاحات المنظومة التربوية في الجزائر في هذه المرحلة تباينا صارخا بين مؤيدي هذه الإصلاحات ومعارضين لها، فالمعارضون لها يرون فيها تكريس للهيمنة الفرنسية على المدرسة الجزائرية، وزحزحة للغة العربية من ميدان التربية والتعليم باستعمال أساليب جديدة، من جهة أخرى هناك من يرى أن الخوف من الإصلاحات والتدثر بموضوع الهوية الوطنية والتخويف من الانفتاح على الآخر يساهم في تخلفنا وفي عزل المدرسة عن العالم، ويعمق الفجوة بيننا وبين عالم الحضارة والرقى<sup>2</sup>.

### 3.5. الهيكلية الحالية لتنظيم التعليم:

**1.3.5. التعليم الابتدائي:** يمتد التعليم الابتدائي خمس سنوات، تنتهي باجتياز امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي في المواد الثلاث (اللغة العربية، اللغة الفرنسية، الرياضيات)، يمكن أن يسبق التعليم الابتدائي سنة تحضيرية (تعليم تحضيرية).

**2.3.5. التعليم المتوسط:** يمتد لفترة أربع سنوات، ويتعلم التلميذ في هذه المرحلة لغة أجنبية ثانية (اللغة الإنجليزية)، تنتهي هذه المرحلة بامتحان شهادة التعليم المتوسط في نهاية السنة الرابعة من التعليم المتوسط، لينتقل التلميذ بعد ذلك

<sup>1</sup> وزارة التربية الوطنية (14): النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم: 04-08 المؤرخ في: 23-01-2008، (عدد خاص)، فيفري 2008، ص23.

<sup>2</sup> هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص198.

إلى المرحلة الثانوية، والذين لم يسعفهم الحظ في الانتقال إلى الثانوية واستنفذوا حقهم في الإعادة في الطور المتوسط، يمكنهم الالتحاق بالتكوين المهني.

**3.3.5. التعليم الثانوي:** تدوم الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات تنتهي بامتحان شهادة البكالوريا التي تمنح الحق للمتحصل عليها بالالتحاق بالتعليم العالي (الجامعي).

**1.3.3.5. تنظيم التعليم الثانوي:** يتم تنظيم التعليم الثانوي كالآتي:

\* الأولى ثانوي تضم جذعين مشتركين:

- جذع مشترك علوم وتكنولوجيا: يعتمد المواد العلمية كمواضع أساسية، وتدرّس فيه المواد الأدبية كمواضع مكملة.

- جذع مشترك آداب: يعتمد المواد الأدبية كمواضع أساسية، وتدرّس فيه المواد العلمية كمواضع مكملة.

\* الثانية ثانوي: وهي المرحلة الأولى للتخصص في شعبة من الشعب التي تتفرع عن كل جذع مشترك، حيث يتفرع الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا إلى أربعة شعب هي:

**1- شعبة الرياضيات:** تبنى أساسا على مادتي الرياضيات والفيزياء، وبشكل أكبر الرياضيات.

**2- شعبة تقني رياضي:** تبنى أساسا على مواد الرياضيات والفيزياء وخصوصا التكنولوجيا التي تتفرع إلى أربعة تخصصات (الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الهندسة المدنية، هندسة الطرائق)، حيث يتمدرس التلميذ ابتداء من الثانية ثانوي في تخصص واحد من هذه التخصصات في الشعبة.

**3- شعبة العلوم التجريبية:** تبنى أساسا على مواد الرياضيات والفيزياء وبشكل أكبر العلوم الطبيعية والحياة.

**4- شعبة التسيير والاقتصاد:** تبنى أساسا على مواد الرياضيات والتاريخ والجغرافيا والقانون وبشكل أكبر على مادة

التسيير المحاسبي والمالي ومادة الاقتصاد.

ويتفرع الجذع المشترك آداب إلى شعبتين هما:

**1- شعبة أدب وفلسفة:** تبنى على مواد التاريخ والجغرافيا، وبشكل أساسي على اللغة العربية والفلسفة.

**2- شعبة اللغات الأجنبية:** تبنى أساسا على مواد اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، ومادة التخصص

وهي اللغة الأجنبية الثالثة (لغة ألمانية، لغة إسبانية،..)، حيث يدرس الطالب لغة أجنبية ثالثة واحدة من اللغات

المتوفرة في ثانوية الإقامة.

\* **الثالثة ثانوي:** وهي السنة النهائية في التعليم الثانوي، حيث يواصل التلميذ تدرسه في هذه السنة حسب الشعبة

التي اختارها في السنة الثانية ثانوي، لتختتم السنة النهائية بامتحان شهادة البكالوريا في الشعبة المدروسة.

### 2.3.3.5. أهمية التعليم الثانوي: تكمن أهمية التعليم الثانوي فيما يلي:

- يغطي فترة حاسمة في حياة الشباب وهي فترة المراهقة وما يصاحبها من تغيرات أساسية في البناء والإدراك والسلوك،

وما يتبعها من متطلبات أساسية لكل ناحية من نواحي النمو التي تكوّن شخصية الفرد وتحدد سلوكه وعلاقاته.

- الكثير من مشكلات التعليم الثانوي نابعة مما يجري في المجتمع من أحداث وما يدور فيه من أفكار، وما يحدث فيه

من أزمات، وما يسوده من فلسفات، وما يطرأ عليه من تغيرات، وما يكتنفه من عوامل تؤثر في سياسته واقتصاده

وفكره ونظرة الاجتماعية.

- مرحلة عبور حيث يتصل التعليم الثانوي اتصالا وثيقا بما يسبقه وما يلحقه من مراحل تعليمية، تلك الصلة التي

تتطلب الدقة في تخطيط مناهجه ونشاطاته، بحيث تتناسب مع ظروف المتعلمين وروغباتهم، وتشبع احتياجات المجتمع.



- تمثل فترة الإعداد الجاد للتلميذ وبناء الأطر الفنية المتوسطة التي تحتاجها التنمية وتساهم بجدية في تحقيق الأهداف الرئيسية في المجتمع للرقى والتطور الحضاري<sup>1</sup>.

**3.3.3.5. أهداف التعليم الثانوي:** يهدف التعليم الثانوي بوجه عام إلى إكساب التلميذ شخصية سوية متزنة، تسمح له باجتياز مرحلة المراهقة بسلام، ويعد التحدي الحقيقي والأكبر الذي يواجهه التعليم الثانوي هو إيجاد الطرق الناجحة الكفيلة بإعداد التلميذ من مرحلة الطفولة والحياة المدرسية إلى الحياة الاجتماعية المتسمة بالنضج وكمال الشخصية<sup>2</sup>.

هذا الهدف العام لن يتحقق إلا عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية<sup>3</sup>:

- إكساب التلميذ المفاهيم العلمية الإنسانية وتسخيرها لخدمة المجتمع.
- تزويد التلميذ بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي.
- تطوير مهارات التلاميذ اللغوية وقدراتهم الأدائية وإعدادهم منهجيا ومعرفيا وتكنولوجيا.
- تزويد التلاميذ بالمهارات السلوكية والقيم.
- تنمية تقدير المسؤولية واحترام القانون والقيم.
- تكوين اتجاهات الشعور بالانتماء والقدرة على التكيف.
- تقدير نجاحات الإنسان وتحمل مسؤولية المواطنة، وإدراك المواقف والأحداث الدولية.

<sup>1</sup> فالوجي، محمد هاشم والقذافي، رمضان محمد : التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص122.

<sup>2</sup> بوظرة، كمال: عوامل التغيب المدرسي لدى تلاميذ التعليم الثانوي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2010/2011، ص123.

<sup>3</sup> بن يمين، سومية: تمثيلات تلاميذ التعليم الثانوي نحو التكوين المهني، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2017/2018، ص29.

- إكساب التلميذ خاصية التذوق الفني وتقدير الجمال.

- مساعدة التلميذ على معرفة ذاته وتقديره للآخرين.

**6. تعريف المدرسة:** تشغل المدرسة جزء كبيراً من حياة الطفل ابتداءً من سن الخامسة وما بعدها، وتؤثر المدرسة

على حياة الطفل في منعطفات عديدة، حيث تلعب دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية بعد الأسرة مباشرة

فيكتسب الطفل عن طريقها القيم والدعامات الأساسية لبناء ذاته وشخصيته، فيكتسب فيها قيم التعاون والإخاء

بين جميع طلابها، وكل القيم الفردية المتميزة مثل الشجاعة والبطولة والتفوق وحب الآخرين والأمانة والإخلاص

... الخ. كما تبث المدرسة في نفس الطفل القيم الوطنية مثل حب الوطن والانتماء والولاء التام له، والتفاني والتضحية

في سبيله، وهكذا فقد كانت المدرسة ولا تزال الوسيلة التي تلجأ إليها الدول والحكومات لبث القيم الجديدة سواء

بطريقة مباشرة أو عن طريق المقررات الدراسية مثل كتب التاريخ والتربية المدنية والتربية الدينية التي تتضمن ما تريده

الهيئات المشرفة على المنظومة التربوية من قيم لغرسها في نفوس الأطفال والشباب<sup>1</sup>، والمدرسة مؤسسة اجتماعية

أنشأها المجتمع لتلبية حاجة من حاجاته الأساسية، وهي تطبع أفرادها تطبيعاً اجتماعياً لتجعل منهم أفراداً صالحين في

المجتمع، وهي نقطة التقاء عدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة والمعقدة، هذه الأخيرة هي المسالك التي

يتخذها التفاعل الاجتماعي والقنوات التي يجري فيها التأثير الاجتماعي حسب كانط<sup>2</sup>.

فالمدرسة عند السوسيوولوجيين ليست فقط مجالاً ومكاناً لاكتساب المعرفة وتبادلها بين الأفراد الفاعلين، لكنها في

المقابل تمثل فضاءً سياسياً باعتبار المؤسسة المدرسية قد تبلورت بمجهودات جماعات داخلية متخصصة في مجال التربية

والتعليم وجماعات خارجية قد تكون من مجالات خارج التربية كالاقتصاد والإدارة والسياسة، وهذا طبعاً برعاية الدولة

<sup>1</sup> الضاني، شيرين حربي جميل: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في

قطاع غزة، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 88.

<sup>2</sup> بوسنة، عبد الوافي: "ماهية العولمة والمدرسة كمؤسسة اجتماعية"، مجلة العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005، ص 187-189.

المركزية ومن منظور استراتيجي<sup>1</sup>، ويرى "نوربير سيلامي" أن المدرسة عبارة عن مؤسسة تقدم تعليما جماعيا، فبالإضافة إلى أنه يتم اكتساب أدوات كالقراءة و وسائل المنطق التي تساعد على التفكير، فإنها بالموازاة مع ذلك تمنح الطفل الوسائل اللازمة لمجتمعه إذ تخلق له علاقات الزمالة، وهي لا تهدف فقط إلى نقل المعرفة والثقافة و لكنها تسعى أيضا إلى إدماج الطفل داخل الجماعة وجعله يتشارك مع أفرادها المعايير والقيم المتعارف عليها من خلال ملء وتعويض الفراغ الذي يكتسي ثقافة المحيط الأسري و ذلك بإعطاء جميع التلاميذ نفس الحظوظ في النجاح الاجتماعي<sup>2</sup>.

ويعرفها "فيرديناند بوسون" على أنها مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية. ويرى "شيمان" من جانبه أن المدرسة شبكة من المراكز والأدوار التي يقوم بها المعلمون والتلاميذ، حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الاجتماعية<sup>3</sup>، وينظر محمد منير مرسى إلى المدرسة من منظور تنظيمي حيث يقول: "يمكن النظر إلى المدرسة كمنظمة من ثلاث جوانب، وهي الجانب الإداري والمهني والاجتماعي، هذه الجوانب تتداخل فيما بينها ولا تنفصل"<sup>4</sup>. ويعرفها مولود زايد الطيب بأنها "تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم واضعا في الاعتبار المبنى والمعلم والكتب والمناهج التعليمية ووسائل الإيضاح، وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تتولى المدرسة مسؤوليتها"<sup>5</sup>.

<sup>3</sup> Marie ouru Bellat /agrés Van zanten: **sociologie de l'école**, Armond Colin, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 1999, p15.

<sup>4</sup> بن لوصيف، حورية: **التصورات الاجتماعية للمدرسة وعدم الاهتمام بالدراسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012، ص43.

<sup>1</sup> وطفة، علي أسعد والشهاب، علي جاسم: **علم الاجتماع المدرسي، بنوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية**، د د ن، ط1، 2003، ص16-17.

<sup>2</sup> مرسى، محمد منير: **المدرسة والتدريس**، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص55-56.

<sup>3</sup> الطيب، مولود زايد: **التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، د ب، 2001، ص79.

ويمكن القول بأن المدرسة هي ذلك الفضاء التربوي التكميلي الذي يقوم بإعطاء التربية الأسرية طابعاً علمياً منظماً، ويسمح للطفل بتكوين شخصية مجتمعية راقية نابعة من صلب المبادئ والمعتقدات التي يتسم بها هذا المجتمع<sup>1</sup>.

**تعريف إجرائي للمدرسة:** هي تلك المؤسسة التي أنشأها المجتمع الجزائري للقيام بعملية تنشئة الأفراد معرفياً ونفسياً ودينياً وخلقياً، وإعدادهم لأداء أدوارهم في المجتمع كمواطنين صالحين، تتم هذه التنشئة وفق برامج وخطط تتماشى والمبادئ العامة للسياسة التربوية للدولة الجزائرية، معتمدة أساليب وطرق عصرية ومتنوعة تراعي تنمية جميع جوانب شخصية الفرد، حتى يتمكن مستقبلاً من مواجهة التحديات المتزايدة والمتجددة باستمرار.

**7. نشأة المدرسة وتطورها:** تعود البدايات الأولى لنشأة المدرسة إلى العصور القديمة حيث امتازت بالبساطة لأن الحياة القديمة كانت بسيطة، وكان التعليم متعلقاً بأساسيات الحياة مثل الصيد والزراعة وصناعة بعض الأدوات اللازمة للصيد والعيش، وتعليم اللغة التي يتواصل بها الإنسان مع غيره من بين جنسه، ولم تكن المدرسة مؤسسة مستقلة، فالأسرة تقوم بكل الوظائف الدينية والاقتصادية والتربوية وغيرها، وعليه فقد ظهرت المدرسة البيئية، حيث يشرف الوالدان على تربية الأبناء وتعليمهم توفير متطلبات الحياة عن طريق الممارسة والتجربة، وذلك بصورة تلقائية من خلال مشاركة الأولاد ذكورا كانوا أم إناثا في النشاطات التي يقوم بها الآباء، مستعملين أسلوب الملاحظة والتقليد والمحاكاة، وكان كل ذلك يتم بصورة غير مقصودة، فلا الآباء كانوا يعون بأنهم يقومون بدور المعلم، ولا الأولاد كانوا يعون بأنهم يمارسون دور التلميذ، هذا إلى جانب ما يتعلمونه في بيئتهم من خلال اللعب<sup>2</sup>، لينتقل بعدها التعليم إلى مرحلة القبيلة كمدرسة، وهي المدرسة الثانية للطفل، وتعتبر مكملة لما تقوم به العائلة في المجتمعات البدائية، وكان التعليم يتم

<sup>4</sup> معبود، مريم: **المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2، 2013-2014، ص 11.

<sup>2</sup> يحيأوي، نجاة: "المدرسة وتعاضم دورها في المجتمع المعاصر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36، ص 60.

عبر مراحل، فيتعلم الطفل ممن هم أكبر منه سناً في القبيلة كشيخها أو كاهنها الذي يفسر للأبناء الظواهر الروحية والطبيعية بصورة يغلب عليها السذاجة وعلى نحو خرافي وأسطوري<sup>1</sup>.

وبعد تطور الحياة الاجتماعية والتحويلات التي عرفت المجتمعات القديمة وظهور الحضارات أصبح التعليم فيها مخصصاً لصفوة المجتمع من أبناء الملوك والحكام ورجال الدين والفلاسفة، أما في العصور الوسطى تحول نمط التعليم من خاصية تزيد من شيوخ الطبقة الحاكمة إلى نظام اجتماعي يمكن أن يساهم فيه المجتمع، وتقوم به مختلف دور العبادة والمؤسسات الدينية، أما في المجتمعات الإسلامية فكان المسجد أول مظهر للعبادة والتعليم، حيث انتشر التعليم وشمل كل فئات المجتمع على اختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم، يتم فيها حفظ القرآن وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيتعلم الأفراد معايير السلوك الفردي والجماعي، ويتمكنون من حل مشكلاتهم الأسرية والاجتماعية، ويخططون لحياتهم المستقبلية<sup>2</sup>، ثم تطورت المدرسة حتى صارت بالشكل الذي هي عليه الآن، حيث يتلقى التلاميذ في أماكن مخصصة للتعليم من طرف أشخاص مؤهلين للقيام بالعملية وفق برامج ومناهج معدة سلفاً، وتشرف عليها هيئة نظامية رسمية في الدولة ممثلة في وزارة التربية، وقد تكون المدرسة عمومية تابعة للدولة، وقد تكون خاصة يمتلكها أشخاص مرخص لهم من طرف وزارة التربية، والتي بدورها تتولى الوصاية على هاته المدارس في جانب البرامج والمناهج بما يتماشى والسياسة التربوية للدولة.

**8. وظائف المدرسة:** تقوم المدرسة الحديثة بوظائف عديدة تشمل جميع مجالات الحياة، ولعل هذه الميزة هي أهم ميزة تتصف بها مدرسة اليوم عما كانت عليه بالأمس، ولا يمكن أن نتصور أن المدرسة تقوم بوظيفة ما بصورة مستقلة عن وظيفة أخرى، وإنما الأصل أن المدرسة تقوم بوظائفها بشكل متكامل الجوانب حتى تغطي جميع جوانب ومتطلبات الحياة الاجتماعية في إطار ديناميكيها التاريخية، وتتلخص أهم الوظائف التي تقوم بها المدرسة في ما يلي:

<sup>1</sup> ناصر، إبراهيم: أسس التربية، ط2، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص171.  
<sup>2</sup> يحيواوي، نجات: "المدرسة وتعاضد دورها في المجتمع المعاصر"، مرجع سابق، ص61.

**1.8. وظيفة تعليمية:** تتمثل مهمة المدرسة في هذا الجانب في تعليم النشء المعارف و المهارات العلمية من خلال برامج ومناهج دراسية تواكب مقتضيات العصر ومتطلبات الحياة الاجتماعية المتغيرة باستمرار.

**2.8. وظيفة تربوية:** تتمثل في تربية النشء على الأخلاق والصفات الحميدة استنادا على مبادئ مستمدة من أصول وقيم المجتمع الحقيقية، والتي تتماشى و مقتضيات المدنية الحديثة المبنية على احترام الأشخاص والحريات والعيش في إطار الجماعة والالتزام بالقانون والتشريعات.

**3.8. وظيفة تراثية:** تتمثل في نقل التراث الثقافي للمجتمع من جيل إلى جيل والمحافظة عليه، مع ضرورة التواصل بين الأجيال ونقل الخبرات من الكبار إلى الصغار بشكل يتوافق وقدرات التلاميذ وبصفة تدريجية على مراحل.

**4.8. وظيفة نفسية:** تتمثل في الوصول بالتلميذ إلى الشعور بالأمن والطمأنينة، والإحساس بالراحة النفسية كما لو أنه في البيت، بمعنى تحقيق التوافق النفسي والاندماج داخل المجتمع المدرسي مما يسمح للتلميذ بالتعبير عما بداخله ويتيح له الإبداع وإبراز قدراته في مختلف المجالات.

**5.8. وظيفة تثقيفية:** تسمح للتلميذ باكتساب معارف ثقافية تتعلق بالثقافة المحلية والثقافة العالمية بطريقة تمكنه من الإلمام بثقافات متعددة المشارب، حتى يصبح قادرا على انتقاء ما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع والإيجاب فينهله منه، وما يضر به وبمجتمعه ويسيء إليه فيبتعد عنه.

**6.8. وظيفة اجتماعية:** تعد المدرسة بحق الوكالة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة للقيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال والناشئة، حيث تقوم بإعداد الأجيال الجديدة روحيا ومعرفيا وسلوكيا وبدنيا وأخلاقيا ومهنيًا، وذلك لتمكين الأفراد من اكتساب عضوية الجماعة والمساهمة في مختلف نشاطات الحياة الاجتماعية، وتعمل المدرسة اليوم على تحقيق

عدد كبير من المهام التربوية، منها تحقيق التربية الفنية المتمثلة في الرسم والموسيقى والأنشطة الفنية الأخرى، ثم التربية البدنية والتربية الأخلاقية، والروحية، والتربية الاجتماعية، وتحقيق النمو المعرفي، والتربية المهنية<sup>1</sup>.

**7.8. وظيفة سياسية:** تعد المدرسة مؤسسة للتنشئة السياسية، حيث يتمكن التلميذ فيها من اكتساب ثقافة سياسية، ويكتسب سلوكيات المواطنة من خلال ما يقوم به من نشاطات الغرض منها تربية النشء على قيم المواطنة في إطار التقيد بمبدأ الحق والواجب، ومن خلال ممارسة السلوك الحضاري الواعي ذي الصلة الوثيقة بالمواطنة الحقة.

**8.8. وظيفة اقتصادية:** تتمثل في تخرج إطارات وكفاءات في شتى مجالات سوق الشغل، حيث أن المدرسة تزود سوق العمل بالإطارات اللازمة لتسيير مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية، وكذا اليد العاملة المؤهلة في مختلف فنون الصناعات والأعمال والخدمات في المجال الاقتصادي والتجاري.

**9.8. وظيفة قيمية ودينية:** حيث تسعى المدرسة إلى المحافظة على منظومة القيم و العادات والتقاليد في المجتمع و استمراريتها، رغم ما تعانيه من تهديد في عالم متغير باستمرار، وذلك في إطار يتوافق مع المنظومة الدينية والعقائدية الخاصة بالمجتمع المحلي، محاولة بذلك خلق الانسجام بين المحافظة على خصوصيات المجتمع المتواجدة فيه وبين متغيرات العالم المعاصر.

**10.8. وظيفة تكنولوجية:** تتمثل في السعي إلى مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة، من خلال التحكم فيها وتزويد المتعلمين بالأساليب والتقنيات الحديثة، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار التكنولوجي والتقني، وتسخير كل ما أتيح لها من قدرات في خدمة التكنولوجيا والبحث التكنولوجي، مع استعمال التكنولوجيات و الوسائل الحديثة في التدريس والبحث.

<sup>1</sup> وطفة، علي أسعد والشهاب، علي جاسم: علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، مرجع سابق، ص34.

9. **سوسيولوجيا المدرسة:** لقد تطورت المدرسة من مجرد مكان بسيط يتلقى فيه الفرد المعرفة إلى كينونة رمزية معقدة، ومن ثم تحول دورها الوظيفي من عملية تعليم الإنسان إلى تشكيل وبناء شخصية الإنسان وبناء المجتمع، وإعادة إنتاجه حضاريا وإيديولوجيا، وتجاوزت هذه المؤسسة في آليات عملها واشتغالها حدود الاتجاه الواحد في بناء الإنسان إلى دوائر الاتجاهات المتعددة...، وتحولت المدرسة بذلك من ظاهرة تربوية بسيطة إلى ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد، وإزاء هذا التعقيد والتطور المذهل الذي عرفته المدرسة في علاقتها بالمجتمع بمختلف تكويناته وتفاعلاته، بدأ العقل السوسيولوجي يشد الرحال في طلب هذا التكوين الاجتماعي التربوي الفائق التعقيد، وبدأت الدراسات السوسيولوجية تتزايد بغرض الكشف عن الآليات والضوابط التي تحكم الحياة الداخلية للمدرسة، ومظاهر فعاليتها وعلاقتها التكوينية مع المجتمع والحياة<sup>1</sup>، فالمدرسة جزء ضروري ومتكامل مع النظام الاجتماعي ومستمر مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع...، فعندما لا تستطيع أي مؤسسة اجتماعية القيام بوظائفها على أحسن وجه، وحينما توجد أعمال يجب القيام بها دون أن توجد مؤسسات اجتماعية قائمة لتحقيق هذه الأعمال فإن المسؤولية تلقى على المدرسة، وعندما يقل دور الأسرة لانشغالها، أو حين لا تستطيع إمداد الطفل بالخبرة الآمنة المستقرة المشبعة بالعاطفة، فإننا نتوقع من المدرسة أن تحل محل الأسرة، وإذا ما أخفقت دور العبادة أو نقص دورها في تعليم القيم الأخلاقية والدينية فإن هذا العمل يفوض إلى المدرسة، وهكذا...، و من النادر في الوقت الحاضر أن نجد ميدانا من ميادين النشاط الإنساني لم تستدع المدرسة لتقديم مساعدة كبيرة له<sup>2</sup>.

هذا وتهتم سوسيولوجيا المدرسة بدراسة العلاقات والأدوار التربوية والجماعات التربوية في مختلف المجتمعات ضمن رؤية علمية موضوعية، بيد أن المدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية لا يمكن دراستها دراسة مستقلة، بل لها علاقة بالمؤسسات الأخرى كمؤسسة الأسرة، ومؤسسة الاقتصاد و المؤسسات الدينية، ومؤسسة الإدارة، والمؤسسات السياسية...، وعليه

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 7-8.

<sup>2</sup> يحيوي، نجات: "المدرسة وتعاضد دورها في المجتمع المعاصر"، مرجع سابق، ص 59.



فسوسيلوجيا المدرسة تعنى بوصف النسق التربوي في علاقته بالمجتمع، وتشخيص مختلف الاختلالات التي يعاني منها هذا النسق، مع إيجاد الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة على مستوى المؤسسة التعليمية من منظور سوسيلوجي<sup>1</sup>.

وتبني سوسيلوجيا المدرسة على مبدأين هما: الانسجام والمركزية، بمعنى أن المدرسة عليها أن تنسجم في وظائفها المختلفة والمتنوعة مع باقي المؤسسات الأخرى، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية، أو دينية، ويقصد الثاني أن المدرسة هي المركز المهم لتكوين أجيال المستقبل وتربيتهم وتأهيلهم ذهنيا ووجدانيا وحركيا<sup>2</sup>. ويرى عبد الكريم غريب بأن سوسيلوجيا التربية (المدرسة) تدرس التأثيرات الاجتماعية التي تؤثر في المستقبل الدراسي للأفراد، كما هو الشأن بالنسبة لهيكل المنظومة المدرسية، وميكانيزمات التوجيه، والمستوى السوسيوثقافي لأسر المتعلمين، وتوقعات المدرسين والآباء، وإدماج المعايير والقيم الاجتماعية من طرف التلاميذ، ومخرجات الأنظمة التربوية...، والبحث في نوعية الروابط القائمة بين المؤسسات التربوية المختلفة وبين باقي البنيات والأفراد الاجتماعية الأخرى، والوظيفة التي تقوم بها تلك المؤسسات داخل المجتمع، ومدى مساهمتها في تنشئة الأفراد<sup>3</sup>.

**10. المدرسة والتغيير الاجتماعي:** للمدرسة دورا بالغ الأهمية في إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع، حيث أن هناك علاقة طردية بين المدرسة والمجتمع، فكلما حاولت المدرسة تغيير نظامها وبث ديناميكية جديدة في أداؤها كلما أدى ذلك إلى إحداث التغيير في المجتمع والدفع به نحو التقدم، فلا يمكننا أن نتصور التغيير والتقدم في المجتمع في غياب المدرسة أو بعيدا عنها، والسبب في ذلك بسيط كونها جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العام.

وما أحوج مجتمعنا اليوم إلى المدرسة والتربية كأساس لعملية التغيير الاجتماعي، باعتبار أن الإنسان الفاقد للروح المغيرة ولقيم الفعالية وإرادة التغيير، تنبع مشكلته من داخل نفسه التي تحتاج إلى إعادة في التشكيل وتقوية للإرادة وتوظيف

<sup>1</sup> حمداوي، جميل: سوسيلوجيا التربية، منشورات حمداوي الثقافية، تطوان، المغرب، ط1، 2018، ص25.  
<sup>2</sup> سبرطعي، مراد: المقاربة الغربية للظاهرة التربوية، دراسة نقدية لأبرز المداخل النظرية في علم اجتماع التربية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص41.  
<sup>3</sup> غريب، عبد الكريم: المنهل التربوي، ج2، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط2006، ص864.

للقيم وبث لروح التغيير، وما مشكلة المجتمع اليوم إلا مشكلة تربوية تتعلق بالفرد الذي هو في حاجة إلى تجديد روحي ودفع سلوكي فعال يهيئه للإصلاح وإحداث التغيير<sup>1</sup>.

إن إدراك طبيعة العلاقة التربوية وعمليات التفاعل التربوي، أمر مرهون إلى حد كبير بإدراك جدل العلاقة القائم بين هذه المؤسسات والحياة الاجتماعية، بما تشتمل عليه هذه الحياة من أنظمة وأنساق وفعاليات اجتماعية واسعة التنوع، فالمؤسسات التربوية كما يرى " دوركايم " صورة مصغرة للمجتمع الكبير الذي أنتجها، وهي بذلك تحمل خصائصه وسماته الأساسية، وبالتالي فإن وظائف هذه الأنظمة لا تخرج عن كونها أداة المجتمع في الاستمرار والديمومة وفقا لقوانين وجودها الخاصة<sup>2</sup>، وديمومة المجتمع واستمراره لا تعني بتاتا بقاءه في حالة ثبات فيما يتعلق بديناميكته وسيرورته في إطار مواكبة التطورات والتغيرات الاجتماعية الحاصلة على المستوى المحلي وعلى الصعيد العالمي كون هذا المجتمع هو جزء من المجتمع الإنساني ككل، ومما لا شك فيه أن المدرسة بوصفها مجتمعا مصغرا كما ذكرنا آنفا، هي حاملة لواء التغيير والمضي نحو التقدم ومواكبة التغييرات التي تحدث في كل مجالات الحياة، حتى لا أقول بان المدرسة هي الأداة الفعالة وهي مصدر كل تغيير، فالمدرسة هي التي تزود المجتمع بالعنصر البشري الذي يقود عملية التغيير والتقدم.

بعد ظهور الثورة الصناعية وتطور المدن والثورة التكنولوجية، ومع خروج المرأة للعمل مما ترتب عنه تطور في وظيفة الأسرة، أصبحت الحاجة ماسة إلى انتشار المدرسة باعتبارها من أهم سبل إعداد الناشئة من الأطفال والشباب، ثم بدأ الاتجاه الديمقراطي في السريان بين المجتمعات والشعوب، مما أدى إلى بروز مفاهيم ومبادئ جديدة انعكست على المدرسة حول إزالة الفوارق والحواجز بين الطبقات الاجتماعية في التعليم، وحق التعليم ومجانيته لكل مواطن وتكافؤ الفرص للجميع، كما تنوعت وتعددت مشكلات المجتمعات الحديثة وانعكست على المدرسة، فتأثرت بذلك الحياة المدرسية والعملية التعليمية، ولم تعد الوظيفة الاجتماعية للمدرسة تقتصر على إعداد متعلمين لممارسة متطلبات

<sup>1</sup> أنوار، محمود علي: "دور التربية في التغيير الاجتماعي"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد السادس، العدد 12، 2012م/1433هـ، د ص.

<sup>2</sup> وطفة، علي أسعد والشهاب، علي جاسم: علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، مرجع سابق، ص 105.

المجتمع، بل امتدت إلى مقابلة الاحتياجات ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الطلاب وفاعلية التعليم، وأيضا على الحياة المدرسية والمجتمع كذلك<sup>1</sup>، كما أن ما يميز المدرسة عن غيرها هو ما لها من تنظيم اجتماعي رسمي يجعلها ذات خصائص ثقافية اجتماعية تنفرد بها عن الأسرة أو أي مؤسسة أخرى، والمدرسة مطالبة اليوم بأن تقوم بكل شيء لا تستطيع الأسرة القيام به، فهي مطالبة بإعداد الإنسان الكامل، وأن تكون مسؤولة عن التربية الأخلاقية والعقلية والبدنية، ومن جهة أخرى يراد لها أن تكون البوابة الأساسية للدخول في سوق العمل والحراك الاجتماعي<sup>2</sup>.

**11. المدرسة وبناء الوعي السياسي:** تقوم المدرسة بوظيفة أساسية هي جزء من التراث التربوي والبيداغوجي في المجتمع، وعليه فالتربية عموما " تعتبر إحدى الوظائف المهمة للوعي وشرطا ضروريا لاستمرارية الحياة الاجتماعية، فهي التي تنقل الأفكار والرؤى النظرية والتقنية والمهارات من جيل إلى جيل"<sup>3</sup>.

وتقوم المدرسة بعدة أدوار تؤكد على خاصيتها الاجتماعية، فهي من ناحية تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، ولا تطرح النظام الاجتماعي للسؤال، ومن ناحية أخرى قد تستخدم كقوة للتغيير<sup>4</sup>، والمدرسة تمكن الطفل من إدراك ذاته ومحيطه، وتساهم في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي بمثابة مجتمع مصغر يعيش فيه التلميذ، ومن خلالها يوفق بين نفسه كفرد، وبين المجتمع الذي يعيش فيه، ويندمج معه، ويتدرب في هذا المجتمع الصغير (المدرسة) على العمل الجماعي، وتحمل المسؤولية والمشاركة، والالتزام بالقانون وإدراك معنى الحق والواجب، يعي كل هذا في إطار أساسه النظام والتربية، وتلعب شخصية المعلم دور المرجعية الحقيقية ومصدر المعرفة والسلطة التي يجب طاعتها، والمثل الأعلى الذي يتمثله الطفل، لذا يجب أن تتسم شخصية المعلم بالتوازن النفسي والعقلي، والأخلاق الفاضلة إلى جانب كونها مصدر العلم والمعرفة والانفتاح الثقافي...، فتلاميذ اليوم هم قادة ميدانيون مؤثرون في الحياة الاجتماعية مستقبلا،

<sup>1</sup> يحيوي، نجاة: "المدرسة وتعظم دورها في المجتمع المعاصر"، مرجع سابق، ص 64.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 65-66.

<sup>3</sup> بورديو، بيار نقلا عن سالم، علي: "الوعي بين الفرد والجماعة"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 74-75، 1990، ص 80.

<sup>4</sup> قصير، مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة، مرجع سابق، ص 77.

الأمر الذي يقتضي توعيتهم وتبصيرهم بحقوق الإنسان وترسيخها فيهم سلوكا وعملا، قبل أن يعرفوها كمبادئ وأنظمة بصورة نظرية قابلة للتطوير والتحسين، والمدرسة هي الركيزة لترسيخ تلك القيم<sup>1</sup>، ومنذ نشأتها وعبر مناطق كثيرة من العالم كانت ولا تزال المدرسة تمثل دوما المؤسسة المثلى لصراع مختلف التيارات والأفكار الناشئة عن التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، فقد شهد عقد الستينيات من القرن الماضي حركات احتجاجية عالمية كانت المدارس والجامعات مسرحا لها ومثلت نموذجا للوعي اتجاه قضايا إنسانية، حيث تمحورت في أمريكا حول حرب فيتنام، وتوجهت في أوروبا إلى التنديد بالتفاوت الطبقي والاجتماعي، ومن ذلك فإن القراءة السوسيولوجية لهذه الأحداث وغيرها تقودنا إلى الإقرار بأن المدرسة تستوعب القضايا الناشئة داخل المجتمع وتتفاعل كمؤسسة إنتاج فكري مع مختلف التطورات المتلاحقة<sup>2</sup>، وما نعيشه اليوم من وعي اجتماعي وديناميكية في بلادنا وفي مختلف دول العالم بمشاركة وتأطير منتوج المدارس وفي مختلف مجالات الحياة، إلا دليلا على أن المدرسة مؤسسة محورية فعالة في حياة المجتمعات الإنسانية لا يستطيع المجتمع الاستغناء عنها، بل لا يمكن له أن يلتمس وجوده إلا بوجودها، وكيانه ليس له معنى بدونها.

وتهدف المدرسة إلى تلقين الطفل أساسيات وتقنيات مجتمعه وتساعد في الحصول على المعايير الثقافية والقيم السائدة في مجتمعه من خلال المناهج الدراسية، ومن خلال منظومة القواعد التي تنظم الحياة المدرسية. فالطفل في بداياته الأولى للدراسة يتعلم ضرورة طاعة الأوامر، وأنها شرط أساسي للنجاح. هذا إضافة إلى تكوينه العلمي في مجالات معرفية مختلفة، كما تمكنه المدرسة من الاعتياد على القيام بالواجبات، والمطالبة بحقوقه بطرق حضارية.

ومعلوم أن المدرسة هي وسيلة من بين مجموعة وسائل يستعملها المجتمع لتكوين أفراده وتنشئتهم وفق الغايات المرجوة ووفق التوجه العام للمجتمع والدولة، بالاعتماد على أشخاص ذوي كفاءة ومدربين للقيام بعملية التدريس وفق غايات

<sup>1</sup> الحسين، أسعد بن ناصر بن سعيد: "مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية"، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، الجزء 2، يناير 2017، ص 277-278.

<sup>2</sup> قصير، مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة، مرجع سابق، ص 77.

وتوجهات معينة كما ذكرنا سالفًا، ووفق توقيت زمني أسبوعي، حيث تمتد الدراسة لعدة سنوات من سن الخامسة إلى سن التاسعة عشر، لينتقل بعدها الطفل إلى الدراسة الجامعية. فهذه السنوات جوهرية في تنمية الذات السياسية والوعي السياسي<sup>1</sup>.

فالمدرسة تلعب دورًا حيويًا في عملية التنشئة السياسية بعد الأسرة مباشرة، فهي تساعد الطفل على اكتساب القيم والدعامات الأساسية لبناء ذاته وشخصيته، حيث يكتسب الطفل في المدرسة القيم الجماعية كالتعاون والإخاء وحب الآخرين، والقيم الفردية كالشجاعة والبطولة والتفوق والأمانة... الخ.

كما يكتسب فيها كذلك القيم الوطنية المتمثلة في حب الوطن والانتماء الكامل له والولاء لزعمائته والتفاني والتضحية في سبيله، وهكذا فقد كانت المدرسة ولا تزال الوسيلة التي تلجأ إليها الحكومات والمجتمعات لبث القيم الجديدة<sup>2</sup>.

**12. المدرسة وبناء المواطنة:** فرضت المدرسة نفسها وبامتياز كمؤسسة اجتماعية تعنى بمهمة التنشئة الاجتماعية في المقام الأول، شأنها شأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى إضافة إلى مهمة تلقين المعارف والعلوم، كل هذا في إطار من التنظيم والقوانين<sup>3</sup>، فهي تعد مؤسسة اجتماعية وتربوية مصغرة ضمن المجتمع الأكبر، تقوم بتربية المتعلمين تربية شاملة، وتأهيلهم بغية الانصهار في المجتمع تكييفًا واندماجًا وتأقلمًا، أي أن المدرسة كما يراها - إيميل دوركايم - ذات وظيفة سوسولوجية وتربوية هامة، بمعنى أنها بمثابة فضاء مؤسسي عام، تقوم بالرعاية والتربية والتهديب والإصلاح، والسهر على التنشئة الاجتماعية، وتكوين المواطن الصالح<sup>4</sup>.

<sup>2</sup> ناصر زين العابدين، أحمد وليلى، عيسى أبو القاسم: مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص159.

<sup>1</sup> الضاني، شيرين حربي جميل: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص88.

<sup>3</sup> بلعالية، محمد: المواطنة وتمثلاتها لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي، مرجع سابق، ص90.

<sup>4</sup> حمداوي، جميل: سوسولوجيا التربية، مرجع سابق، ص50.

وتعرف التربية على المواطنة على أنها عملية إنسانية تربية تهتم بإعداد المواطن، وتأهيله للعيش في وطنه حاملاً لقيم المواطنة وملماً بما له من حقوق وما عليه من واجبات، فالتربية على المواطنة لا تتوقف على مجرد تعليم الحقائق والمعارف المتعلقة بمؤسسات الدولة أو نظام الحكم، أو ما يتعلق بالوطن من مشكلات وعلاقات خارجية، وإنما تتضمن كذلك اكتساب المتعلم لقاعدة عريضة من المهارات والاتجاهات والولاءات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بممارسة الفرد لحقوق وواجبات المواطنة، إضافة إلى ترجمة تلك المعارف والمفاهيم إلى ممارسات فعلية<sup>1</sup>.

فالمواطنة من أهم القيم التي تعمل المدرسة على تنميتها وتعزيزها، وفي المدرسة يكتسب التلميذ المهارات والكفاءات التي تؤهله لأن يكون مواطناً صالحاً وفق القيم والمعايير التي يحددها المجتمع، والتي يعكسها المنهاج الدراسي في شكل أهداف ترسم صورة المواطن المتعلم أو تربية المتعلم على المواطنة، نجد تطبيقاتها في المقررات والبرامج، والكتب المدرسية والأنشطة التربوية والعملية للتدريب على سلوكيات المواطنة داخل المدرسة نفسها، فلا يكفي أن يعطى التلميذ معارف نظرية عن المواطنة دون أن يلاحظها أولاً في حياته المدرسية، وفي تعاملاته مع الفاعلين التربويين من إدارة وأساتذة، ويمارس حقه في التعبير عن آرائه وأفكاره بكل حرية واحترام، ويشارك في الحياة المدرسية، باعتباره طرفاً وشريكاً، له حقوق وعليه واجبات<sup>2</sup>. كما أن النظام السياسي في أي دولة يرمي علاقة الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم بالنظام الحاكم، فكل مجتمع هو في حاجة إلى حكم سياسي يصون بنيته ويرعى مصالحه ويشرف على أموره، والخطأ في أن يفصل بين الإنسان وسياسة أمور بلده ورعاية شؤونه والمساهمة في إعلاء شأنه خصوصاً في إجراء الرقابة المباشرة على من يشوش أمره، هذه الرقابة تنظمها القوانين الأساسية في كل بلد بأن تجعل لكل أمة من يرمي شؤونها تحت مراقبة سلطة منبثقة عن المواطنين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قصير، مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة، مرجع سابق، ص75-76.

<sup>2</sup> بلعالية، محمد: المواطنة وتمثلاتها لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي، مرجع سابق، ص92.

<sup>3</sup> قصير، مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة، مرجع سابق، ص76.

**13. المدرسة والتحديات:** أصبح جليا اليوم أن المدرسة تواجه تحديات جسام اجتماعية وثقافية وقيمية، إضافة إلى ما تواجهه من تحديات العولمة والمعلوماتية، يضاف إلى ذلك ما تعانيه من جهود قوى عكسية وهي بمثابة معاول هدم تحدد رسالتها ومهمتها التنويرية في تربية النشء الصالح.

إن النظام التربوي الذي نستطيع أن نحافظ به على هويتنا ومكانتنا في عصر العولمة هو النظام الذي يعمق في الشباب – باعتباره مستقبل الأمة – الهوية ويغرس الانتماء والولاء للأمة والدين، ومن خلال التعليم يستطيع أن يخرج نجبا فكرية مستنيرة متمسكة بقيمها، تبني الأمة حضاريا وترسخ ثوابتها، نجبا تستطيع أن تفتح على الفكر العالمي انفتاح محاور وليس انفتاح التابع أو الرفض<sup>1</sup>. وبالنظر إلى التحولات التي طرأت على المجتمعات اليوم في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتطور في المجالات العلمية والمعرفية والتكنولوجية، مع تطور وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، أصبح لزاما على المدرسة مواكبة هاته التحولات والتطورات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال كسب العديد من الرهانات ولعل أهمها<sup>2</sup>:

**1.13. تعليم ذو جودة:** وهو أبرز ما يواجه المدرسة الحديثة من خلال ما يطلق عليه المدرسة الفعالة المرتبطة بمعايير ومواصفات الجودة و أنظمة ضمانها، الأمر الذي حتم على المدرسة تطوير أدائها ورفع من كفاءتها الإنتاجية وزيادة فاعليتها، حتى تستجيب لمعايير ومتطلبات الجودة.

**2.13. التطورات التكنولوجية المتسارعة:** هذه التطورات فرضت على المدرسة إحداث تغييرات جوهرية في طرائق ووسائل التعليم، وإعادة النظر في استراتيجيات التعليم والتعلم بشكل يسمح بالانفتاح بالمبتكرات التكنولوجية، وتوظيف التقنيات الحديثة، للوصول إلى المعلومات بسرعة وسهولة واقتصاد الوقت والجهد، وتعزيز التواصل الفعال بين أطراف العملية التعليمية على نحو كفاء وفعال ( المدرسة الذكية ).

<sup>1</sup> الأسعد، محمد مصطفى: مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية، مطبعة العلوم، لبنان، د س، ص 185-187.

<sup>2</sup> إحسان، سالم (2016)، التحديات التي تواجه المدرسة في القرن الواحد

والعشرين: [https://ehsansalem.wordpress.com/page/2/\(consulté:le 03/10/2018\)](https://ehsansalem.wordpress.com/page/2/(consulté:le%2003/10/2018)).

**3.13. متطلبات الحياة وسوق العمل:** فرضت التحولات الحاصلة انعكاسات حقيقية على متطلبات الحياة وسوق العمل، حيث صار لزاما على المدرسة تخريج كفاءات قادرة على ممارسة الحياة العملية في عالم متجدد باستمرار في مجال معطيات ووسائل الإنتاج ونظم العمل، هذه الكفاءات قابلة للتأقلم مع مجتمعات تسودها عولمة الثقافة واقتصاد السوق والتجارة الدولية القائمة على المنافسة والهيمنة والاحتكار.

**4.13. الانفتاح ومواجهة الانغلاق الفكري:** الانغلاق والجمود الفكري سببان يفقدان المدرسة القدرة على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية ومواجهة المستجدات مما يستوجب تحويل البيئة التعليمية في المدرسة من بيئة مغلقة إلى بيئة مفتوحة معتمدة على التواصل الفعال مع المجتمعات والقطاعات المحيطة بالمدرسة، وإشهار مصادر التعلم المتنوعة محلية كانت أو عالمية، وتقبل الأفكار الجديدة التي تسهم في إدارة عملية التطوير النوعي للتعليم وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي.

**5.13. العولمة الثقافية:** والتي تعني توحيد الأفكار والقيم العالمية وأنماط السلوك الإنساني وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير فضاء واسع للفهم المتبادل وإقرار السلام العالمي. لكن كل ذلك يجب أن يتم في إطار حوار الحضارات وتبادل الثقافات، وليس بمفهوم الذوبان والانصهار في الثقافة والهيمنة الأمريكية والغربية، و هذا بغرض إعداد المواطن للعيش في عالم يسير نحو التجانس، ونحو ترسيخ مفهوم المواطنة العالمية (الكونية)، مع ترتيب الأولويات الثقافية فكرا وتطبيقا، مع الإيمان بالأصالة الثقافية للمجتمع والأمة والمحافظة على هويتها، والحرص على إنشاء جيل متفتح على الحضارات الإنسانية انفتاحا عقليا واعيا، ومتشعبا بالقيم الإنسانية الرفيعة، و مستعدا لمواجهة كل ما يهدد استقرار المجتمع و أمته.



**6.13. الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وثقافة التسامح:** وهذا من خلال قيام المدرسة بإدخال مفاهيم وقيم

جديدة في النظام التعليمي تتعلق بالالتزام بمبادئ وحقوق الإنسان وحرية التعبير واحترام الآخر، وإزالة كل أشكال

التعصب والتمييز القائم على الدين والمعتقد، ومحاربة التمييز العنصري بجميع أشكاله.

**7.13. انفتاح المدرسة على المجتمع:** مع قبول النقد البناء والرقابة الاجتماعية عليها، لتحسين كفاءتها الإنتاجية

وتحقيق الأهداف والغايات المسطرة.

### خلاصة:

كخلاصة للفصل نشير إلى أن التعليم الناجح والمدرسة النوعية مفتاح أي تقدم في المجتمع، فنجاح المجتمع بنجاح

المدرسة وفشلها بفشلها، وعلى هذا الأساس ينبغي على الدولة الجزائرية أن تتعهد نظامها التربوي باستمرار ومن خلاله

المدرسة، كأساس نهضة المجتمع الجزائري خصوصا والمجتمع العالمي عموما لا تتم إلا بتوفر قدر كافي من الوعي السياسي

والاجتماعي لدى أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم، فوعي الأفراد يزداد وينمو بازدياد مستويات التعليم وبقوة

وعصرنة المنظومة التربوية في المجتمع، والمدرسة الناجحة اليوم هي القلب النابض في المجتمع المعاصر، لأنها تتمكن من

مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم وبشكل مستمر خصوصا مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده عالمنا اليوم.

# الفصل الخامس

## الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تمهيد

1. المنهج المستخدم
2. أداة الدراسة الميدانية
3. عينة الدراسة الميدانية وتوزيعها.
4. مجتمع البحث وتعداده
5. المجال الزمني للدراسة الميدانية.
6. المجال المكاني للدراسة الميدانية.
7. الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة الميدانية.

**تمهيد:**

يعد الجانب المنهجي جانبا مهما في الجزء الميداني في أي دراسة علمية، والذي من خلاله يمكن للباحث عرض الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة في جمع وعرض بيانات الدراسة، والطريقة التي يتم من خلالها تحليل معطيات الدراسة إلى جانب المناهج والأساليب والتقنيات المستخدمة لإعطاء تفسيرات علمية موضوعية للإجابة على الأسئلة المطروحة، لذا كان لزاما علينا عرض كل هذه الخطوات والإجراءات.

**1. المنهج المستخدم:**

تختلف المناهج المستخدمة في الدراسات والأبحاث العلمية حسب طبيعة موضوع الدراسة، ويعرف المنهج على أنه "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف"<sup>1</sup>، وبصفة عامة يعتبر المنهج الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على الأسئلة التي تثيرها الإشكالية موضوع البحث، فهو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين، إنه الجواب عن السؤال: كيف يمكن حل أو معالجة الإشكالية المطروحة<sup>2</sup>.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا المنهج الوصفي الذي ارتأينا أنه يناسب موضوع دراستنا، والمنهج الوصفي أكثر المناهج ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سيماته، ويأتي على مرحلتين، الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تحوي بدورها على ثلاث خطوات هي: تلخيص تراث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع البحث، والاستناد إلى ذوي الخبرة العلمية والعملية بموضوع الدراسة، ثم تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة

<sup>1</sup> أنجرس، موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، ط2، 2008، ص98.

<sup>2</sup> لؤي، عبد الفتاح وحمزاوي، زين العابدين: **الوجيز في مناهج البحث العلمي وتقنياته**، مكتبة القادسية، وجدة، المغرب، 2012، ص05.

وتلقي الضوء عليها، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص والوصف وذلك بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها تحليلًا يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها<sup>1</sup>.

2. أداة الدراسة الميدانية: اعتمدت الدراسة تقنية الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات، والاستمارة "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية"<sup>2</sup>.

وقبل اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية، تم توزيع استمارة أولية وبعد استرجاعها تبين لنا أن بعض الأسئلة لم يتمكن بعض أفراد العينة من الإجابة عليها، الأمر الذي أدى بنا إلى تعديل بعض الأسئلة وإعادة صياغة البعض منها، كما تم حذف بعض الأسئلة التي بدت لنا صعبة الاستيعاب للتلميذ، وكذا عدم الجدوى منها بعد عرضها على بعض الأساتذة، ليستقر الأمر على صياغة الاستمارة في صورتها النهائية، والتي اشتملت على (36) سؤالاً<sup>3</sup>.

وتضمنت الاستمارة المحاور التالية:

**المحور الأول:** خاص بالبيانات الأساسية للمبحوثين.

**المحور الثاني:** يشمل المعرفة والتنشئة السياسية للمبحوثين.

**المحور الثالث:** يشمل مصادر الوعي السياسي للمبحوثين.

**المحور الرابع:** يشمل دور المدرسة في تشكيل الوعي السياسي وإعداد المواطن الصالح.

<sup>1</sup> قاسم، محمد محمد: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1999، ص60.

<sup>2</sup> أنجرس، موريس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص204.

<sup>3</sup> أسئلة الإستمارة تم اقتباس بعضها من دراستين سابقتين هما: دراسة للباحث محمد الحورش بعنوان الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني (مرجع سبق ذكره)، ودراسة للباحث بلعالية محمد بعنوان المواطنة وتمثلاتها لدى تلاميذ الثالثة ثانوي (مرجع سبق ذكره)، مع تعديل بعض الأسئلة وتكييفها حسب موضوع الدراسة.

3. عينة الدراسة الميدانية وتوزيعها:

### 3.1. عينة الدراسة وخصائصها:

العينة (sample): هي جزء من مجتمع البحث أو الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزءاً من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، فالعينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصاً، كما قد تكون أحياء أو شوارعاً، أو غير ذلك<sup>1</sup>.

وتشمل عينة دراستنا تلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي لمختلف الشعب، وتم اختيار هاته الفئة لتقاربها في الخصائص فيما يتعلق بالشعب والسن والمرحلة العمرية، وتم اختيار مجموعة من الثانويات من مناطق مختلفة بولاية غليزان بطريقة قصدية، حيث تتوزع هذه الثانويات على معظم نواحي الولاية، كما تتضمن العينة تلاميذ من مناطق حضرية ومناطق ريفية.

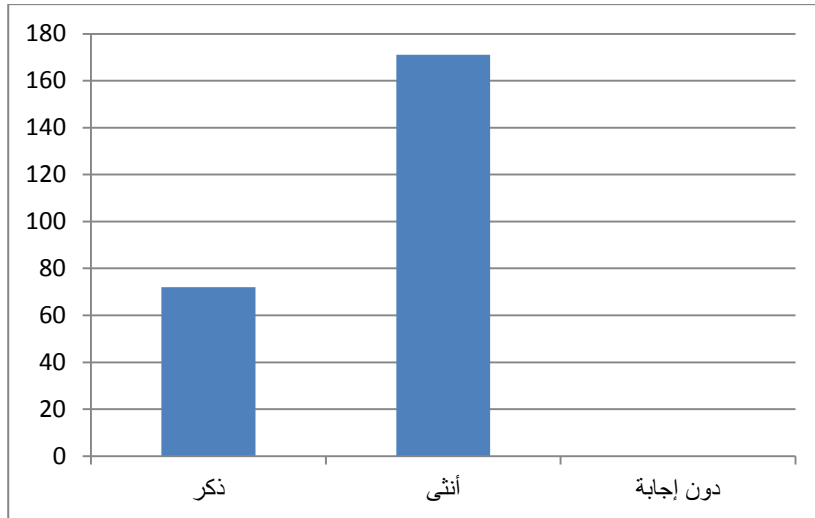
تم توزيع 300 استمارة واسترجع منها 243 استمارة وبعد معاينتها استقر مجموع العينة 243 تلميذ.

### 3.2. توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
29.6%	72	ذكر
70.4%	171	أنثى
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 01: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

<sup>1</sup> عيشور، نادية سعيد وآخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، د ط، 2017، ص 228.



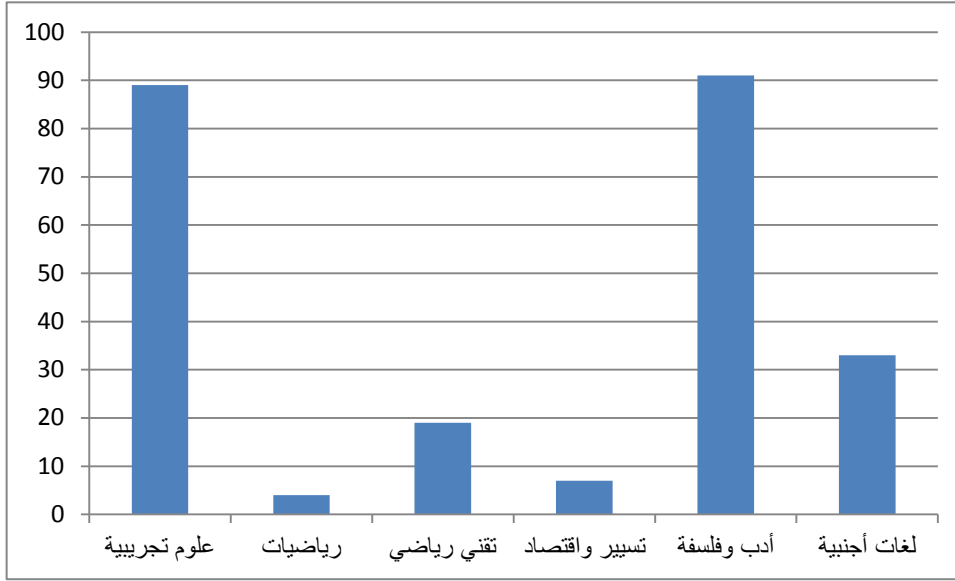
شكل 01: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس، ويلاحظ تفوق نسبة الإناث على نسبة الذكور بفارق كبير في حدود 40% وهي نسبة جد معتبرة إلا أنها نسبة تتوافق مع ما هو موجود في مجتمع البحث، وهذا يعطينا صورة واضحة حول تدرس الإناث الذي هو في تطور مستمر مقارنة مع ما كان عليه سابقا، وهذا مؤشر على التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري الذي كان في وقت ليس بالبعيد ضد فكرة تدرس البنات خصوصا في المناطق الريفية.

### 3.3. توزيع أفراد العينة حسب شعبة الدراسة:

النسبة المئوية	التكرار	الشعبة
36.6%	89	علوم تجريبية
1.6%	4	رياضيات
7.8%	19	تقني رياضي
2.9%	7	تسيير واقتصاد
37.4%	91	آداب وفلسفة
13.6%	33	لغات أجنبية
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 02: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الشعبة



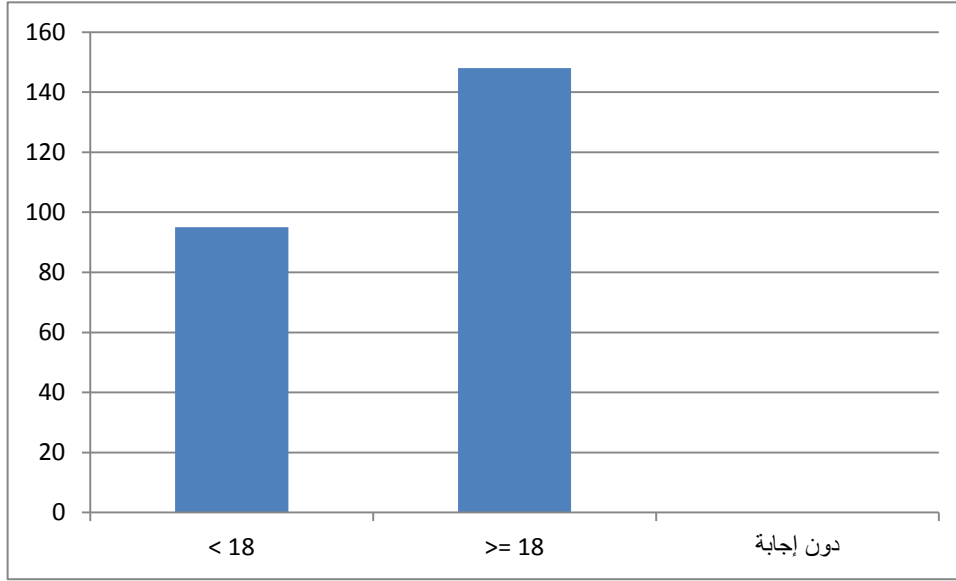
شكل 02: توزيع أفراد العينة حسب شعبة الدراسة

شملت عينة الدراسة جميع الشعب الموجودة في التعليم الثانوي والمقررة من طرف وزارة التربية الوطنية، ويلاحظ ارتفاع النسبة في شعبي الأدب والفلسفة والعلوم التجريبية، وانخفاضها في شعبي الرياضيات والتسيير والاقتصاد، وللعلم فإن طبيعة التوجيه الخاضع لتنظيم تربوي خاص وفق إجراءات معينة وأهداف التخطيط التربوي، يوحى إلى حد ما إلى التوافق مع مؤشرات العينة من حيث أن هناك شعب كثيرة الانتشار وشعب قليلة الانتشار في الثانويات.

#### 4.3. توزيع أفراد العينة حسب السن:

النسبة المئوية	التكرار	السن
39.1%	95	< 18
60.9%	148	>= 18
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 03: يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن



شكل 03: توزيع أفراد العينة حسب السن

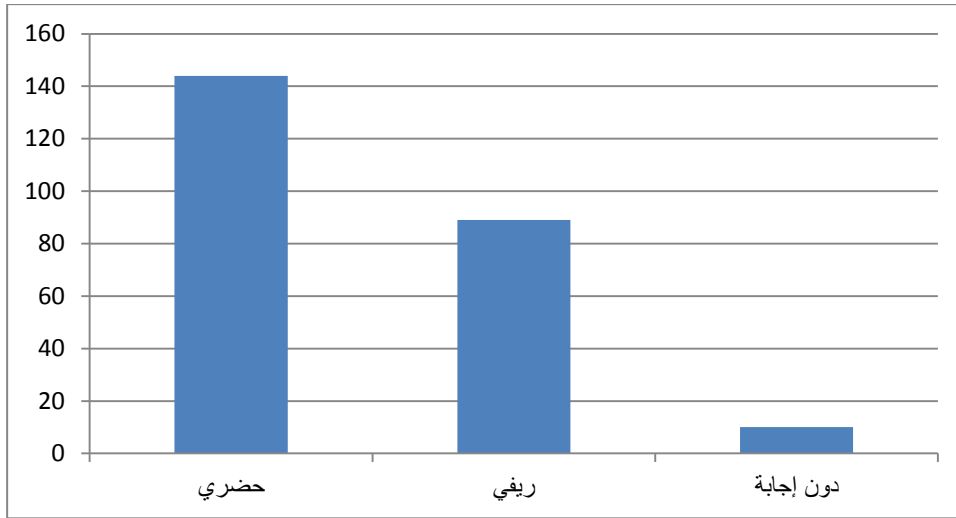
يتوزع أفراد العينة حسب السن إلى فئتين، فئة أقل من 18 سنة شملت 39.1% من أفراد العينة، وفئة أكبر أو يساوي 18 سنة شملت 60.9% وهي النسبة الغالبة في العينة، واختيار هاتين الفئتين كان لاعتبارات بحثية تتعلق خصوصاً بالسن القانوني للانتخاب واقتناء بطاقة الناخب هذا إلى جانب اعتبارات أخرى.

### 5.3. توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن (الإقامة):

النسبة المئوية	التكرار	مكان الإقامة
59.3%	144	حضري
36.6%	89	ريفي
4.1%	10	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 04: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة





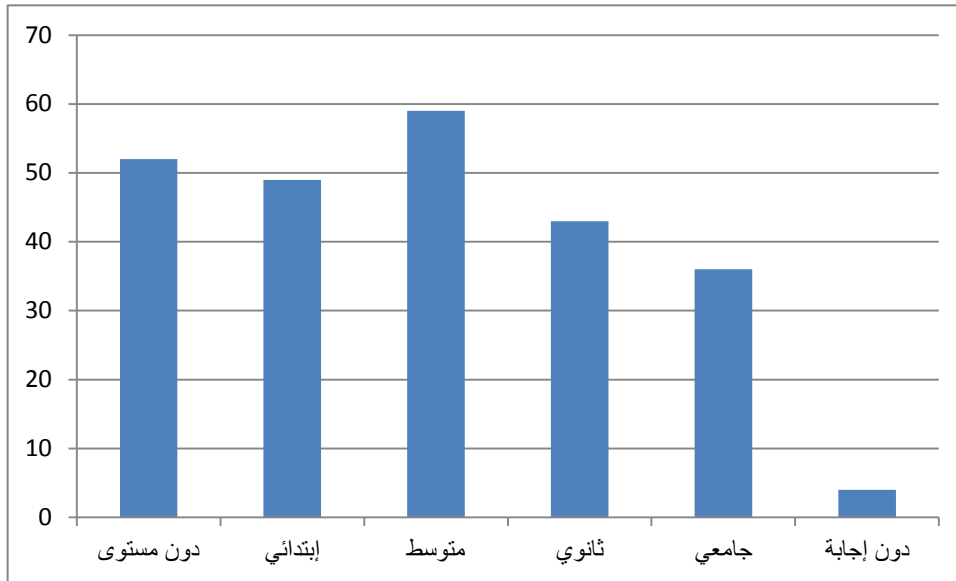
شكل 04: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

يتبين من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من المبحوثين يقطنون بمناطق حضرية 59.3 %، و 36.6% يقطنون مناطق ريفية، وامتنع 4.1 % من المبحوثين عن التصريح بمكان إقامتهم. ونتائج الجدول مؤشر على التحول في المجتمع الجزائري من ناحية التوزيع العمراني حيث يتركز أغلب السكان في المناطق الحضرية وذلك نتيجة النزوح نحو المدن إلى جانب توفر الشروط الملائمة للحياة في المدينة، هذا إضافة إلى التحولات على مستوى ذهنيات الأفراد، وعلى مستوى البنيات الاجتماعية مع ظهور العائلة النووية وزوال العائلة الموسعة والتحول في طبيعة العمل وازدياد عدد المتعلمين وتنامي الوظائف، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص التمسك بالأرياف والتحول نحو الحضر.

### 6.3. توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للوالدين:

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي للأب
21.4%	52	دون مستوى
20.2%	49	ابتدائي
24.3%	59	متوسط
17.7%	43	ثانوي
14.8%	36	جامعي
1.6%	4	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 05: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب

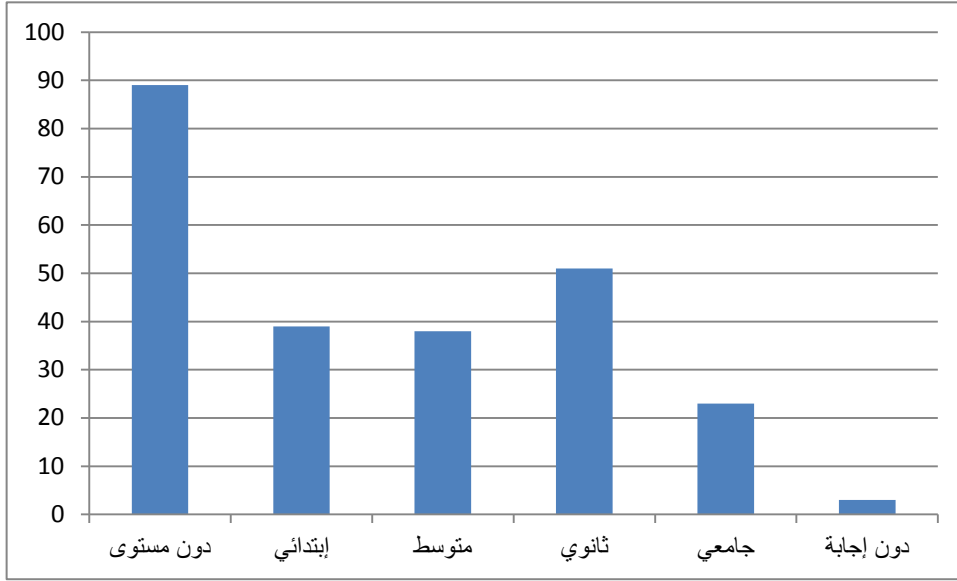


شكل 05: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب

يتضح من الجدول أن فئة معتبرة من أفراد العينة لها مستوى تعليمي بما يعادل نسبة 78.60%، مع وجود كل أطوار التعليم و بنسب متفاوتة حسب كل طور تعليمي وذو مستوى المتوسط هي أكبر نسبة، تليها نسبة ذوي الطور الابتدائي، ثم الطور الثانوي، مع نسبة مقبولة من ذوي المستوى الجامعي، مع التنبيه إلى وجود فئة واسعة من الآباء دون مستوى تعليمي.

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي للأب
36.6%	89	دون مستوى
16.0%	39	ابتدائي
15.6%	38	متوسط
21.0%	51	ثانوي
9.5%	23	جامعي
1.2%	3	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 06: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب



شكل 06: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم

يلاحظ من الجدول أن نسبة معتبرة من الأمهات لأفراد العينة دون مستوى تعليمي 36.60%، وهذا مؤشر على الفرق الواضح بينها وبين فئة الآباء والذي يعطينا صورة واضحة حول حالة المجتمع في فترة زمنية سابقة ونظرته لمسألة التعليم لدى الإناث، هذا إلى جانب نسب متفاوتة في فئة الأمهات بالنسبة للمستوى التعليمي في كل الأطوار، مع وجود نسبة معتبرة في طور الثانوي، كما توجد نسبة قليلة تخص التعليم الجامعي.

4. مجتمع البحث وتعداده: يقصد بمجتمع البحث "مجموعة عناصر لها خاصية أو مجموعة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي"<sup>1</sup>.

ويتكون مجتمع البحث في دراستنا من تلاميذ السنة الثانية والثالثة ثانوي بثانويات ولاية غليزان للسنة الدراسية 2018/2019، ويتوزعون على النحو التالي:

<sup>1</sup> موريس، أنجرس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 298.

جدول رقم 07: يمثل تعداد مجتمع البحث.

المجموع	تعداد التلاميذ		الشعبة	المستوى
	ذكور	إناث		
2455	1076	1379	علوم تجريبية	السنة الثانية ثانوي
175	85	90	رياضيات	
952	567	385	تقني رياضي	
956	575	381	تسيير واقتصاد	
1565	499	1066	أدب وفلسفة	
1260	248	612	لغات أجنبية	
6963	3050	3913		مجموع السنة الثانية ثانوي
2163	865	1298	علوم تجريبية	السنة الثالثة ثانوي
190	76	114	رياضيات	
986	574	412	تقني رياضي	
963	562	401	تسيير واقتصاد	
1613	431	1182	أدب وفلسفة	
1047	274	773	لغات أجنبية	
6962	2782	4180		مجموع السنة الثالثة ثانوي
13925	5832	8093		المجموع العام

المصدر: مكتب التنظيم التربوي لمديرية التربية لولاية غليزان.

يتبين من خلال الجدول تفوق الإناث على الذكور بفارق كبير وفي معظم الشعب، سواء في السنة الثانية أو الثالثة

ثانوي، وبالخصوص في الشعب الأدبية.

## 5. المجال الزمني للدراسة الميدانية:

تم توزيع استمارة البحث أول مرة في أبريل 2018، وتم توزيع الاستمارة في صيغتها النهائية في أبريل 2019، وتم ذلك بمساعدة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني المعيّنين في الثانويات التي اختيرت لإجراء الدراسة الميدانية، وتم استرجاع الاستمارات في الفترة من جوان إلى أكتوبر 2019.

## 6. المجال المكاني للدراسة الميدانية:

تمت الدراسة الميدانية في مجموعة من ثانويات ولاية غليزان من مناطق مختلفة، والثانويات هي:

ثانوية شارع الشهداء بوادي ارهيو 25 استمارة (شرق الولاية).

ثانوية المنار بعمي موسى 25 استمارة (الجنوب الشرقي للولاية).

ثانوية لعزب أحمد جديوية 50 استمارة (شرق الولاية قريب من وسط الولاية).

ثانوية خاين الحبيب بالحمري 50 استمارة (الشمال الشرقي للولاية).

ثانوية محمد بن أحمد عبد الغني بالحمادنة بوركبة 50 استمارة (قريبة من وسط الولاية).

ثانوية حي الشميريك غليزان 50 استمارة (غليزان مركز).

ثانوية الرمكة 25 استمارة (أقصى جنوب الولاية).

ثانوية عمر بن الخطاب 25 استمارة (الجنوب الشرقي للولاية).

## 7. الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اعتمدت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss.19.0 في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة، واستعملت الأساليب والجداول الإحصائية البسيطة باستخدام التكرارات والنسب المئوية في عرض بيانات الدراسة وتحليلها.

# الفصل السادس

## عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشة الفرضيات

1. عرض نتائج الدراسة الميدانية

2. مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج

3. استنتاجات وخاتمة

## 1. عرض نتائج الدراسة الميدانية:

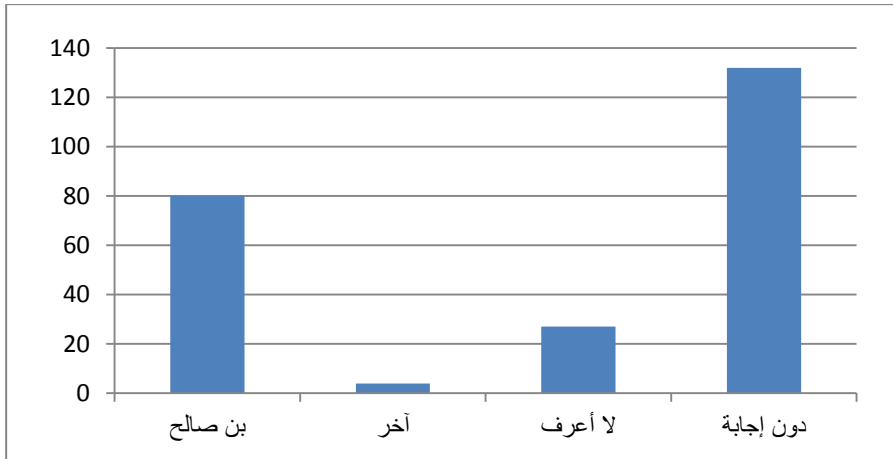
المعرفة والتنشئة السياسية لدى المبحوثين: وفيه يتم عرض إجابات التلاميذ حسب الجداول:

## عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 06: ذكر اسم كل من:

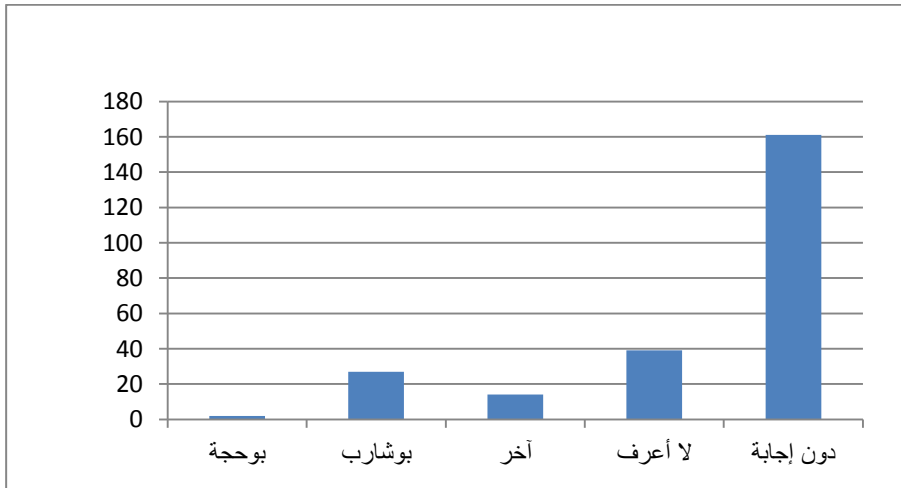
النسب المئوية	التكرارات	البدايل	رئيس مجلس الأمة
32.9 %	80	بن صالح	رئيس مجلس الأمة
1.6 %	4	آخر	
11.1 %	27	لا اعرف	
54.3 %	132	دون إجابة	
100.0 %	243	المجموع	
0.8 %	02	بوحجة	
11.1 %	27	بوشارب	
5.8 %	14	آخر	
16.0 %	39	لا أعرف	
66.3 %	161	دون إجابة	
100.0 %	243	المجموع	
2.9 %	7	أويحيى	الوزير الأول
49.4 %	120	بدوي	
7.4 %	18	آخر	
6.2 %	15	لا أعرف	
34.2 %	83	دون إجابة	
100.0 %	243	المجموع	

جدول رقم 08: يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 06.

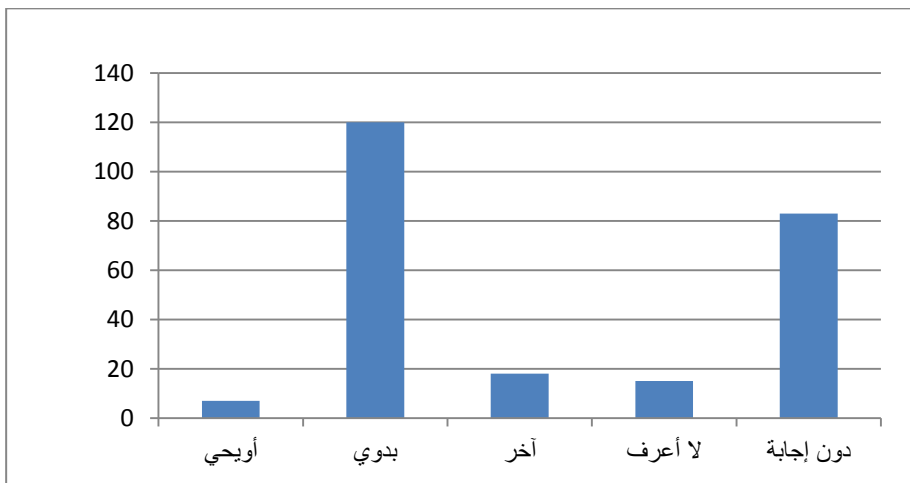




شكل 07: تعرف أفراد العينة على رئيس مجلس الأمة



شكل 08: تعرف أفراد العينة على رئيس المجلس و



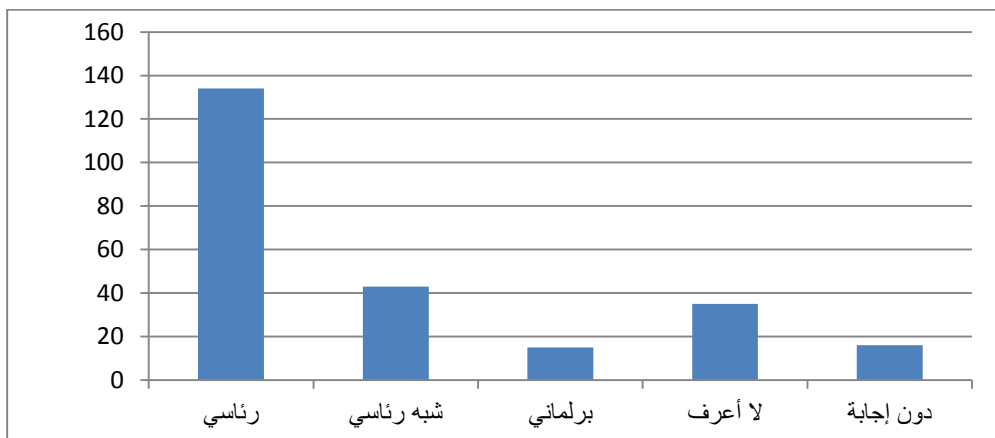
شكل 09: تعرف أفراد العينة على الوزير الأول

**التحليل:** يتبين من الجدول أن نسبة معتبرة من التلاميذ ليس لديهم إجابة حول الفرع الأول والثاني من السؤال (رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الوطني بنسب 54.3 % و66.3%)، وهذا مؤشر على نقص المعرفة والاهتمام وجهلهم بالشخصيات السياسية على عكس السؤال الفرعي المتعلق باسم الوزير الأول حيث حوالي 50% استطاعت أن تتعرف عليه، والسبب في ذلك في اعتقادي كثرة تداول اسم الوزير الأول في الصحافة والإعلام، إلى جانب كثرة نشاطاته الحكومية والسياسية الأمر الذي يجعل الضوء يسقط عليه بصفة أكبر من سابقه.

### عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 07: نوع النظام السياسي في الجزائر

النسبة المئوية	التكرارات	النظام السياسي
55.1 %	134	رئاسي
17.7 %	43	شبه رئاسي
6.2 %	15	برلماني
14.4 %	35	لا أعرف
6.6 %	16	دون إجابة
100.0 %	243	المجموع

جدول رقم 09 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 07.



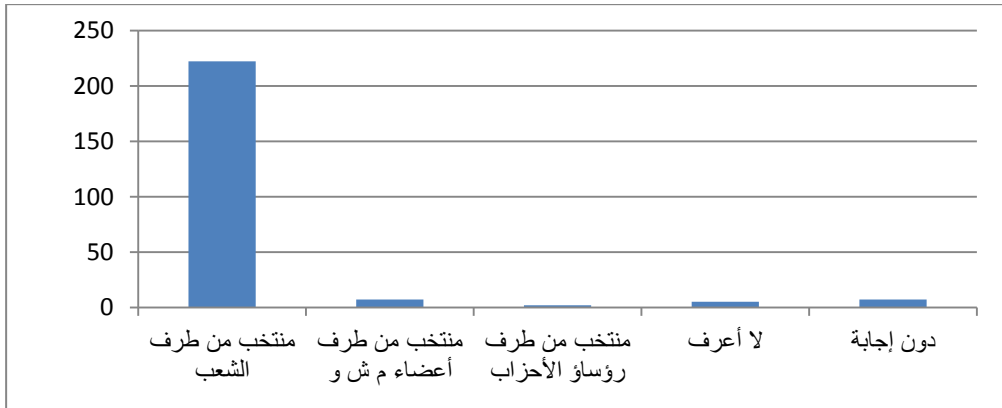
شكل 10: إجابات أفراد العينة حول طبيعة النظام السياسي في الجزائر

**التحليل:** يتبين من الجدول أن 55.10% من المبحوثين يرون أن طبيعة النظام الجزائري رئاسي، و 17.7% منهم يرى أن النظام شبه رئاسي، بينما يرى 6.2% من المبحوثين أن النظام برلماني، كما أن 14.4% صرحوا أنهم لا يعرفون الإجابة، بينما 6.6% من المبحوثين تركوا خانات الإجابة فارغة، ومن المعلوم أن التفريق بين أنواع الأنظمة السياسية ليس بالأمر السهل ويتطلب دراية واسعة بالقانون الدستوري وثقافة قانونية كبيرة، إلا أن الهدف من السؤال كان لمعرفة درجة الوعي والثقافة السياسية لدى المبحوثين ويبدو أن نسبة معتبرة منهم يملك هذه الثقافة السياسية بالنظر إلى نتائج الجدول وهذا مؤشر إيجابي لدرجة الوعي.

**عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 08: كيف يتم اختيار رئيس الجمهورية في الجزائر.**

النسبة المئوية	التكرارات	كيفية اختيار الرئيس
91.4%	222	منتخب من طرف الشعب
2.9%	7	من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني
0.8%	2	من طرف رؤساء الأحزاب
2.1%	5	لا أعرف
2.9%	7	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 10 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 08



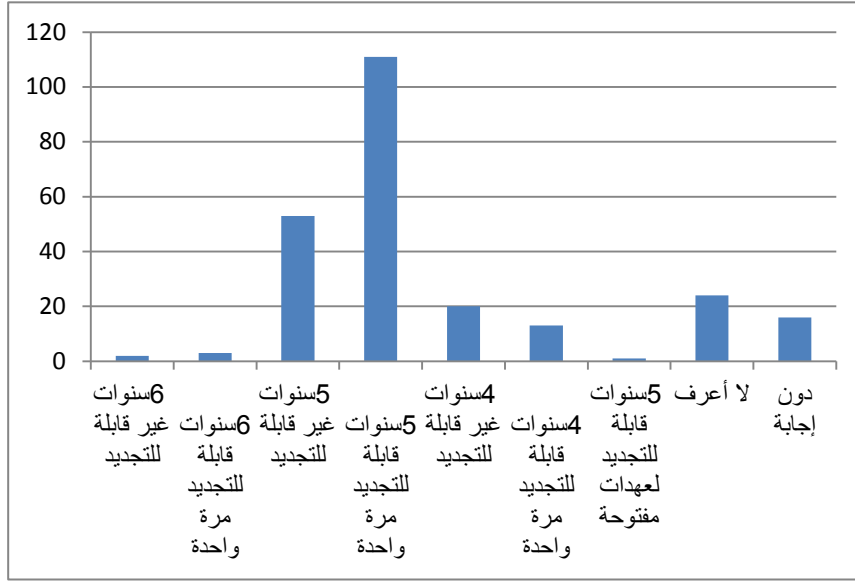
شكل 11: إجابات أفراد العينة حول طريقة اختيار الرئيس

**التحليل:** الأغلبية الساحقة من المبحوثين أو ما يعادل نسبة 91.4% أجابوا بأن رئيس الجمهورية ينتخب من طرف الشعب، وباقي الإجابات على السؤال كانت بنسب ضئيلة ومتقاربة في حدود 2%، بما فيها نسبة الذين لا يعرفون الإجابة وكذلك الذين تركوا خانات الإجابة فارغة، وهذا السؤال بالنسبة للمبحوثين وهم من فئة المتعلمين في المرحلة الثانوية قد يبدو بديهيا إلى حد ما، إلا أننا سجلنا نسبة 2.1% من التلاميذ لا يعرفون كيفية اختيار رئيس الجمهورية.

**عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 09: مدة الفترة المحددة دستوريا للعهد الرئاسية.**

النسبة المئوية	التكرارات	العهد الرئاسية
0.8 %	2	6 سنوات غير قابلة للتجديد
1.2 %	3	6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
21.8 %	53	5 سنوات غير قابلة للتجديد
45.7 %	111	5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
8.2 %	20	4 سنوات غير قابلة للتجديد
5.3 %	13	4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
0.4 %	1	5 سنوات قابلة للتجديد لعهدات مفتوحة
9.9 %	24	لا أعرف
6.6 %	16	دون إجابة
100.0 %	243	المجموع

**جدول رقم 11 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 09**



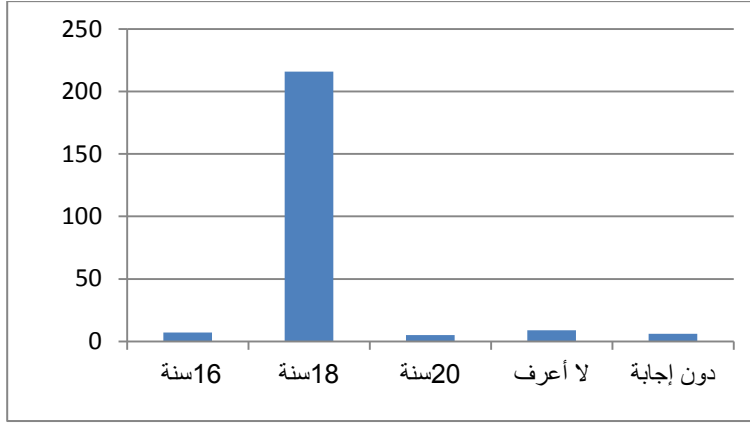
شكل 12: إجابات أفراد العينة حول مدة العهدة الرئاسية

**التحليل:** يوضح الجدول أن ما نسبته 45.7% من إجابات المبحوثين كانت حول الإجابة (خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة)، ثم تليها الإجابة (خمس سنوات غير قابلة للتجديد) بنسبة 21.8%، ثم الإجابات الأخرى بنسب ضئيلة، وهذا مؤشر ايجابي على المعرفة السياسية لدى المبحوثين واهتمامهم بالشأن السياسي، خصوصا أن هذه القضية المتعلقة بالعهدات الرئاسية عرفت تغييرات في أكثر من مرة في التعديلات الدستورية في الجزائر .

#### عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 10: السن القانوني للانتخاب

النسبة المئوية	التكرارات	السن القانوني للانتخاب
2.9%	7	16 سنة
88.9%	216	18 سنة
2.1%	5	20 سنة
3.7%	9	لا أعرف
2.5%	6	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 12 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 10



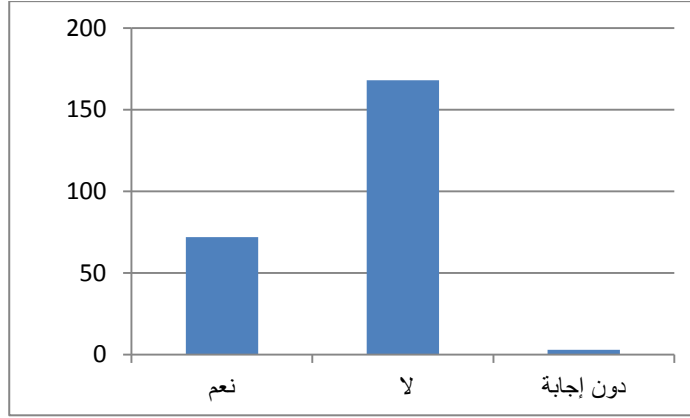
شكل 13: إجابات أفراد العينة حول السن القانوني للانتخاب

**التحليل:** يتبين من الجدول أن نسبة معتبرة (88.9%) من المبحوثين أجابوا بأن السن القانوني للانتخاب هو 18 سنة، أما باقي الإجابات فكانت بنسبة ضئيلة في حدود 2% من الإجابات، بينما 3.7% من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يعرفون الإجابة ولا يدركون السن القانوني للانتخاب مع وجود 2.5% من المبحوثين تركوا الخانات دون إجابة. وكان الهدف من السؤال هو معرفة مدى اهتمام المبحوثين بالعملية الانتخابية ومواعيدها، الأمر الذي يعكس وعيهم بأهمية العملية الانتخابية ودورها في استقرار وتنمية الوطن وازدهاره.

#### عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 11: هل لديك بطاقة انتخاب

النسبة المئوية	التكرارات	لديك بطاقة الناخب
29.6%	72	نعم
69.1%	168	لا
1.2%	3	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

جدول رقم 13 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 11



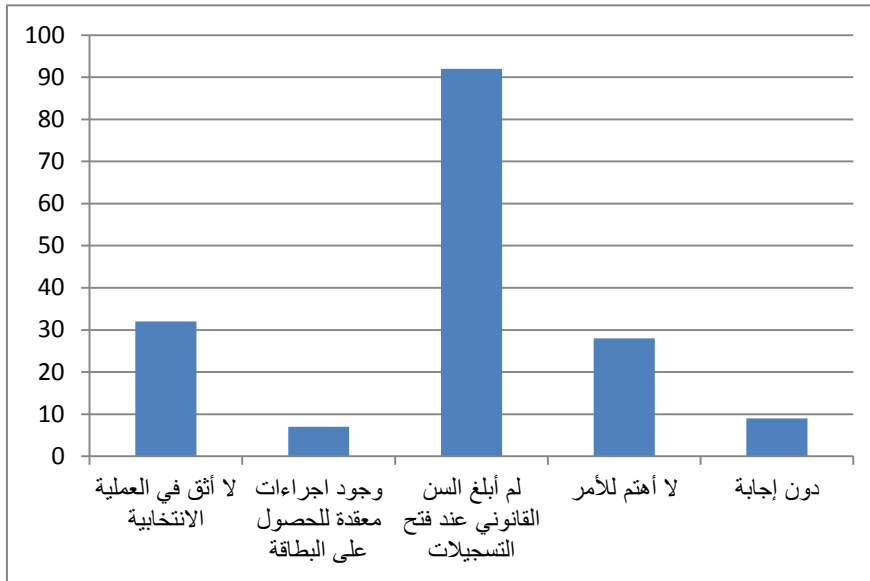
شكل 14: إجابات أفراد العينة حول امتلاك بطاقة الناخب

**التحليل:** 69.1% من المبحوثين لا يملكون بطاقة الناخب، و 29.6% من المبحوثين لديهم بطاقة الناخب، مع وجود نسبة 1,2% من المبحوثين تركوا خانة الإجابة فارغة، والواضح أن النسبة الغالبة هي نسبة الذين لا يملكون بطاقة الناخب، والسبب في عدم امتلاك البطاقة متعدد والجدول الموالي يوضح الأسباب التي حالت دون امتلاك هؤلاء المبحوثين بطاقة الناخب.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 12: في حالة الإجابة ب لا (سبب عدم امتلاك بطاقة الناخب).

النسبة المئوية	التكرارات	سبب عدم امتلاك بطاقة الناخب
19.05%	32	لا أثق بالعملية الانتخابية
04.17%	07	وجود إجراءات معقدة للحصول على البطاقة
54.76%	92	لم أبلغ السن القانوني للانتخاب
16.66%	28	لا أهتم
05.36%	09	دون إجابة
100%	168	المجموع

جدول رقم 14 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 12



شكل 15: إجابات أفراد العينة حول سبب عدم امتلاك بطاقة الناخب

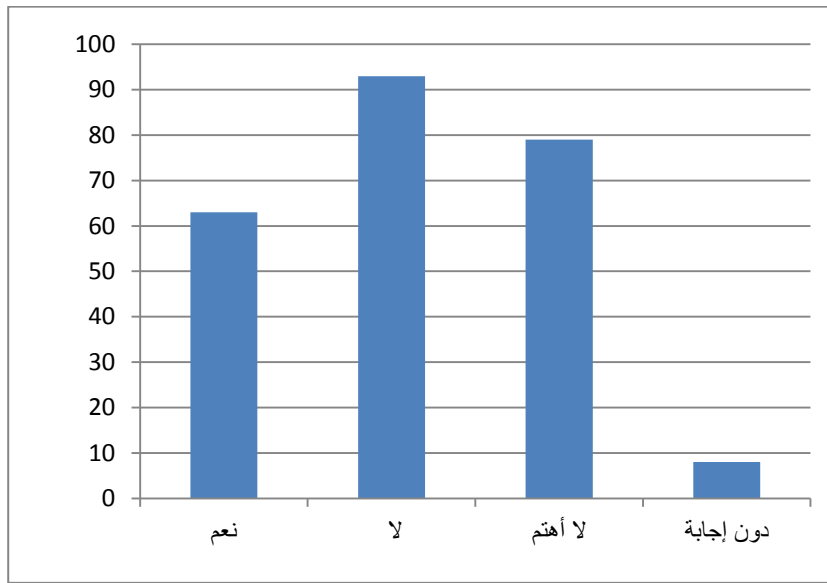
**التحليل:** يتبين من الجدول أن 75.76% من المبحوثين لا يمتلكون بطاقة الناخب لأنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانوني للانتخاب، و19.05% منهم لا يثقون في العملية الانتخابية، و16.66% منهم لا يهتمون للأمر، و04.17% يرون أن هناك إجراءات معقدة للحصول على البطاقة، و05.36% تركوا خانة الإجابة فارغة، وبالنظر إلى نتائج الجدول وكون الأغلبية من المبحوثين برروا إجاباتهم بعدم بلوغ السن القانوني فهو مؤشر على أن هؤلاء يعيرون اهتماماً لموضوع الانتخاب ولديهم وعياً بأهمية العملية الانتخابية، على عكس المبحوثين الذين صرحوا بعدم الوثوق في العملية الانتخابية الأمر الذي يجيل أزمة الثقة بين المواطن والإدارة بوصفها الجهة المشرفة على الانتخابات، وعدم الثقة هذا قد يكمن في حيثيات العملية الانتخابية وإجراءاتها و مدى نزاهة النتائج المنبثقة عنها، كما قد يكمن في أبعد من ذلك وهو عدم الثقة في السلطة الحاكمة كلية واعتبار كل ما يصدر منها وما هو تحت مسؤوليتها مشكوك فيه وفي مصداقيته، وفي كلتا الحالتين ينم هذا عن وعي واهتمام المبحوث بالشأن العام وقضايا الوطن.



عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 13: هل سبق ورشحت نفسك لانتخابات مسؤول القسم.

النسبة المئوية	التكرارات	الترشح لانتخابات مسؤول القسم
25.9 %	63	نعم
38.3 %	93	لا
32.5 %	79	لا أهتم
3.3 %	8	دون إجابة
100.0 %	243	المجموع

جدول رقم 15 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 13



شكل 16: إجابات أفراد العينة حول الترشح لانتخابات مسؤول القسم

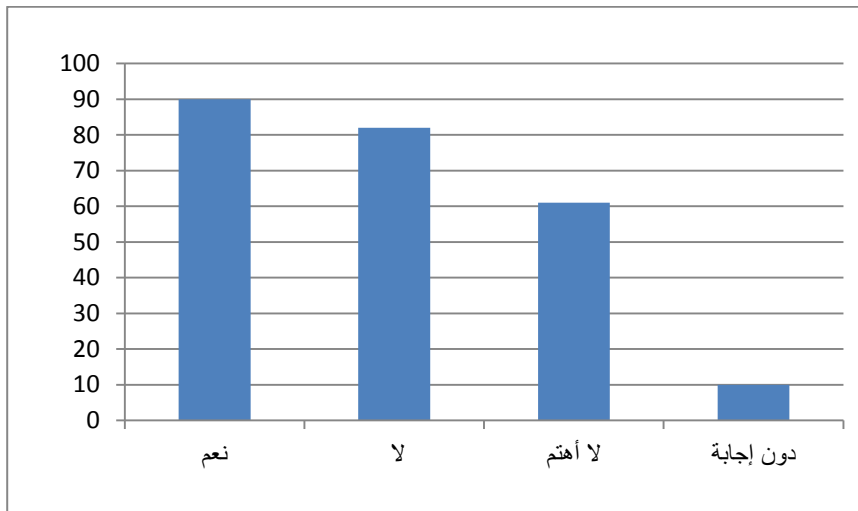
**التحليل:** 38.8% من الباحثين أجابوا بأنهم لم يسبق لهم أن ترشحوا لانتخابات مجلس القسم، 32.5% منهم لا يهتمون للأمر 25.9% منهم سبق لهم الترشح لانتخابات مجلس القسم، وبالنظر إلى نتائج الجدول فالنسبة الغالبة لم ترشح لانتخابات مجلس القسم وكذا فئة كبيرة لا تهتم للأمر، يشير هذا إلى أن أفراد العينة لا يدركون أهمية السلوك الانتخابي في التنشئة السياسية للفرد وانعكاساته المستقبلية على شخصيته، كما أن التعود على هذه السلوكيات من

شأنه أن يهيئ الفرد لأن يحتل أسمى المراتب الاجتماعية وبإمكانه تحمل المسؤوليات الكبرى في الإشراف والتسيير ، ويرجع سبب عدم الاهتمام هذا في اعتقادي إلى نقص التوعية والتحميس بأهمية مثل هذه العمليات وانعكاساتها المستقبلية.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 14: هل سبق لك أن شاركت في انتخاب مسؤول القسم.

النسبة المئوية	التكرارات	المشاركة في انتخاب مسؤول القسم
37.0 %	90	نعم
33.7 %	82	لا
25.1 %	61	لا أهتم
4.1 %	10	دون إجابة
100.0 %	243	المجموع

جدول رقم 16 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 14



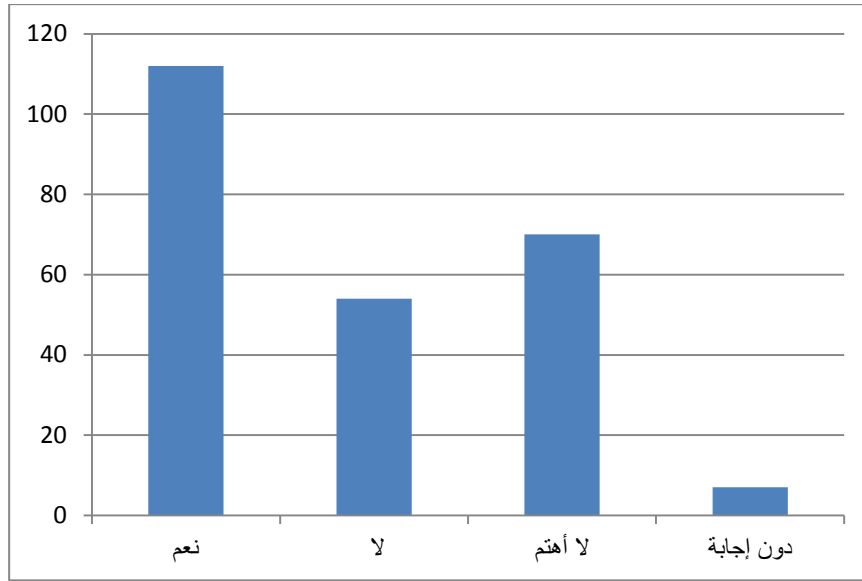
شكل 17: إجابات أفراد العينة حول المشاركة في انتخابات مسؤول القسم

**التحليل:** 37% من المبحوثين سبق أن شاركوا في انتخاب مسؤول القسم، 33.7% منهم لم يسبق لهم أن شاركوا في انتخاب مسؤول القسم، 25.1% منهم لا يهتمون للأمر، نتائج هذا الجدول تدعم نتائج الجدول الذي سبقه، مع أن النسبة الغالبة شاركت في انتخاب مسؤول القسم إلا أن هذا في اعتقادي يرجع إلى كون أن الانتخاب مفروض على جميع تلاميذ القسم على عكس الترشح الذي يعود لرغبة التلميذ في الترشح، هذا السلوك يغرس في نفسية التلميذ طبيعة الشخصية المنقادة، وعدم تشجيعه على الترشح لرئاسة القسم وتنشئته على البقاء بعيدا عن مناصب القيادة وعدم الاهتمام بشأن الجماعة قد يولد في نفسيته النفور مستقبلا من تقلد مناصب المسؤولية ويقلل من اهتمامه بالشأن العام وقضايا الأمة هذا من جانب، من جانب آخر فإن تعويد التلميذ على المشاركة في انتخاب مسؤول القسم يعتبر فعلا تربويا من شأنه أن يساهم في تنشئة الفرد على السلوك المواطي الحضاري المتمثل في وجوب التعبير عن صوته من خلال عملية انتخاب واختيار ممثليه في كل موعد انتخابي.

**عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 15: هل تتابع الأحداث السياسية الوطنية.**

النسبة المئوية	التكرارات	تتابع الأحداث السياسية الوطنية
46.1%	112	نعم
22.2%	54	لا
28.8%	70	لا أهتم
2.9%	7	دون إجابة
100.0%	243	المجموع

**جدول رقم 17 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 15**



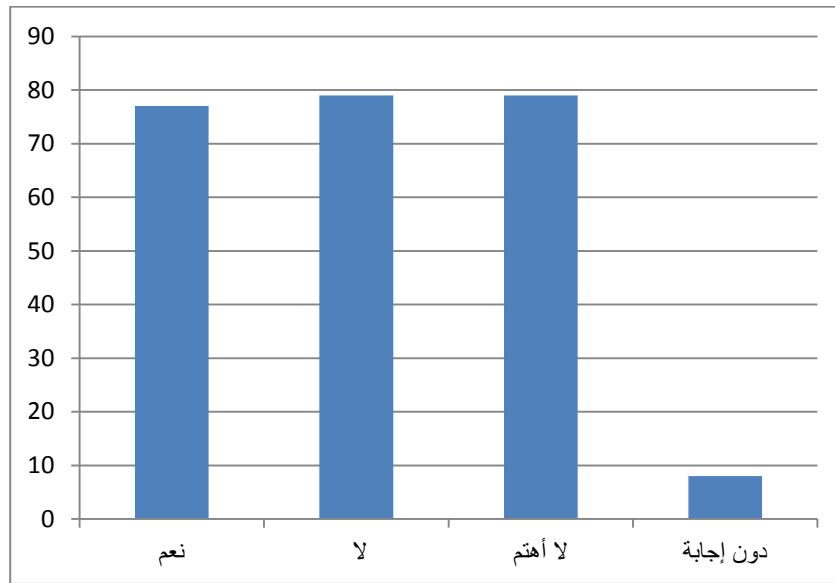
شكل 18: إجابات أفراد العينة حول متابعة الأحداث السياسية الوطنية

**التحليل:** يتبين من الجدول أن 46.1% من المبحوثين يتابعون الأحداث السياسية الوطنية، 22.5% منهم لا يتابعون الأحداث السياسية الوطنية، 28.8% منهم لا يهتمون للأمر، بالنسبة للذين يتابعون الأحداث السياسية الوطنية هذا مؤشر على أن أفراد هذه الفئة يولون اهتماما للشأن السياسي الوطني ويعون مدى أهمية هذا الجانب في بناء وطن متماسك قوي، ويدركون تأثير الجانب السياسي على الجوانب الأخرى للحياة اليومية للمواطن. على عكس ذلك فإن 28.8% من المبحوثين لا يهتمون بالأحداث السياسية وهذا مؤشر على قلة الوعي لدى هاته الفئة من المجتمع والتي من المفروض أنها تهتم بجميع الجوانب التي تتعلق بالحياة العامة للمجتمع، وقد يعود عدم الاهتمام هذا كما أشرنا سابقا إلى قلة التوعية والتحسيس من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية انطلاقا من الأسرة وصولا إلى المدرسة ووسائل الإعلام، كما لا ننسى بأن هؤلاء التلاميذ في مرحلة عمرية تتميز بطابع خاص، حيث تكون اهتمامات الشخص في هذه المرحلة كثيرة ومتعددة.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 16: هل تتابع الأحداث السياسية الدولية.

النسبة المئوية	التكرارات	تتابع الأحداث السياسية الدولية
31.7 %	77	نعم
32.5 %	79	لا
32.5 %	79	لا أهتم
3.3 %	8	دون إجابة
100.0 %	243	المجموع

جدول رقم 18 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 16



شكل 19: إجابات أفراد العينة حول متابعة الأحداث السياسية الدولية

**التحليل:** جاءت إجابات التلاميذ متقاربة حيث 31.7% من المبحوثين يتابعون الأحداث السياسية الدولية،

32.5% من المبحوثين لا يتابعون الأحداث السياسية الدولية ونفس النسبة من المبحوثين لا يهتمون للأمر، هذا

السؤال له علاقة بالسؤال الذي سبقه، حيث المعقول أن من يتابع الأحداث السياسية الوطنية يتابع الأحداث

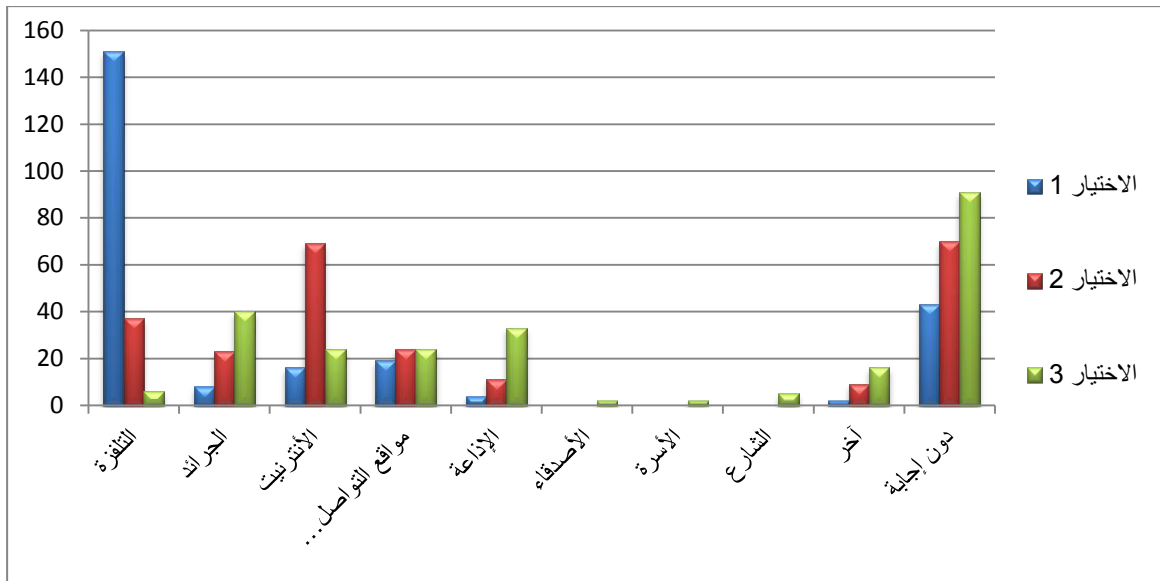
السياسية الدولية لوعيه بأن السياسة الوطنية تتأثر بالسياسة الدولية لأننا جزء من العالم، والأمر نفسه بالنسبة للذين

لا يتابعون الأحداث السياسية والذين لا يولون اهتماما للأمر، وكما أشرنا سابقا فإن فئة الباحثين في مرحلة عمرية تكثر فيها انشغالات أخرى تحول دون متابعة هؤلاء لشؤون السياسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 17: اذكر ثلاث وسائل تتابع من خلالها الأحداث الوطنية والدولية.

الاختيار الثالث		الاختيار الثاني		الاختيار الأول		وسائل متابعة الأحداث
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
2.5 %	6	15.2%	37	62.1%	151	التلفزة
16.5 %	40	9.5%	23	3.3%	8	الجرائد
9.9 %	24	28.4%	69	6.6%	16	الأنترنت
9.9 %	24	9.9%	24	7.8%	19	مواقع التواصل الاجتماعي
0.8 %	2	00 %	0	00 %	0	الأصدقاء
0.8 %	2	00 %	0	00 %	0	الأسرة
2.1 %	5	00 %	0	00 %	0	الشارع
13.6 %	33	4.5%	11	1.6%	4	الإذاعة
6.6 %	16	3.7%	9	0.8%	2	آخر
37.4 %	91	28.8%	70	17.7%	43	دون إجابة
100. %	243	100. %	243	100%	243	المجموع

جدول رقم 19 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 17



شكل 20: إجابات أفراد العينة حول وسائل متابعة الأحداث السياسية حسب الترتيب

**التحليل:** يتبين من الجدول أن 62.1% منى الباحثين يتابعون الأحداث من خلال التلفزة في الاختيار الأول، و15.2% منهم يستعملونها كاختيار ثاني، 2.5% منهم يستعملونها كاختيار ثالث.

بالنسبة للجرائد فإن 3.3% من الباحثين يستعملونها كوسيلة أولى في متابعة الأحداث، و9.5% منهم يستعملونها كاختيار ثاني، 16.5% يستعملونها كاختيار ثالث.

فيما يخص الأنترنت فإن 6.6% من الباحثين يستعملونها كوسيلة أولى في متابعة الأحداث، و28.4% منهم يستعملونها كوسيلة ثانية، بينما 9.9% منهم يستعملونها كوسيلة ثالثة لمتابعة الأحداث.

بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي فإن 7.8% من الباحثين يستعملونها كوسيلة أولى في متابعة الأحداث، و9.9% منهم يستعملونها كوسيلة ثانية، وكذلك 9.9% منهم يستعملونها كوسيلة ثالثة.

فيما يخص الإذاعة فإن 1.6% من الباحثين يعتبرونها وسيلة أولى لمتابعة الأحداث، بينما 4.5% منهم يعتبرونها وسيلة ثانية، و13.6% يعتبرونها وسيلة ثالثة لمتابعة الأحداث.

فيما تعلق بالأصدقاء والأسرة والشارع فإنها تعتبر مصادر في المقام الثالث لمتابعة الأحداث لدى فئة ضئيلة من المحوثين أما البقية فلا يعتمدون عليها كمصادر لمتابعة الأحداث الوطنية والدولية، كما أن فئة ضئيلة من المحوثين في حدود 6% يعتمدون مصادر أخرى في متابعة الأحداث.

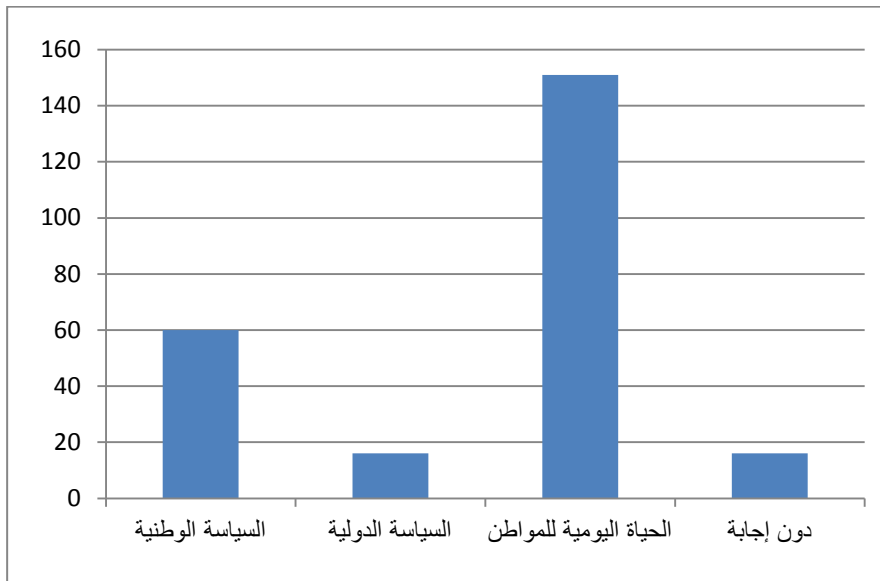
ويتضح من نتائج الجدول أن التلفزيون يبقى هو الوسيلة الأكثر استعمالا في متابعة الأحداث الوطنية والدولية كونه الوسيلة الأقدم والكثيرة الانتشار لدى فئة واسعة من الناس حتى لا نقول جلهم، كما أن هذه الوسيلة ونظرا للتطور التكنولوجي ومع ظهور الوسائل الرقمية والفضائيات أصبحت متاحة للجميع مع كثرة القنوات والبرامج التي تتيح للمشاهد متابعة البرامج على مدار 24 ساعة ومن مناطق مختلفة في الوطن والعالم وفور حدوثها، كما أن الوسيلة الأكثر انتشارا بعد التلفزيون هي الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي تشهد انتشارا سريعا واستعمالا واسعا خصوصا لدى فئة الشباب، حيث صار بإمكان مستعمل الأنترنت متابعة كل ما يريد من أحداث بنقرة زر واحدة، على العكس من ذلك نرى انحسارا لاستعمال الإذاعة والجرائد وتداولها، حيث أن الأنترنت توفر الجهد والوقت في الحصول على المعلومات المرغوب فيها وبدقة متناهية وبتفاصيل أكثر حول الحدث وبالصوت والصورة العالية الدقة، هذا في اعتقادي يؤدي إلى مزيد من الانتشار للأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على حساب الإذاعة والجرائد والمجلات.



عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 18: الموضوعات السياسية التي تهتم بها.

النسبة المئوية	التكرارات	الموضوعات السياسية
24.7%	60	السياسة الوطنية
06.6%	16	السياسة الدولية
62.1%	151	الحياة اليومية للمواطن
06.6%	16	دون إجابة
100%	243	المجموع

جدول رقم 20 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 18



شكل 21: إجابات أفراد العينة حول الموضوعات السياسية محل الاهتمام

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن الموضوعات المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن هي الأكثر متابعة من المبحوثين بنسبة

62.1%، ثم تليها الموضوعات الخاصة بالسياسة الوطنية بنسبة 24.7% من إجابات المبحوثين، ثم الموضوعات

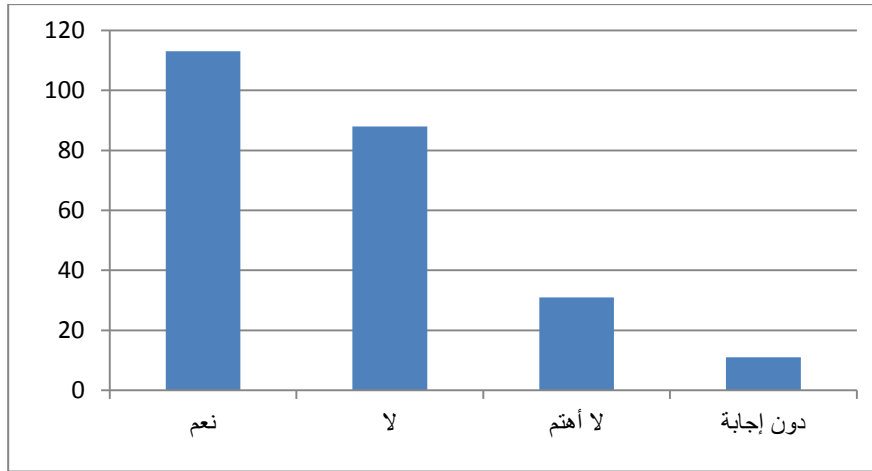
التي تتعلق بالسياسة الدولية بنسبة 06.6%، كما أن 06.6% أيضا من المبحوثين تركوا خانات الإجابة فارغة.

وفي اعتقادي فإن نتائج الجدول تبدو موضوعية كون أن الموضوعات التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطن هي الموضوعات الأكثر جلبا لاهتمامات الباحثين كونها تشمل جميع مجالات ومناحي الحياة الاجتماعية، إلى جانب ذلك فإن الحياة السياسية هي جزء من الحياة الاجتماعية العامة للمجتمع، لذلك فإن موضوعاتها أقل اهتماما من موضوعات الحياة العامة التي تخص فئة واسعة من الأفراد، ثم السياسة الدولية والتي هي قليلة المتابعة من طرف الباحثين لأنها وعلى ما يبدو ليست من اهتماماتهم، إلا فئة قليلة منهم والتي تتمتع بوعي سياسي بمستوى يسمح لصاحبه أن يدرك مدى تأثير الأحداث السياسية الدولية على السياسة الوطنية أو العكس، وتمكنه من التمييز بين ما هو مهم وجدير بالاهتمام وما هو دون ذلك. علاقة التأثير والتأثر هذه ليس بمقدور أي تلميذ إدراكها ما لم يكن كثير الاهتمام والإطلاع بما يحدث على المستويين المحلي والدولي في جانب القضايا السياسية بصفة خاصة، والقضايا الحياتية بصفة عامة.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 19: هل ترى بان المدرسة تساهم في بناء الوعي السياسي.

النسبة المئوية	التكرارات	مساهمة المدرسة
46.5 %	113	نعم
36.2 %	88	لا
12.8 %	31	لا أهتم
4.5 %	11	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 21 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 19



شكل 22: إجابات أفراد العينة حول مساهمة المدرسة في بناء الوعي السياسي

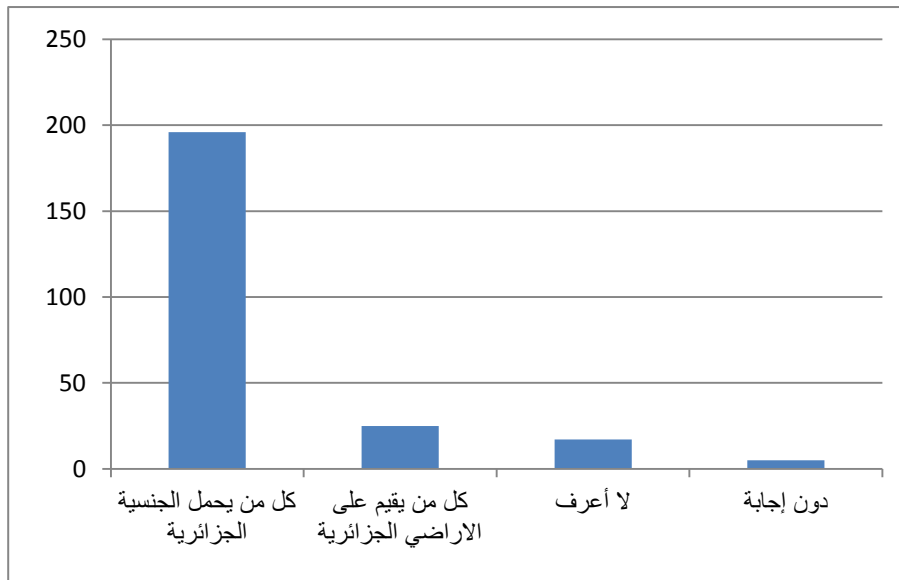
**التحليل:** يتبين من الجدول أن 46.5% من المبحوثين يرون بأن المدرسة تساهم في بناء الوعي السياسي للأفراد، 36.2% يرون بأن المدرسة لا تساهم في بناء الوعي السياسي للأفراد، 12.8% من المبحوثين لا يهتمون بالأمر، 4.5% من المبحوثين تركوا خانات الإجابة فارغة.

بالنسبة للذين يرون أن المدرسة تساهم في بناء الوعي السياسي يدركون دور المدرسة بوصفها مؤسسة للتنشئة السياسية ومن خلال مجموعة من النشاطات الهادفة تلقن التلميذ منذ الصغر كيف يكون فاعلاً في جماعته انطلاقاً من قسمه ثم مدرسته ثم مجتمعه يتم ذلك كله في إطار عملية منظمة وممنهجة وفق مراحل زمنية معينة خلال أطوار التعليم من الابتدائي إلى الثانوي، أما الذين يرون بأن المدرسة لا تساهم في بناء الوعي السياسي فهم حسب وجهة نظري يركزون نظرهم حول المهمة الظاهرية للمدرسة والمتمثلة في تلقين التلميذ مختلف المعارف والعلوم من خلال برامج تعليمية لمواد معرفية فقط ناكرين الأدوار الأخرى للمدرسة، أما الذين لا يهتمون للأمر فهم في اعتقادي وبالنظر إلى المرحلة العمرية التي هم فيها لهم اهتمامات أخرى تبقئهم بمنأى عن إدراك دور المدرسة التربوي والتوعوي، أو ربما هم لا يملكون من الوعي ما يمكنهم من إدراك واستيعاب هكذا قضايا وأفكار.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 20: المواطن الجزائري بالنسبة لك هو.

النسبة المئوية	التكرارات	المواطن الجزائري
80.7 %	196	كل من يحمل الجنسية الجزائرية
10.3 %	25	كل من يقيم على الأراضي الجزائرية
07 %	17	لا أعرف
2.1 %	5	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 22 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 20



شكل 23: إجابات أفراد العينة حول من هو المواطن الجزائري

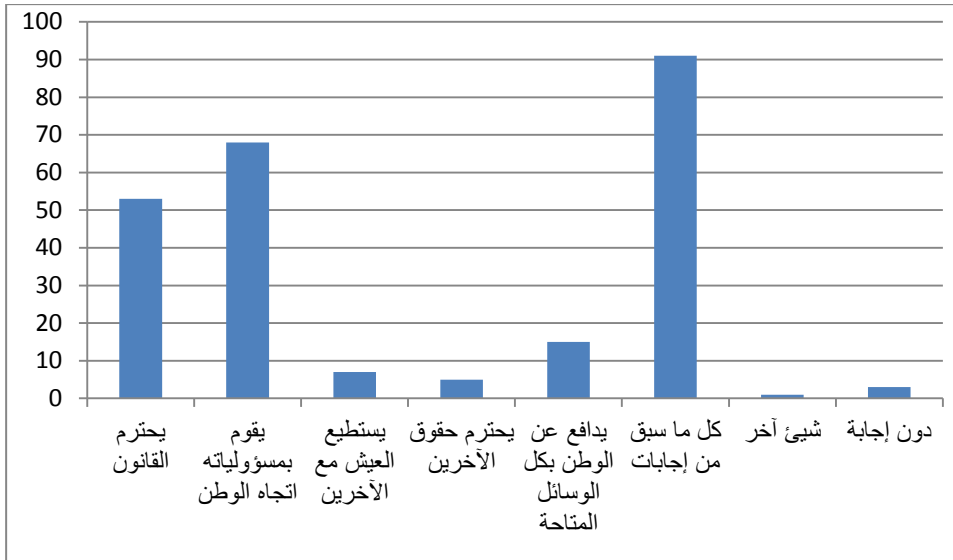
**التحليل:** نتائج الجدول تبين أن المواطن الجزائري في نظر 80.7% من المبحوثين هو ذلك الذي يحمل الجنسية الجزائرية، فمعنى المواطنة حسبهم مرتبط بالجنسية، وحسب إجاباتهم فإن من لا يتمتع بالجنسية تسقط عنه صفة المواطنة. 10.3% من المبحوثين يرون بأن كل من يقيم على الأراضي الجزائرية يملك صفة المواطنة بغض النظر عن جنسيته سواء كان من جنسية جزائرية أو جنسية أخرى. 07% من المبحوثين لا يعرفون الإجابة وهذا في اعتقادي له عدة دلالات فقد يكون هؤلاء لا يدركون معنى المواطنة ناهيك عن شروط التمتع بصفة المواطنة، أو أنهم لا يملكون

من الوعي والثقافة السياسية ما يمكنهم من استيعاب هذه المفاهيم والفرق بينها، الأمر نفسه في اعتقادي بالنسبة للذين تركوا خانات الإجابة فارغة والمقدرة نسبتهم ب 2.1% والذين يبقى احتمال عزوفهم عن الإجابة مع إدراكهم لمفهوم المواطنة وشروطها واردة، و تبقى بذلك أسباب امتناعهم عن الإجابة مبهمة بالنسبة لنا. على العموم نتائج الجدول توحى بأن هناك تباين في مستويات استيعاب معنى المواطنة ومتطلباتها.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 21: المواطن الصالح بالنسبة لك هو.

النسبة المئوية	التكرارات	المواطن الصالح
21.8 %	53	يحترم القوانين
28.0 %	68	يقوم بمسؤولياته اتجاه الوطن
02.9 %	07	يستطيع العيش مع الآخرين
02.1 %	05	يحترم حقوق الآخرين
06.2 %	15	يدافع عن الوطن بكل الوسائل المتاحة
37.4 %	91	كل ما سبق من إجابات
00.4 %	01	شيء آخر
1.2 %	3	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 23 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 21



شكل 24: إجابات أفراد العينة حول من هو المواطن الصالح

**التحليل:** يتبين من الجدول أن صفة المواطن الصالح في نظر المبحوثين في المقام الأول تتجسد في كل الصفات المقترحة في إجابات المبحوثين مجتمعة، والتي عبر عنها التلاميذ في خانة الإجابة الموافقة للعبارة "كل ما سبق من إجابات" وذلك بنسبة 37.4% وهي أعلى نسبة في الجدول، ثم تتجسد في المقام الثاني في "من يقوم بمسؤولياته اتجاه الوطن" حيث عبر المبحوثون عن هذه الإجابة بنسبة 28%، ثم تلتها في المقام الثالث صفة "من يحترم القوانين" بنسبة 21.8%، ثم تليها صفة "من يدافع عن الوطن بكل الوسائل المتاحة" بنسبة 6.2%، وتليها في المقام الرابع الإجابة الموافقة للعبارة "من يستطيع العيش مع الآخرين بنسبة 2.9%، ويليهما في المقام الخامس صفة "من يحترم حقوق الآخرين" بنسبة 0.1%، الإجابة "شيء آخر" كانت بنسبة ضئيلة 0.4%، ومعناها أن هناك صفات للمواطن الصالح يراها المبحوث ولم تكن موجودة ضمن الإجابات المقترحة، فالمعقول طبعاً أن الصفات المقترحة في الإجابات هي على سبيل المثال لا الحصر ومن غير المعقول حصر كل صفات المواطن الصالح في الاقتراحات المقدمة للاختيار، وهناك أيضاً نسبة 1.2% من المبحوثين تركت خانة الإجابة فارغة.

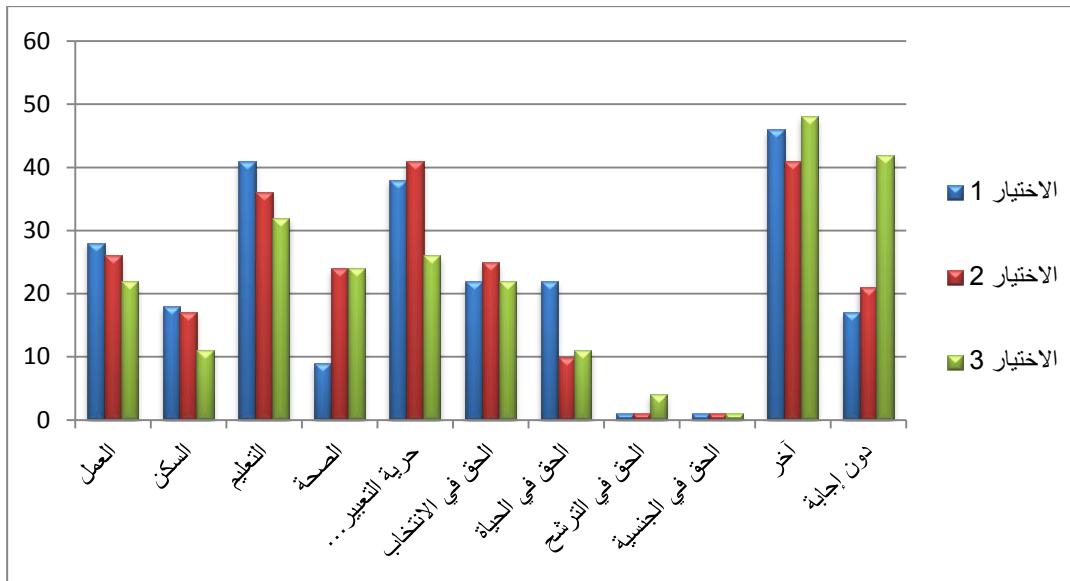
نتائج الجدول بينت أن هناك تباين لدى المبحوثين في تحديد صفة المواطنة الصالحة، لكنها عبرت في مجملها عن شبه إجماع إن صح التعبير حول بعض الصفات الشائعة للمواطن الصالح والتي من أبرزها احترام القوانين وتحمل المسؤوليات

اتجاه الوطن والدفاع عنه والتفاني في خدمته، وتشير إجابات المبحوثين إلى مستوى الوعي لدى التلاميذ وإدراكهم لصفات المواطن الصالح الأمر الذي يوحي إلى التنشئة السليمة لهؤلاء التلاميذ مما يجعلهم مستقبلا مواطنين صالحين.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 22: أذكر ثلاث حقوق للمواطن.

الاختيار الثالث		الاختيار الثاني		الاختيار الأول		ثلاث حقوق للمواطن
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
4.5%	22	10.7%	26	11.5%	28	العمل
13.2%	11	7.0%	17	07.4%	18	السكن
9.9%	32	14.8%	36	16.9%	41	التعليم
10.7%	24	9.9%	24	03.7%	09	الصحة
9.1%	26	16.9%	41	15.6%	38	حرية التعبير وإبداء الرأي
4.5%	22	10.3%	25	09.1%	22	الحق في الانتخاب
1.6%	4	00.4%	1	00.4%	01	الحق في الترشح
4.5%	11	4.1%	10	09.1%	22	الحق في الحياة
0.4%	1	00.4%	1	00.4%	01	الحق في التمتع بالجنسية الجزائرية
19.8%	48	16.9%	41	18.9%	46	شيء آخر
17.3%	42	8.6%	21	07.0%	17	دون إجابة
100%	243	100%	243	100%	243	المجموع

جدول رقم 24 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 22



شكل 25: إجابات أفراد العينة حول ذكر ثلاث حقوق للمواطن حسب الاختيار

**التحليل:** يتبين من الجدول أن 11.5% من المبحوثين يضعون الحق في العمل في الاختيار الأول، و10.7% يضعونه كاختيار ثاني، بينما 4.5% منهم يضعونه كاختيار ثالث.

بالنسبة للحق في السكن فإن 7.4% من المبحوثين يضعونه في الاختيار الأول، و7% منهم يضعونه في الاختيار الثاني، و13.2% منهم يضعونه كاختيار ثالث.

الحق في التعليم 16.9% من المبحوثين يرونه كاختيار أول، و14.8% منهم يرونه كاختيار ثاني، و9.9% منهم يرونه كاختيار ثالث.

الحق في الصحة والعلاج 3.7% يضعونه في المقام الأول، و9.9% يضعونه في المقام الثاني، و10.7% منهم يضعونه في المقام الثالث.

حق حرية التعبير وإبداء الرأي 15.6% يضعونه في الاختيار الأول في سلم الحقوق، و16.9% يضعونه في الاختيار الثاني، و9.1% يضعونه في الاختيار الثالث.



الحق في الانتخاب 09.1% من المبحوثين يضعونه في الاختيار الأول، 10.3% يضعونه في الاختيار الثاني، 4.5% يضعونه في الاختيار الثالث.

الحق في الترشح للانتخابات 0.4% من المبحوثين يرونه كاختيار أول، 0.4% كذلك يرونه كاختيار ثاني، 1.6% يرونه كاختيار ثالث.

الحق في الحياة 09.1% من المبحوثين يضعونه كاختيار أول، 04.1% يضعونه كاختيار ثاني، 04.5% يضعونه كاختيار ثالث.

الحق في الجنسية الجزائرية 0.4% من المبحوثين يضعونه في الاختيار الأول، 0.4% كذلك يرونه في الاختيار الثاني، نفس النسبة من المبحوثين يرونه كاختيار ثالث.

حقوق للمواطن لم تذكر في الإجابات المقترحة 18.9% يضعونه كاختيار أول، 16.9% يضعونه كاختيار ثاني، 19.8% يضعونه كاختيار ثالث.

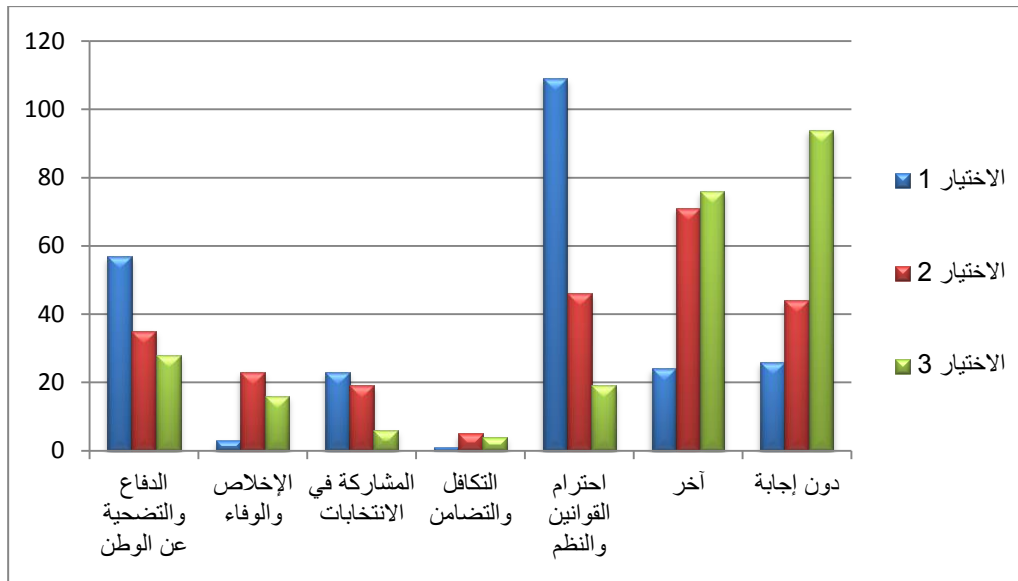
حسب نتائج الجدول يمكن القول أن هناك حقوق للمواطن يراها التلاميذ أساسية بترتيب متباين كالعمل والتعليم والسكن والصحة، وجاء الحق في حرية التعبير وإبداء الرأي في المقام الثاني في ترتيب سلم الحقوق بعد الحق في التعليم لدى المبحوثين، وهذا مؤشر على مستوى الوعي لدى المبحوثين بقيمة هذا الحق بالنسبة للفرد وأنها تمكنه من إسماع صوته وإبداء وجهة نظره في مختلف القضايا التي تخص حياته اليومية سواء على المستوى الشخصي أو مستوى الشأن العام تجسيدا لمبدأ الديمقراطية التشاركية، واقتران ذلك بالحق في التعليم مؤشر على الوعي بقيمة العلم والثقافة في تنمية إدراك الحقوق وكيفية المطالبة بها، إلى جانب ذلك هي كذلك مؤشر على دور المدرسة الذي لا يمكن تجاهله، كما أن إعطاء الأولوية لحقوق معنوية على حساب حقوق مادية بالنسبة للتلاميذ المبحوثين لدليل واضح على درجة الوعي

والنضج لدى المبحوثين الذي في اعتقادي سينمو ويتقوى خلال مراحل زمنية لاحقة لينتج لنا في الأخير مواطننا بالصفات التي نطمح إليها.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 23: أذكر ثلاث واجبات للمواطن.

الاختيار الثالث		الاختيار الثاني		الاختيار الأول		ثلاث واجبات للمواطن
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
11.5	28	14.4	35	23.5	57	الدفاع والتضحية عن الوطن
6.6	16	9.5	23	1.2	3	الإخلاص والوفاء
2.5	6	7.8	19	9.5	23	المشاركة في الانتخابات
1.6	4	2.1	5	0.4	1	التكافل والتضامن
7.8	19	18.9	46	44.9	109	احترام القوانين والنظم
31.3	76	29.2	71	9.9	24	آخر
38.7	94	18.1	44	10.7	26	دون إجابة
100	243	100	243	100	243	المجموع

جدول رقم 25 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 23



شكل 26: إجابات أفراد العينة حول ثلاث واجبات على المواطن حسب الاختيار

**التحليل:** نتائج الجدول تبين أن 23.5% من المبحوثين يضعون واجب الدفاع والتضحية عن الوطن في الاختيار

الأول، 14.4% منهم يضعونه كاختيار ثاني، كما أن 11.5% منهم يضعونه كاختيار ثالث.

واجب الإخلاص والوفاء 1.2% من المبحوثين يضعونه في الاختيار الأول، 9.5% منهم يضعونه في الاختيار

الثاني، بينما 6.6% منهم يضعونه كاختيار ثالث.

بالنسبة لواجب المشاركة في الانتخابات فإن 9.5% من المبحوثين يضعونه في الاختيار الأول، 7.8% منهم

يضعونه في الاختيار الثاني، و 2.5% منهم يضعونه في الاختيار الثالث.

فيما يخص واجب التكافل والتضامن فإن 0.4% من المبحوثين يضعونه في المقام الأول، 2.1% منهم يضعونه في

المقام الثاني، و 1.6% منهم يضعونه في المقام الثالث.

بالنسبة لواجب احترام القوانين والنظم فإن 44.9% من المبحوثين يضعونه كاختيار أول، 18.9% منهم يضعونه

كاختيار ثاني، و 7.8% يضعونه كاختيار ثالث.

واجبات أخرى على المواطن لم تكن من بين الإجابات المقترحة 09.9% من المبحوثين يضعونه اختيار أول، و29.2% يضعونه اختيار ثاني، و31.3% يضعونه كاختيار ثالث.

تبين نتائج الجدول أن هناك واجبات على المواطن يراها التلميذ أساسية وبأولويات متباينة، وعلى رأس هذه الواجبات يضع المبحوث واجب احترام النظم والقوانين باعتبارها الأساس الذي يبنى عليه المجتمع وتقوم عليه الحياة الاجتماعية، وهذا الواجب يرى المبحوث أنه الضامن الأساسي للعيش في إطار المجموعة الاجتماعية، وهذا مؤشر إيجابي على درجة الوعي بالمسؤولية اتجاه المجتمع لدى التلاميذ، يليه واجب الدفاع والتضحية في سبيل الوطن التي بالنسبة إليه واجبا مقدسا وهو من أساسيات المواطنة، هذه الرؤية في اعتقادي لا تقتصر على أفراد العينة بل هي من الواجبات الشائعة لدى مختلف أطياف وفئات المجتمع الذي يرى في المدافع عن الوطن النموذج للفرد المتسم بالوطنية الحقة، بالنسبة لواجب المشاركة في الانتخابات فهي بالنسبة للمبحوث ليست من الواجبات ذات الأولوية حسب نتائج الجدول، والسبب في ذلك وفق رؤيتي الخاصة يعود إلى غياب الوعي بأهمية الانتخابات في إرساء معالم نظام ديمقراطي يسمح ببناء مجتمع قوي ومتماسك يتساوى فيه جميع الأفراد أمام القانون، كما قد يعود السبب في ذلك على غياب الثقة بين الفرد والسلطة نتيجة ممارسات سابقة خلال العملية الانتخابية وفي كل مرة أدت هذه الممارسات إلى تشويه صورة سيورة العملية الانتخابية برمتها مما أدى بالكثير إلى تبني خيار المقاطعة وعدم الاهتمام بالعملية الانتخابية حتى لا أقول بالعمل السياسي ككل.

هناك واجبات لم تحض بالأولوية والاهتمام من طرف المبحوثين رغم أهميتها للحياة الاجتماعية كواجب الإخلاص والوفاء وواجب التكافل والتضامن، ويعود ذلك في اعتقادي لعدم وضوح معاني وغايات هذين الواجبين إلى جانب نقص التجارب والخبرات الاجتماعية لدى المبحوثين بالنظر إلى أعمارهم والنشاط اليومي الممارس من طرفهم والذي يتمثل في مجمله بتواجدهم في المدرسة بغرض التحصيل العلمي، الأمر الذي يوحى إلى قلة التركيز على تكريس مثل هذه الممارسات داخل المدرسة. وهناك واجبات أخرى لم تكن من بين الاقتراحات عبر عنها المبحوثون وباختيارات

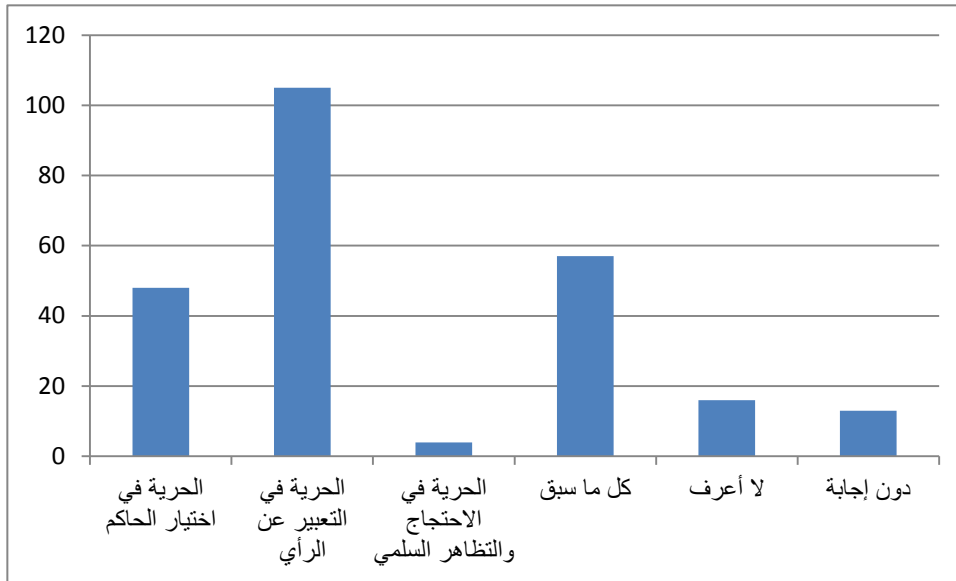
متفاوتة وهذا مؤشر كذلك على الوعي بالحقوق والواجبات لدى التلاميذ وكذلك على تمتع أفراد العينة بالثقافة السياسية والمجتمعية التي تمكنهم من إدراك ما هو حق وما هو واجب.

بالمقابل هناك نسبة من المبحوثين تركت خانات الإجابة فارغة والسبب في ذلك قد يعود إلى عدم إدراك معاني الإجابات المقترحة، كما قد يعود إلى عدم الرغبة في الإجابة على أسئلة الاستمارة أصلا وهذا مؤشر إلى غياب الجدية في التعامل مع الاستمارة.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 24: الديمقراطية في نظرك هي.

النسبة المئوية	التكرارات	الديمقراطية في نظرك
19.8 %	48	الحرية في اختيار الحاكم
43.2 %	105	الحرية في التعبير عن الرأي
1.6 %	04	الحرية في الاحتجاج والتظاهر السلمي
23.5 %	57	كل ما سبق
06.6 %	16	لا أعرف
05.3 %	13	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 26 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 24



شكل 27: إجابات أفراد العينة حول الديمقراطية في نظرهم

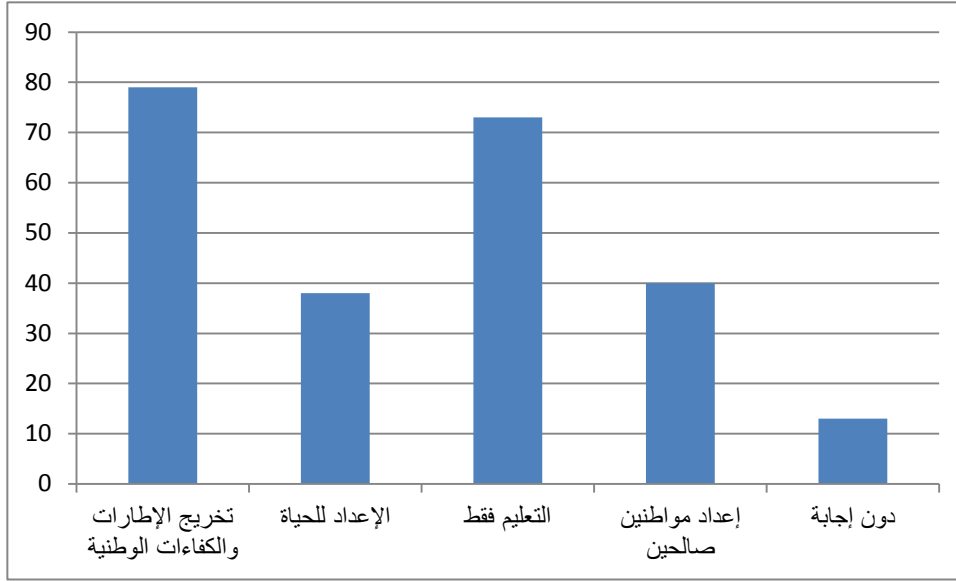
**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن الديمقراطية في نظر المبحوثين في المقام الأول تعني الحرية في التعبير عن الرأي حيث أن 43.2% من المبحوثين ينظرون إلى الديمقراطية من هذا المنظور، ووفق هذه الرؤية فإن حرية التعبير عن الرأي هي الأساس الأول لبناء الديمقراطية في نظر التلاميذ، هذا المنظور له مبرراته ربما لكونه الأكثر شيوعاً في أوساط المجتمع حيث لطالما اقترنت الديمقراطية بحرية التعبير عن الآراء والمواقف اتجاه القضايا التي تخص الشأن الخاص والعام. هذا المنظور سبق منظور اختيار الحاكم في إجابات التلاميذ الذي عبر عنه التلاميذ بنسبة 19.8%، وقد يعود السبب في ذلك إلى قلة اهتمام التلاميذ بشؤون السياسة وما يرتبط بها كمسألة اختيار الحاكم، وانشغال التلاميذ بحكم سنهم بجوانب غير الجانب السياسي، بل إن الكثير منهم يعتبر أن السياسة لا يجب الخوض فيها نتيجة الفكر السائد لدى العديد من الأسر الجزائرية والذي يدعم فكرة الابتعاد عن السياسة إلا لدى البعض ممن هم على إطلاع واهتمام بالشأن السياسي، كذلك منظور حرية الاحتجاج والتظاهر السلمي كان نصيبه من إجابات التلاميذ ضئيلاً بنسبة 01.6% ويرجع ذلك في اعتقادي كذلك إلى ما يرتبط بهذا المنظور من عواقب وأخطار على مرتكبيه في اعتقاد التلاميذ وأسرهم، حيث أن الكثير من الفئات الاجتماعية تعتبر أن الاحتجاج والتظاهر من الأفعال التي تعرض مرتكبيها إلى عقوبات من طرف السلطة الحاكمة، كما تعتبره من مسببات أفعال التخريب والإخلال بالنظام

والاستقرار في البلد، ذلك كله نتيجة التجارب التي عايشها المجتمع في فترات زمنية مختلفة، وما نتج عنه من عواقب يبدو أنها مازالت عالقة بأذهان الكثيرين، هذا إلى جانب نقص التمييز الجيد من طرف المبحوثين بين الاحتجاج السلمي للمطالبة بالحقوق والتعبير عن المواقف من مختلف القضايا، وبين التظاهر المفضي إلى الفوضى والإخلال بالنظام وبهدوء واستقرار الحياة الاجتماعية، كل ذلك قد يكون سببا في التأثير على إجابات التلاميذ. هذا لا ينفي من جانب آخر وجود فئة معتبرة من التلاميذ أبانت عن درجة كبيرة من الوعي السياسي من خلال إدراكها باحتواء الديمقراطية للعديد من المعاني تمثلت في ضم معنى الديمقراطية في كل ما سبق من الإجابات المقدمة حول منظور التلميذ إلى الديمقراطية، حيث أن 23.5% من التلاميذ أجاب بأن الديمقراطية تشمل كل ما سبق من الإجابات الثلاثة المتمثلة في حرية التعبير وحرية اختيار الحاكم وحرية الاحتجاج والتظاهر السلمي، هذا مؤشر إيجابي على مستوى الوعي لدى هذه الفئة من المبحوثين وكذا عن مدى اهتمامهم بالشأن السياسي رغم المرحلة العمرية التي ينتمون إليها وما يرتبط بها من اهتمامات وانشغالات.

#### عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 25: حسب رأيك المدرسة تقوم بـ:

النسبة المئوية	التكرارات	المدرسة تقوم بـ
32.5 %	79	تخريج الإطارات والكفاءات الوطنية
30 %	73	التعليم فقط
15.6 %	38	الإعداد للحياة
16.5 %	40	إعداد مواطنين صالحين
05.3 %	13	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 27 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 25



شكل 28: إجابات أفراد العينة حول مخرجات المدرسة

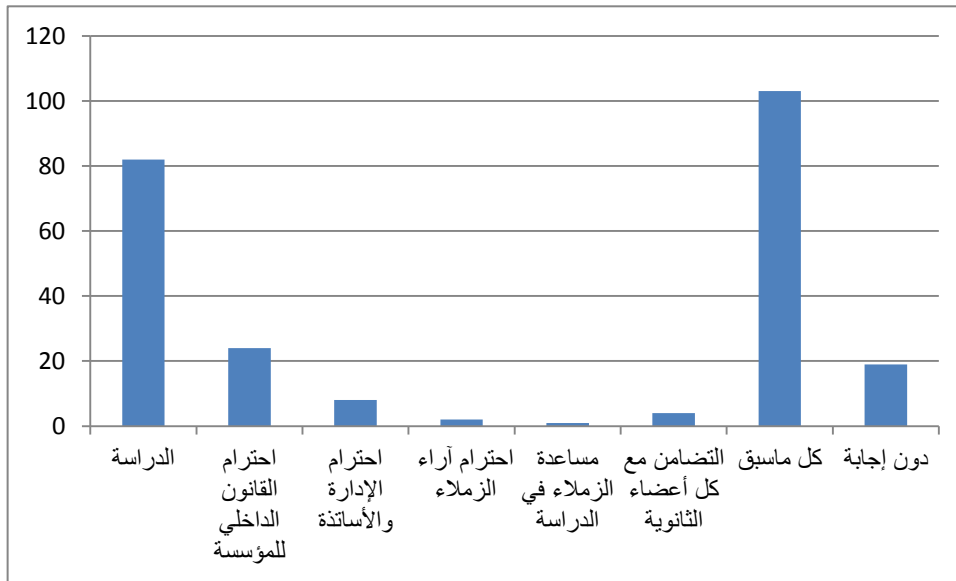
**التحليل:** يتبين من نتائج الجدول أن 32.5% من المبحوثين يرون بأن المدرسة دورها يكمن في تخريج الإطارات والكفاءات الوطنية، و30% منهم يرون بأن مهمة المدرسة تتمثل في التعليم فقط، كما أن 16.5% منهم يرون بأن المدرسة تقوم بإعداد مواطنين صالحين، و15.6% منهم يرون بأن مهمة المدرسة تكمن في الإعداد للحياة بصفة عامة. هذه الإجابات جميعها توحي إلى أن المبحوثين معظمهم يدركون وبدرجات متباينة أن للمدرسة دورا بارزا في المجتمع، ومن خلال الإجابات المقترحة ونتائج الجدول يتضح أن المدرسة مؤسسة اجتماعية ضرورية في المجتمع لأن مهمتها ضرورية حتى أنه لا يمكن تصور مجتمع قائم بذاته خصوصا في حياتنا اليوم بمنأى عن المدرسة، فهي تزوده بالعنصر البشري اللازم لتسيير الحياة العامة للمجتمع وفي مختلف الجوانب والمجالات، وما النسب الواردة في الجدول إلا ترجمة واضحة عن الأهمية التي تكتسبها المدرسة والأدوار التي تقوم بها، أما فيما تعلق بنسبة المبحوثين الذين تركوا خانات الإجابة فارغة والذين تتراوح نسبتهم 05.3% ففي اعتقادي هم إما يجهلون دور المدرسة وهذا احتمال ضئيل لأنه وببساطة لا يمكن لأي عاقل أن يجهل أو ينكر مهمة المدرسة في المجتمع، وإما إنهم لم يعطوا الاستمارة حقها من الاهتمام بالنظر إلى المرحلة العمرية التي ينتمون إليها وما تعلق بها من اهتمامات تحول دون انشغالهم بمثل هكذا قضايا.



عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 26: من خلال موقعك كتلميذ بالثانوية يتمثل دورك كمواطن في:

النسبة المئوية	التكرارات	من موقعك كتلميذ يتمثل دورك كمواطن في
33.7 %	82	الدراسة
09.9 %	24	احترام القانون الداخلي للمؤسسة
03.3 %	08	احترام الإدارة والأساتذة
00.8 %	02	احترام آراء الزملاء
00.4 %	01	مساعدة الزملاء في الدراسة
01.6 %	04	التضامن مع كل أعضاء الثانوية
42.4 %	103	كل ما سبق
07.8 %	19	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 28 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 26



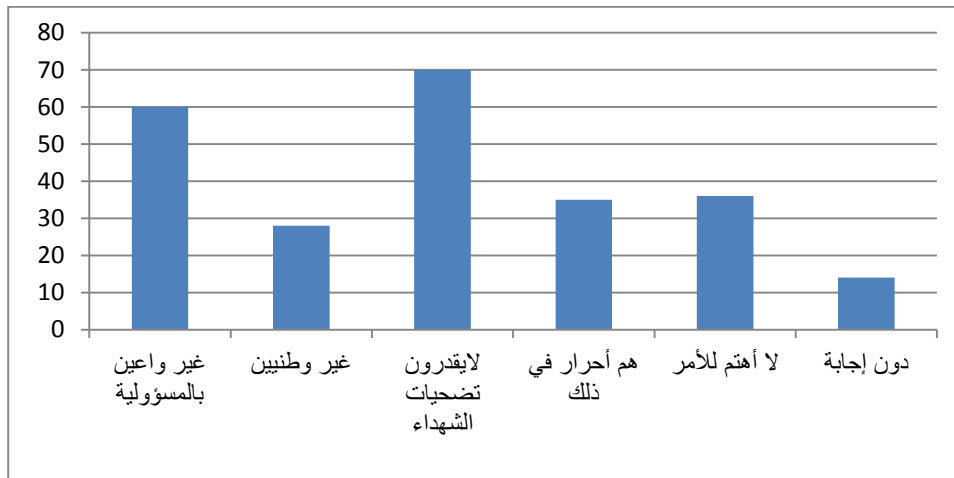
شكل 29: إجابات أفراد العينة حول دور التلميذ كمواطن

**التحليل:** يتبين من الجدول أن 33.7% من المبحوثين وانطلاقاً من موقعهم كتلاميذ ثانويين يرون أنهم دورهم كمواطنين يتمثل في الدراسة فقط، و 9.9% منهم يرون أن دورهم كمواطنين يتجسد من خلال احترامهم للقانون الداخلي للمؤسسة والالتزام به، ويرى 1.6% منهم مواطنتهم في التضامن مع كل أعضاء الثانوية، بينما 3.3% منهم يرون أن مواطنتهم تكمن في احترام الإدارة المدرسية والأساتذة، كما أن 0.8% منهم يرون أن مواطنتهم تكمن في احترام آراء زملائهم، ويرى 0.4% منهم أن المواطنة تكمن في مساعدتهم لزملائهم، والمهم في كل ذلك أن النسبة الأكبر من المبحوثين أو ما نسبته 42.4% يرون المواطنة في كل الإجابات السابقة أي أن المواطنة في منظورهم لا تكمن في صفة واحدة أو ليس لديها وجهها واحداً، وإنما المواطنة تكمن في كل هذه الصفات مجتمعة، هذا مؤشر مهم إذا ما حاولنا معرفة درجة الوعي السياسي لدى المبحوثين، كما أنه مؤشر قوي على التنشئة السياسية لديهم والتي تحصلوا عليها من مؤسسات عديدة للتنشئة إلا أنه في اعتقادنا كان للمدرسة النصيب الأكبر في تنشئة هؤلاء على قيم المواطنة الصالحة وتعزيزها لديهم. وكما هو الحال في الجداول السابقة هناك نسبة من المبحوثين تقدر بـ 7.8% من المبحوثين تركوا خانات الإجابة فارغة بالنسبة للإجابات المقترحة عليهم، والسبب يكمن كما ذكرنا آنفاً إما في جهلهم بمعنى المواطنة وصفاتها وهذا احتمال مستبعد بالنسبة لعينة الدراسة على الأقل بالنظر إلى مستواهم الدراسي، وإما لعدم اهتمامهم أساساً بالاستمارة المقدمة لهم وعدم إيلائها الأهمية اللازمة وهذا الاحتمال في اعتقادي هو الأكثر وروداً.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 27: حسب رأيك التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم:

النسبة المئوية	التكرارات	التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم
24.7 %	60	غير واعين بالمسؤولية
11.5 %	28	غير وطنيين
28.8 %	70	لا يقدرّون تضحيات الشهداء
14.4 %	35	هم أحرار في ذلك
14.8 %	36	لا أهتم للأمر
05.8 %	14	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 29 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 27



شكل 30: إجابات أفراد العينة حول الرأي في التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم

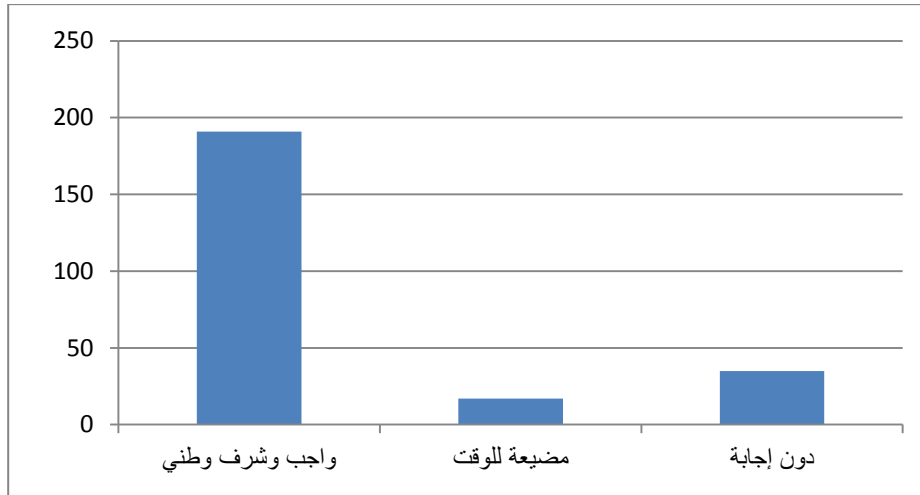
**التحليل:** يتبين من الجدول أن 24.7% من المبحوثين يرون أن سلوك الغياب عن تحية العلم من طرف التلاميذ يشير إلى عدم الوعي بالمسؤولية اتجاه العلم الذي يرمز إلى السيادة الوطنية، كما أن 28% من المبحوثين يرون في من يقومون بهذا السلوك بأنهم غير وطنيين، ويرى 28.8% من المبحوثين أن هذا السلوك فيه دلالة على عدم تقدير

تضحيات الشهداء، هذه الرؤى مجتمعة تشير إلى درجة الوعي بالواجب نحو رموز السيادة الوطنية لدى فئة واسعة من الباحثين، كما تشير إلى تحلي فئة واسعة منهم بتنشئة سياسية تجعلهم ملتزمين اتجاه الوطن واتجاه تضحيات الشهداء مما يجعلهم يرون وجوب احترام تحية العلم وتقديره، وتبرز مهمة المدرسة في إعداد أفراد متشبعين بقيم المواطنة والسلوكات الحضارية التي تفرض على كل فرد احترام الحق والواجب والالتزام اتجاه الدولة والمجتمع، كما أن هناك نسبة 14.4% من الباحثين ترى في مثل هذا السلوك حرية شخصية وليس للأمر أي صلة بالوعي أو التنشئة السياسية أو النضج الحضاري، وهناك ما نسبته 14.4% من الباحثين لا يولون اهتماما للأمر، وهناك أيضا ما نسبته 05.8% من أفراد العينة تركوا خانات الإجابة فارغة وذلك لعدم وعيهم بقيمة ورمزية الراية الوطنية، أو أنهم لم يتلقوا نصيحتهم من التنشئة السياسية والحضارية بالقدر الذي يمكنهم من تقدير هذه الأشياء واكتساب سلوكات حضارية تجعلهم واعين بمسئولياتهم والتزاماتهم اتجاه الدولة والمجتمع. كما يمكن أنهم لم يتعاملوا بالجدية اللازمة مع أسئلة الاستبيان كما ذكرنا سابقا.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 28 الخدمة الوطنية بالنسبة لك:

النسبة المئوية	التكرارات	الخدمة الوطنية بالنسبة لك
78.6 %	191	واجب وشرف وطني
07.0 %	17	مضيعة للوقت
14.4 %	35	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 30 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 28



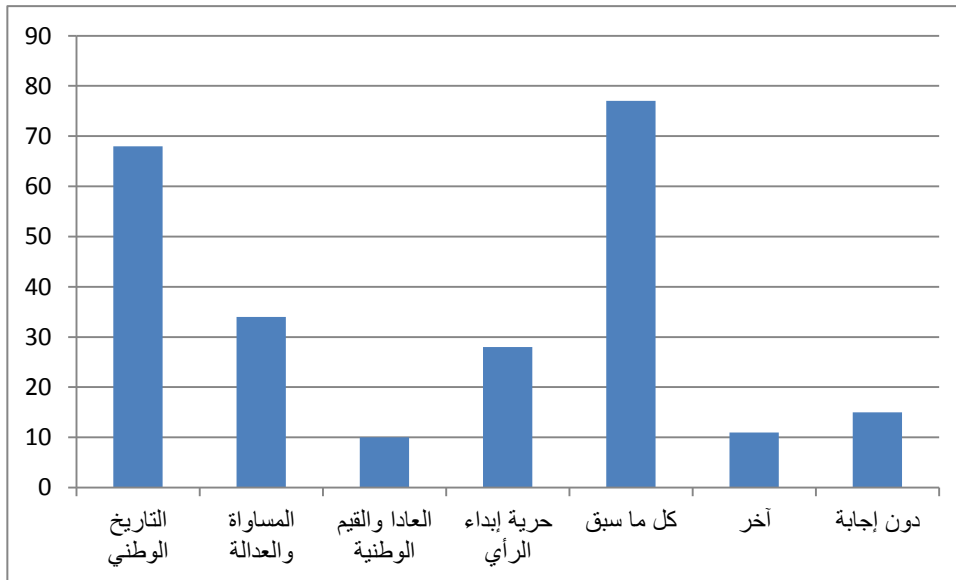
شكل 31: إجابات أفراد العينة حول الخدمة الوطنية

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن 78.6% من أفراد العينة يرون أن الخدمة الوطنية واجب وشرف وطني وهذا مؤشر إلى الروح الوطنية لدى التلاميذ ومدى استعدادهم لأداء هذا الواجب الوطني واعتبارهم له بأنه شرف ينم عن مدى تجذر هذا الواجب المقدس في المخيال الاجتماعي لأفراد العينة وأسرههم باعتبار الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى للتنشئة، ففي غالب الأسر الجزائرية يعد أداء الخدمة الوطنية من شروط تمام الرجولة إن جاز التعبير، كما أنه مؤشر كمال شخصية الفرد وقدرته على تحمل المسؤولية، حتى أن الكثير من الأسر في مرحلة تاريخية معينة كانت لا تقدم على تزويج الشاب وتمكينه من إنشاء أسرة إلا بعد أن ينتهي من أداء واجب الخدمة الوطنية إيماناً منها بأن أهليته لتحمل مسؤولية الأسرة لا تكتمل إلا بأدائه لواجب الخدمة الوطنية، كما يعتبر أدؤها وسام شرف لصاحبه لدى فئات واسعة من المجتمع خلال تلك المرحلة التاريخية. هذا لا ينفي وجود نسبة 07% من أفراد العينة التي ترى بأن الخدمة الوطنية مضیعة للوقت، هؤلاء ربما لهم مبرراتهم في ذلك فقد تكون الخدمة الوطنية سبباً في تعطيل مشاريع العديد منهم أو من أفراد عائلاتهم، إلى جانب ذلك هناك 14.4% من أفراد العينة امتنعت عن الإجابة وقد يعود ذلك لغياب الجدية في الإجابة أو لعدم اهتمامها بالاستمارة وانشغالها بأمر أخرى غير الاستبيان.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 29 المواضيع التي جلبت اهتمامك خلال فترة تواجدك بالثانوية:

النسبة المئوية	التكرارات	المواضيع التي جلبت اهتمامك خلال تواجدك بالثانوية
28 %	68	التاريخ الوطني
14 %	34	المساواة والعدالة
04.1 %	10	العادات والقيم الوطنية
11.5 %	28	حرية إبداء الرأي
31.7 %	77	كل ما سبق
04.5 %	11	شيء آخر
06.2 %	15	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 31 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 29



شكل 32: إجابات أفراد العينة حول المواضيع التي جلبت اهتمامهم بالثانوية

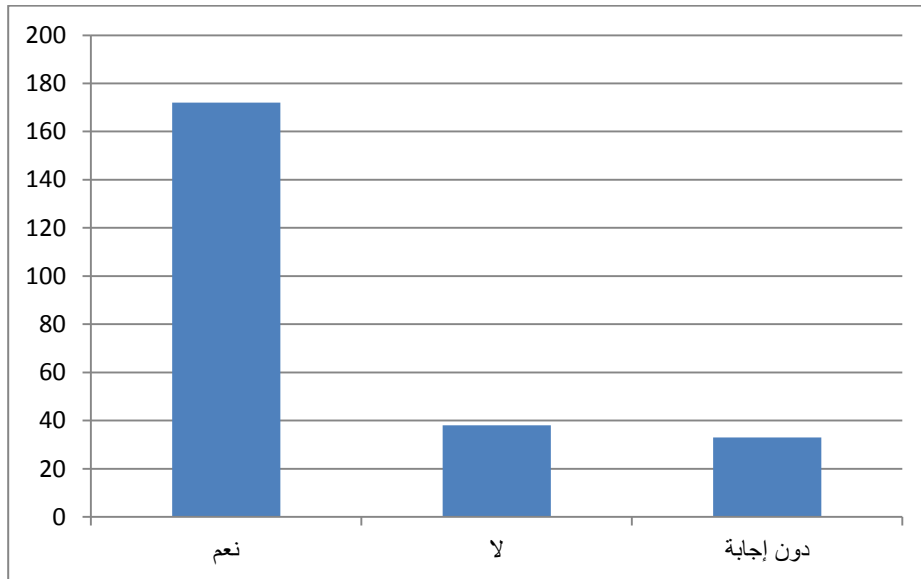
**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن أهم المواضيع التي جلبت اهتمام التلميذ في الثانوية هي المواضيع المتعلقة بالتاريخ الوطني بنسبة 28%، والتمسك بالتاريخ الوطني والتعلق به مؤشر واضح على عزم هذا الجيل على مواصلة طريق النضال والكفاح والبناء والتشييد اقتفاء لخطى الأجداد، ودليل قاطع على درجة الوعي السياسي والنضج الحضاري لدى التلاميذ لأنه لا حاضر ولا مستقبل لأي أمة دون الرجوع إلى ماضيها وتاريخها، والتاريخ الوطني وسيلة للأجيال لاستلهام العبر واستخلاص الدروس لبناء الحاضر وشق طريق المستقبل بنجاح. 14% من الباحثين يعتبرون أن المواضيع التي جلبت اهتمامهم خلال المرحلة الثانوية هي المواضيع المتعلقة بالمساواة والعدالة وهما من المبادئ الأساسية لقيام المجتمعات المتحضرة. كما أن مواضيع حرية التعبير وإبداء الرأي جلبت اهتمام التلاميذ بنسبة 11.5% وهذا دليل الوعي السياسي والثقافة السياسية والنضج الحضاري لدى الباحثين، كما أن مواضيع العادات والقيم الوطنية جلبت اهتمام الباحثين بنسبة 04.5% وهذا لا يعكس درجة الوعي والنضج لدى الباحثين مقارنة بالإجابات السابقة، ولعل نقص النسبة يرجع إلى غموض معنى القيم الوطنية والمقصود بها بالنسبة للباحثين. والمثير للاهتمام في كل ذلك أن ما نسبته 31.7% من الباحثين أجابوا أن كل المواضيع السابقة جلبت اهتمامهم في المرحلة الثانوية، وهذا يدعم تفسيرنا السابق بأن نسبة معتبرة من الباحثين يتمتعون بحس ووعي وطني يجعلهم متمسكين بتاريخهم الوطني ويعتزون بطولات أسلافهم، كما يعد مؤشرا قويا على ثقافتهم السياسية ووعيهم الحضاري بالمبادئ التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، المبينة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في كنف النظام الديمقراطي الذي يمنح الحرية للفرد في التعبير عن رأيه وإبداء وجهة نظره اتجاه قضايا المجتمع والوطن والمشاركة في البناء الحضاري وتلك هي أسمى صور الديمقراطية التشاركية، كما تشير نتائج الجدول إلى الدور الرائد الذي تقوم به المدرسة من خلال تكريس مبادئ ومعاليم الحياة الاجتماعية المعاصرة القائمة على المبادئ المذكورة سالفًا، كونها مؤسسة هامة من مؤسسات التنشئة التي لا يمكن للمجتمع العصري أن يستغني عنها، حيث تعمل المدرسة على تجسيد ذلك من

خلال تعزيز القيم الوطنية في نفوس التلاميذ عن طريق مجموعة من النشاطات المقررة التي تتضمنها المناهج والبرامج المستقاة من السياسة التربوية العامة للدولة ومن خلال ممارسات يومية تساهم في ترقية الحياة المدرسية وعصرنتها.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 30 هل تعتقد بان المدرسة ساعدتك على التعرف على حقوقك كمواطن:

النسبة المئوية	التكرارات	هل ساعدتك المدرسة على التعرف على حقوقك كمواطن
70.8 %	172	نعم
15.6 %	38	لا
13.6 %	33	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 32 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 30



شكل 33: إجابات أفراد العينة حول مساعدة المدرسة في التعرف على حقوق المواطنة

**التحليل:** حسب نتائج الجدول فإن 70.8% من المبحوثين يعتقدون أن المدرسة ساعدتهم على التعرف على حقوقهم كمواطنين، وفي ذلك إشارة واضحة على الدور الكبير للمدرسة في التنشئة السياسية للأفراد، ورفع مستوى وعيهم السياسي، فمن خلال الممارسات اليومية في الحياة المدرسية يتم تربية التلاميذ على مبادئ القيام بالواجبات



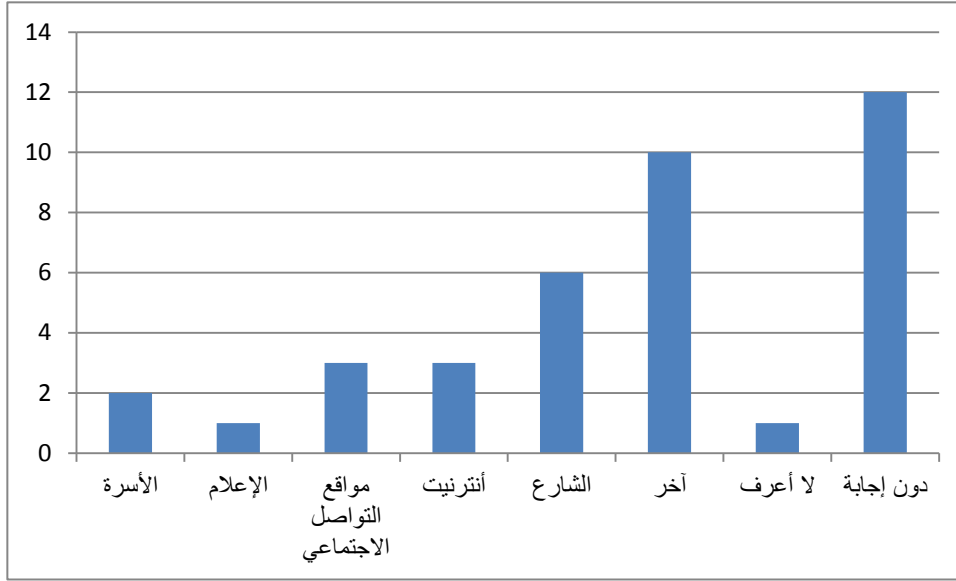
والمطالبة بالحقوق في كنف المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع، فالجميع سواسية أمام القانون الذي هو الوسيلة الوحيدة الضابطة لسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم. كما أن المدرسة تتيح للجميع حق الحرية في التعبير وإبداء الرأي والمشاركة في مختلف المجالس التي تنعقد في المدرسة مع حرية انتخاب واختيار الممثلين في هاته المجالس، إضافة إلى توعية التلميذ بالطرق الحضارية والقانونية للمطالبة بحقوقه في حالة ما إذا انتزعت منه لسبب أو لآخر، وفي هذا كله تكريس وتنمية لشروط المواطنة الحقيقية في التلاميذ مواطني الغد.

15.5% من المبحوثين أنكروا دور المدرسة في مساعدتهم للحصول على حقوقهم كمواطنين، وهذا لا ينقص من دور وقيمة المدرسة كمؤسسة اجتماعية هامة في المجتمع، وسنرى في الجدول الموالي من أين تمكن أفراد هذه الفئة من التعرف على حقوقهم كمواطنين.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 31 في حالة الإجابة بـ لا من أين تعرفت على حقوقك كمواطن:

النسبة المئوية	التكرارات	في حالة الإجابة بـ لا تعرفت على حقوقك كمواطن من
05.2 %	02	الأسرة
02.6 %	01	الإعلام
07.9 %	03	مواقع التواصل الاجتماعي
07.9 %	03	أنترنت
26.4 %	10	آخر
31.6 %	12	دون إجابة
15.8 %	06	الشارع
02.6 %	01	لا أعرف
100 %	38	المجموع

جدول رقم 33 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 31



شكل 34: إجابات أفراد العينة حول مصادر التعرف على حقوق المواطنة غير المدرسة

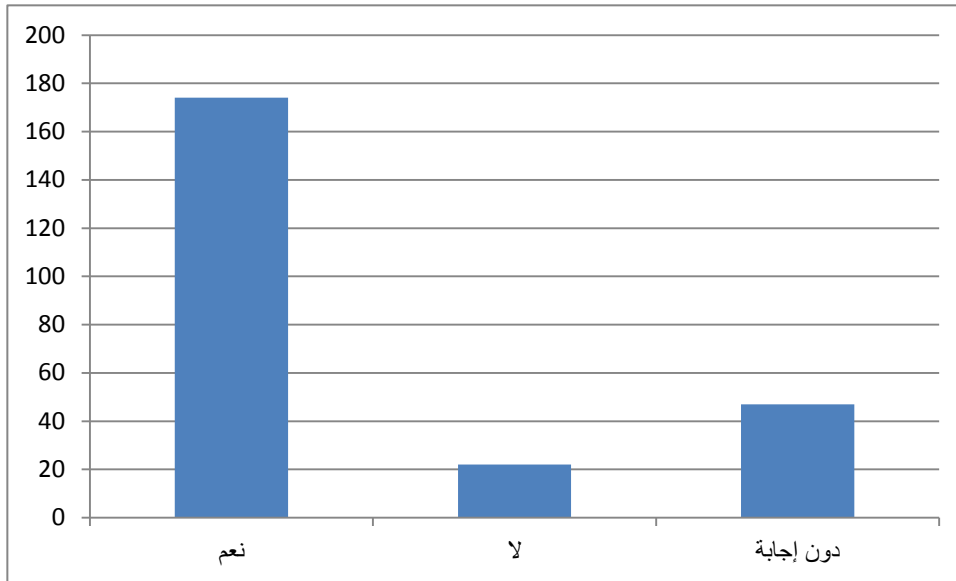
**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن مصادر التعرف على حقوق المواطنة متعددة حيث تنوعت بين الأسرة والشارع ومختلف مؤسسات التنشئة إلى جانب وسائل الاتصال بشتى أنواعها، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني كالهيات والجمعيات والمنظمات، إذ أن المبحوثين الذين أجابوا بأن المدرسة لم تساعدهم على التعرف على حقوقهم كمواطنين وهم 38 مبحوث، 15.8% منهم يعتبرون أنهم تعرفوا على حقوقهم كمواطنين من الشارع من خلال يومياتهم كأفراد في هذا الفضاء الاجتماعي بمختلف التفاعلات الحاصلة بين بعضهم البعض وبين الأفراد ومختلف مؤسسات المجتمع باعتبار الكل وحدات اجتماعية منصهرة لتشكيل نسيج اجتماعي أحد أبرز سماته الديناميكية والحيوية لاستمرارية الحياة الاجتماعية. 5.2% من 38 مبحوث أجابوا أنهم تعرفوا على حقوقهم كمواطنين عن طريق الأسرة التي هي المؤسسة الاجتماعية الأولى للتنشئة والتي تلقن الفرد الأبجديات الأولى للحياة ناهيك عن الحقوق الاجتماعية بما فيها حقوق المواطنة، حيث أن الطفل يكتشف معاني الحق والواجب وحرية التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر انطلاقاً من الوحدة الأساسية لبناء المجتمع ألا وهي الأسرة. 7.3% من مبحوثي الفئة السالفة أجابوا بأنهم تعرفوا على حقوقهم كمواطنين من خلال شبكة الأنترنت ونفس النسبة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك أو تويتر)، هذا أمر طبيعي بالنظر إلى الاستعمال المتزايد لهاته الوسائل التكنولوجية المعاصرة خصوصاً وأنها تتميز بالسرعة

في انتقال المعلومات و من أماكن بعيدة في العالم عابرة حدود البلدان والقارات بالصوت والصورة، الأمر الذي أدى إلى رفع درجة الوعي مع تسهيل عملية تنوير المتلقي وتوجيهه، حيث أصبح بإمكان الفرد خصوصا في الدول النامية مشاهدة نماذج مختلفة من حياة المجتمعات المتقدمة ومستوى الحريات وحقوق المواطنة السائدة فيها، والطرق والكيفيات العصرية والحضارية للمطالبة بها في حالة انتهاك أو المساس بعنصر من عناصرها، نسبة 02.6% من الفئة المبحوثة السالفة أجابت بأنها تعرفت على حقوق المواطنة من الإعلام وهي نسبة ضئيلة مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي، السبب في ذلك في اعتقادي أن الإعلام خصوصا في الدول النامية يبدو أقل انفتاحا كما أنه قد يكون موجها لخدمة جهة على حساب جهات أخرى خدمة لمصلحة وأغراض معينة، على عكس وسائل التواصل الاجتماعي التي تبدو أكثر انفتاحا وتحررا وحيادا، نسبة كبيرة من المبحوثين 38 (31.6%) أجابوا بأنهم تعرفوا على حقوق المواطنة من أشياء أخرى غير المدرسة وغير الإجابات المقترحة، قد تكون هذه المعرفة من خلال منظمات أو أحزاب، أو من خلال موثيق أو معاهدات دولية، أو وثائق أو كتب حول حقوق المواطنة، وهذا مؤشر على تعدد الوسائل المساعدة على التعرف على حقوق المواطنة، رغم كل ذلك تبقى المدرسة هي أهم مؤسسة للتعرف على حقوق المواطنة وتنميتها.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 32: هل ساعدتك المدرسة على التعرف على واجباتك كمواطن.

النسبة المئوية	التكرارات	هل ساعدتك المدرسة على التعرف على واجباتك كمواطن
71.6%	174	نعم
09.1%	22	لا
19.3%	47	دون إجابة
100%	243	المجموع

جدول رقم 34 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 32



شكل 35: إجابات أفراد العينة مساعدة المدرسة في التعرف على واجبات المواطنة

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن 71.6% من المبحوثين يرون أن المدرسة ساعدتهم على التعرف على واجباتهم كمواطنين، وهذا مؤشر على أن المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية هامة للتنشئة الاجتماعية من مهامها الأساسية تعريف التلميذ بواجبه اتجاه مجتمعه ووطنه هذا التعريف والكشف عن الواجب يتم في إطار المزاجية بين فكري الحق والواجب، وهي في اعتقادي من السبل السليمة في التربية حيث لا يمكن الفصل بين الحق والواجب خصوصاً وأن المدرسة مسؤولة على تلاميذ مازالوا في طور التنشئة وفي البدايات الأولى لمسار حياتهم وفي المرحلة الأولى لشق طريق المستقبل، وبهذه الطريقة سيكون لدينا مستقبلاً مجتمعاً يعي الفرد فيه تماماً كيف يطالب بحقوقه ولا يقوم بذلك إلا بعد القيام بواجبه، وفي المدرسة يكتشف التلميذ طرق التعامل مع العديد من الأطراف من أساتذة وتلاميذ ومؤطرين، ويعي النظام الذي يحدد علاقته وتعاملاته مع كل طرف. فيكون التعامل في إطار قوانين محددة لذلك في جو يسوده النظام والقانون الذي يلزم على الجميع احترامه والامتثال له بشكل عادل ومتساو.

9.1% من المبحوثين أجابوا بـ لا، ويعني ذلك بأنهم تعرفوا على واجباتهم كمواطنين من مصادر أخرى غير المدرسة. سنتعرف على هذه المصادر من خلال نتائج الجدول الموالي الخاص بإجابات هاته الفئة من المبحوثين والمقدر عددهم

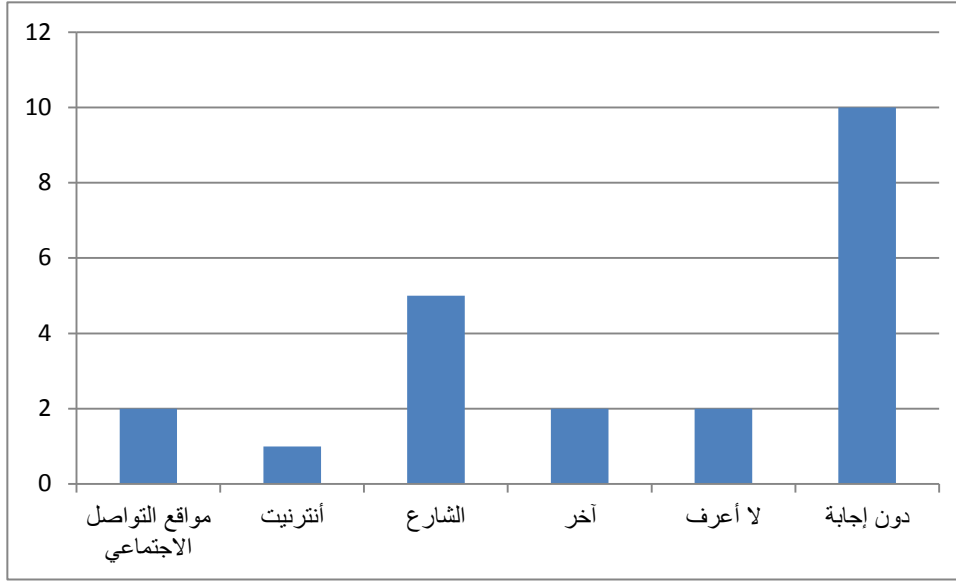
بـ 22 تلميذاً.

نسبة معتبرة من المبحوثين ما نسبته 19.3% تركوا خانات الإجابة فارغة، قد يعود السبب ربما لعدم فهمهم لمعنى السؤال، أو أنهم لا يدركون واجبات المواطنة قبل أن يدركوا مصادرها والوسائل المساعدة على اكتشافها، كما قد يعود سبب عزوفهم عن الإجابة لعدم اهتمامهم بالاستبيان والتعامل معه بجدية.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 33 في حالة الإجابة بـ لا من أين تعرفت على واجباتك كمواطن:

النسبة المئوية	التكرارات	في حالة الإجابة بـ لا تعرفت على واجباتك كمواطن من
% 00.0	00	الأسرة
% 00.0	00	الإعلام
% 09.09	02	مواقع التواصل الاجتماعي
% 04.55	01	أنترنت
% 09.09	02	آخر
% 45.45	10	دون إجابة
% 22.73	05	الشارع
% 09.09	02	لا أعرف
% 100	22	المجموع

جدول رقم 35 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 33



شكل 36: إجابات أفراد العينة حول مصادر التعرف على واجبات المواطن غير المدرسة

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أنه إلى جانب المدرسة أقصى أفراد هذه الفئة من المبحوثين الأسرة ووسائل الإعلام من المصادر المساعدة للتعرف على واجبات المواطنة، مع أن المدرسة والأسرة كما هو معلوم هما من مؤسسات التنشئة الأساسية في المجتمع، بل إن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد المبادئ الأولى للحياة، والأسرة بالنسبة إليه هي منطلق اكتشاف العالم الخارجي.

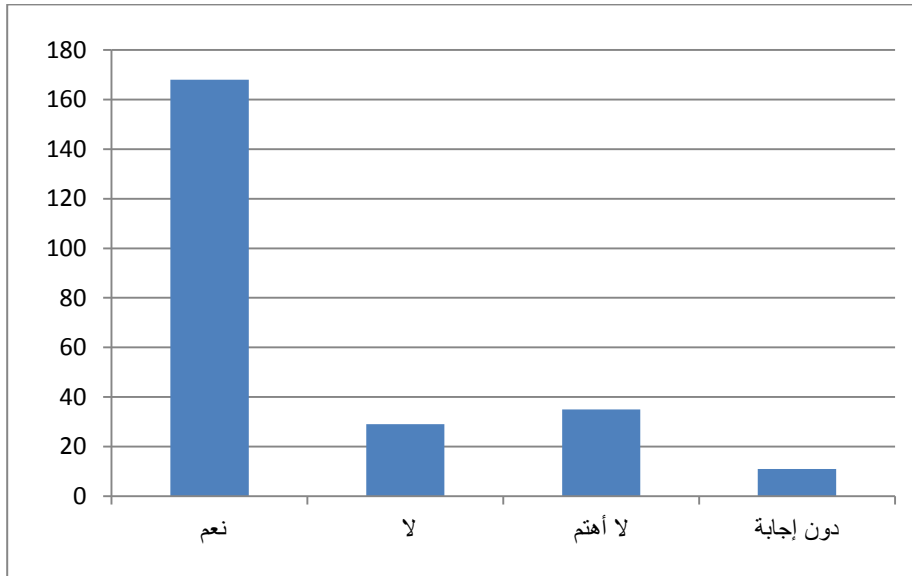
22.73% من هؤلاء المبحوثين البالغ عدده 22 تلميذا أجابوا بأنهم تعرفوا على واجباتهم كمواطنين من خلال الشارع عن طريق ملاحظة ومعايشة ما يحدث في هذا الفضاء الاجتماعي من تفاعلات وسلوكات يومية يؤدي من خلالها الأفراد الواجبات الملقاة على عاتقهم اتجاه بعضهم البعض واتجاه المجتمع من منظور أن خدمة المصلحة العامة المتمثلة في مصلحة المجتمع هي في نفس الوقت ضمان وتحقيق للمصلحة الخاصة مصلحة الفرد، فلا يتصور الفرد وجوده إلا في إطار المجموعة الاجتماعية التي يعيش ضمنها وأي إضرار بمصلحة المجتمع هو إضرار بالمصلحة الخاصة للفرد. وتبقى أيضا شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من المصادر التي تساعد التلميذ على التعرف على واجباته كمواطن ولكن بنسب ضئيلة (مواقع التواصل الاجتماعي 9.09%، الأنترنت 4.55%).

9.09% من هاته العينة لا يعرفون مصادر التعرف على واجبات المواطنة، و45.55% من هاته الفئة من التلاميذ امتنعوا عن ذكر مصدر تعرفهم على واجباتهم كمواطنين قد يعود ذلك للأسباب المذكورة سابقا أبرزها احتمال عدم التعامل بالجدية اللازمة مع الاستبيان.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 34: حسب رأيك هل المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن:

النسبة المئوية	التكرارات	هل المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن
69.1%	168	نعم
11.9%	29	لا
14.4%	35	لا أهتم
04.5%	11	دون إجابة
100%	243	المجموع

جدول رقم 36 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 34



شكل 37: إجابات أفراد العينة حول تأثير المدرسة بالأوضاع السياسية الوطنية

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن 69.1% من المبحوثين يرون أن المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن، وهذا مؤشر على أن أفراد العينة يدركون أن المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية تمثل نسقا اجتماعيا هو جزء من النسق الاجتماعي العام، والمعلوم في العلوم الاجتماعية أن ما يحدث على مستوى النسق العام يؤثر في الأنساق الجزئية بحكم أن الأنساق الجزئية تابعة للنسق العام، كما أن السياسة التربوية التي تسيّر وفقها المدرسة في أي دولة هي جزء من السياسة العامة للدولة، وبالنظر إلى التداخل بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية - يتمظهر هذا التداخل تأثيرا وتأثرا بين الظاهرتين - فإن ما يحصل من أحداث وتغييرات على المستوى السياسي يكون له تبعاته على المدرسة سلبا أو إجابا، حيث أنه في اعتقادي أن أي قرار سياسي يخص الشأن التعليمي والتربوي من المفروض أن يتمشى والغايات والأهداف التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها والتي هي في نفس الوقت نابعة من السياسة التربوية والسياسة العامة للدولة، وكل ما يتعارض مع مصلحة المجتمع لا يمكن أن يكون من أهداف المدرسة العمومية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، هذه الرؤية وحسب وجهة نظري أن أفراد العينة يدركونها جيدا وهذا ما يفسر النسبة المتحصل عليها في هذه الإجابة.

11.9% من المبحوثين يرون أن المدرسة لا تتأثر بالأحداث السياسية داخل الوطن، وهؤلاء في اعتقادي يؤمنون بفكرة أن المدرسة يجب أن تبقى بعيدة عن الأحداث السياسية، وأنها يجب أن تقتصر مهامها على تلقين المعارف والعلوم فقط، ولا يمكن لها أن تكون مؤسسة للتنشئة، وحسب اعتقادهم فإن المدرسة فضاء منغلقة على نفسه وينبغي عليه أن يبقى كذلك حفاظا على المدرسة من أن تحيد عن مهمتها الوحيدة وهي تعليم النشأ وأن أي تدخل في الشؤون والقضايا غير الشؤون التربوية من شأنه أن يفسد المدرسة ومخرجاتها، فهي حسبهم معزولة عن ما وراء أسوارها لذلك فهي لا تتأثر بما يحدث خارجها من أحداث بما في ذلك الأحداث السياسية.

14.4% من أفراد العينة أجابوا بأنهم لا يهتمون للأمر وهذا مؤشر له دلالاته، فهم قد لا يهتمون للأمر نتيجة غياب الوعي لديهم بما يدور في مجتمعهم من أحداث وما مدى تأثيرها على المدرسة بوصفها الفضاء الاجتماعي الذي

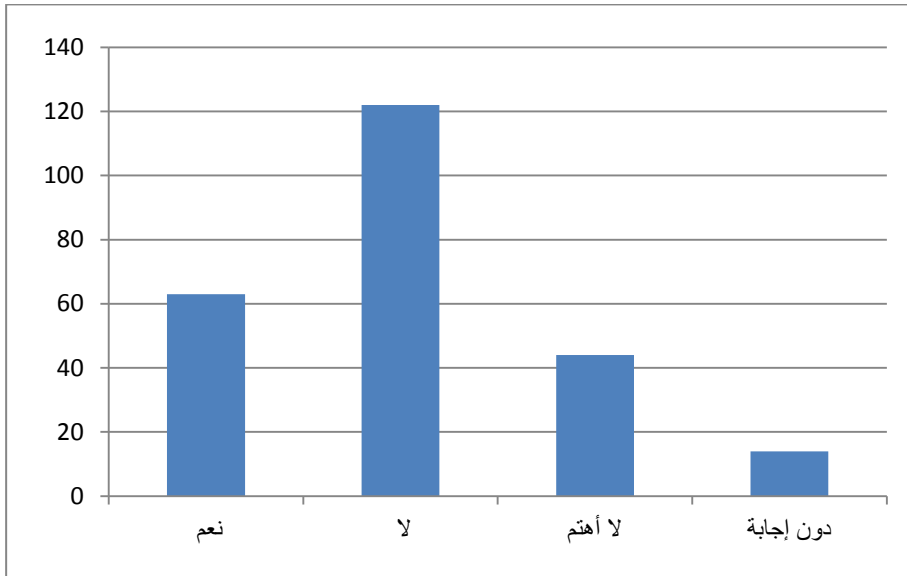


يجمعهم، أو أنهم لا يهتمون للأمر ربما لاعتقادهم بفكرة البقاء بعيدا عن كل ما يتعلق بالجانب السياسي نتيجة الصورة المترسبة في المخيال الاجتماعي لدى فئات واسعة من المجتمع عن غموض الشأن السياسي وما يلحق بالسياسيين من تشويه وتجريح، السبب نفسه قد يكون هو الذي جعل 4.5% من الباحثين يمتنعون عن الإجابة.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 35: حسب رأيك هل المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم:

النسبة المئوية	التكرارات	هل المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم
25.9%	63	نعم
50.2%	122	لا
18.1%	44	لا أهتم
05.8%	14	دون إجابة
100%	243	المجموع

جدول رقم 37 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 35



شكل 38: إجابات أفراد العينة حول تأثير المدرسة بالأوضاع السياسية في العالم

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن 25.9% من المبحوثين يرون أن المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم، بينما يرى 50.2% من المبحوثين عكس ذلك، أي أنهم يرون بأن المدرسة لا تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم، ومقارنة بنتائج الجدول السابق الذي بينت نتائجه أن فئة كبيرة من التلاميذ ترى بأن المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية في الوطن. فإن فئة واسعة من التلاميذ تعتقد بأن المدرسة تخضع للسياسة المحلية للدولة فقط، وأن المنظومة التربوية في الوطن تعد من المقدسات إذ لا يمكن أن تخضع للسياسة التربوية العالمية وإلى المخططات الدولية في ما يخص الشأن التربوي، كما يرون أن المدرسة الجزائرية يجب أن تسير وفق رؤية وطنية محلية محضنة نابعة من الخصوصية المجتمعية للمجتمع الجزائري، تكون مناهجها وبرامجها معدة من طرف كفاءات وطنية متشعبة بالقيم والروح الوطنية، وفي نفس الوقت منفتحة على العالم الخارجي وما يحدث فيه من تطورات علمية وتكنولوجية.

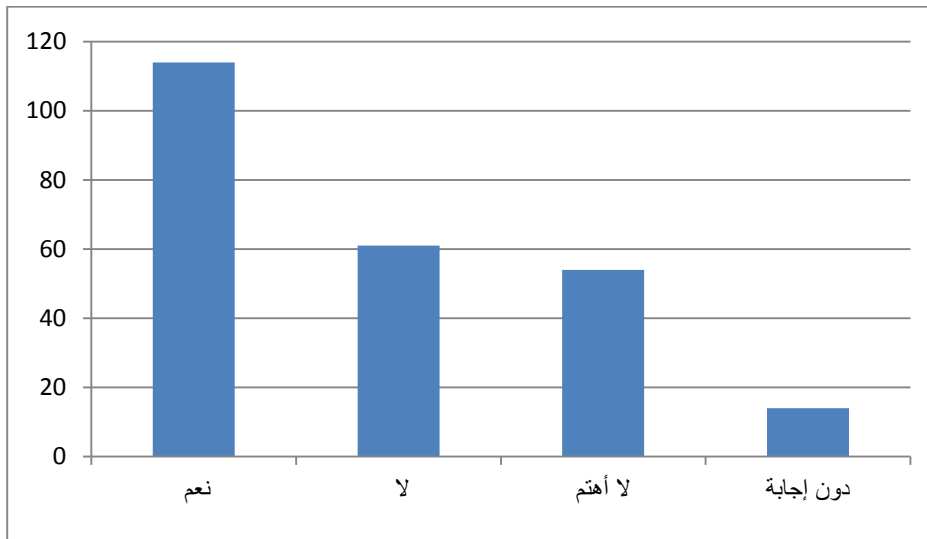
أما الذين يرون أن المدرسة تتأثر بالأحداث السياسية في العالم فإنهم يعتقدون أن الجزائر جزء من كل الذي هو العالم، وكل ما يحدث على مستوى الكل له تأثيرات على مستوى الجزء، كما أن هناك منظمات دولية أنشئت بغرض التكفل بالتربية والتعليم. والإمضاء على الاتفاقيات الدولية في هذا الجانب يفرض التقيد إلى حد ما بما تصدره هذه الهيئات من قرارات وتعليمات بغرض الرفع من مستوى التعليم وتطوير الكفاءات وما على الدول الموقعة على الاتفاقيات إلا الالتزام والتنفيذ، وعليه فما يحصل في العالم من تغيرات في الأوضاع بالضرورة يؤثر على المدرسة الجزائرية.

18.1% من المبحوثين لا يهتمون للأمر، ويشير هذا إلى أن هؤلاء لا يهتمون لأمر المدرسة وما يتعلق بالشأن التربوي، كما قد يشير إلى أنهم لا يهتمون بأمر الاستبيان أصلا، وقد يشير أيضا إلى أنهم وكما ذكرنا في تحليل الجدول السابق لا يعون ما يجري من أحداث على المستوى الدولي أو المحلي، كما قد يكونوا من الفئة التي ترى في الخوض في المجال السياسي من الطابوهات وأنه ينبغي عليهم أن يتعدوا عن كل ما له علاقة بالسياسة خصوصا وأنهم تلاميذ في المرحلة الثانوية. 5.8% من المبحوثين امتنعوا عن الإجابة ربما للأسباب نفسها، كما يمكن أنهم امتنعوا نتيجة عدم التعامل مع الاستبيان بجدية.

عرض وتحليل نتائج السؤال رقم 36: هل ترى بأن المدرسة تساهم في التنشئة السياسية للفرد:

النسبة المئوية	التكرارات	هل ترى بأن المدرسة تساهم في التنشئة السياسية للفرد
46.9 %	114	نعم
25.1 %	61	لا
22.2 %	54	لا أهتم
05.8 %	14	دون إجابة
100 %	243	المجموع

جدول رقم 38 يمثل إجابات التلاميذ على السؤال رقم 36



شكل 39: إجابات أفراد العينة حول مساهمة المدرسة في التنشئة السياسية للفرد

**التحليل:** تبين نتائج الجدول أن 46.9% من المبحوثين يرون أن المدرسة تساهم في التنشئة السياسية للفرد، وعلى العكس من ذلك فإن 25.1% من المبحوثين يرون أن المدرسة لا تساهم في التنشئة السياسية للفرد، والواضح أن الأغلبية تدرك أن المدرسة لا يمكن إنكار دورها في التنشئة السياسية للفرد كونها مؤسسة اجتماعية إلى جانب مؤسسات المجتمع الأخرى لها مهمة يجب أن تقوم بها وهي تستمد غاياتها وأهدافها من السياسة التربوية العامة للدولة

من جهة، وكونها فضاء اجتماعيا يتفاعل فيه الأفراد في إطار منظم وفق ترتيبات تضبطها قوانين أعدت خصيصا لهذا الغرض، حيث تفرض هذه الترتيبات على جميع أطراف العملية التربوية ضرورة الالتزام بها، فتغرس في نفسية التلميذ روح الانضباط والالتزام وتعزز روح المواطنة والقيم الوطنية لديه من خلال نشاطات وممارسات يومية ترتقي بالحياة المدرسية، وتنمي شخصية المتعلم في جوانب عديدة لتجعل منه فردا ايجابيا في المجتمع يعود بالنفع على وطنه وأمتة ويساهم في رقيه وازدهاره، كما أن مهمة القيادة والتسيير الرشيد لمؤسسات الدولة والمجتمع تتطلب كفاءات علمية وقدرات فكرية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المدرسة. أما الذين يرون بأن المدرسة لا تساهم في التنشئة السياسية للفرد فهم يحصرون دور المدرسة في تلقين المعارف والعلوم فقط، ويهملون دور المدرسة في تنمية جوانب شخصية الفرد وتنمية قيم المواطنة لديه، ويؤيدون فكرة بقاء المدرسة في منأى عن كل ماله صلة بالسياسة، وهم قد يبررون رؤيتهم بوجود مؤسسات أخرى في المجتمع من المفروض أنها تتولى مهمة التنشئة السياسية كالأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني هي الأولى بمهمة التنشئة السياسية للفرد، الأمر الذي يجعل المدرسة تتفرغ لمهمتها الأساسية حتى يكون مردودها أفضل ويحصل التلميذ على تعليم ذو جودة.

22.5% لا يهتمون للأمر وهو مؤشر على نقص مستوى الوعي لديهم وابتعادهم عن كل ما يتعلق بالشأن التربوي، كما قد يشير إلى أنهم لا يهتمون بأمر الاستبيان أصلا، وقد يشير أيضا إلى أنهم وكما ذكرنا في تحليل الجدول السابق قد ينتمون إلى الفئة التي ترى أن المجال السياسي لا يمكن الخوض فيه وينبغي للتلميذ أن يتعد عن كل ما له علاقة بالسياسة خصوصا وأنه تلميذ في المرحلة الثانوية. 5.8% من المبحوثين امتنعوا عن الإجابة ربما للأسباب نفسها.

## 2. مناقشة الفرضيات في ضوء نتائج الدراسة:

1.2. مناقشة الفرضية الأولى: يوجد وعي سياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية، يستمدونه من مصادر متعددة أهمها المدرسة.

إن نتائج الجداول (8،9،10،11،12،13،14،19،24،25) بينت أن التلاميذ المبحوثين لديهم معرفة واسعة بالشأن السياسي، حيث أنهم يعرفون شخصيات سياسية في الدولة كرئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول، حيث أن النسبة الغالبة في إجابات التلاميذ تبين ذلك، كما أن نسبة معتبرة منهم استطاعت التعرف على طبيعة نظام الحكم في الجزائر، وهو النظام الرئاسي الذي يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة واتخاذ القرارات، إلى جانب ذلك فإن أكثر من 90% منهم يدركون أن رئيس الجمهورية في الجزائر يُختار من طرف الشعب عن طريق الانتخابات، كما أن النسبة الغالبة منهم تدرك مدة العهدة الرئاسية والتي هي خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

النسبة الغالبة من التلاميذ (في حدود 90%) يعرفون السن القانوني للانتخاب والمحدد ببلوغ سن الثامنة عشر، كما أن حوالي 30% يملكون بطاقة الناخب، أما بالنسبة للذين لا يمتلكون بطاقة الناخب فمعظمهم لا يمتلكونها بسبب عدم بلوغهم السن القانونية للانتخاب.

هذه المؤشرات كلها دلائل على أن تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم رصيد معرفي حول الأمور التي تتعلق بالجانب السياسي ونظام الحكم واختيار الحاكم... إلخ، ورغم المرحلة العمرية التي ينتمي إليها هؤلاء التلاميذ والتي هي مرحلة المراهقة وما يرتبط بهذه المرحلة من صفات قد تميز المراهق عن غيره من جوانب عديدة جسمية ونفسية وحتى فكرية.

والمعروف أن الغالب على اهتمامات الطفل في هذه المرحلة هو ما تعلق بالجانب النفسي والبدني، حيث يهتم التلميذ بمظهره ويميل إلى حب الظهور والتميز والعناد، والرغبة في الاستقلال عن الوالدين والنزوع إلى الاعتماد على النفس في

كثير من الأمور، هذا ما يحول دون اهتمامه بالقضايا التي تخص الجانب السياسي حسب ما يعتقد كثير من الناس، إلا أن الملاحظ عكس ذلك تماما إذ أن تلاميذ المرحلة الثانوية ورغم سنهم إلا أنهم بينوا عن معرفة واسعة واهتمام بالشأن السياسي.

ومن المعلوم أن التلميذ انتقل خلال مراحل نموه عبر فضاءات اجتماعية مختلفة انطلاقا من الأسرة إلى المحيط الاجتماعي القريب (فضاءات اللعب، الجيران) إلى الروضة ثم الشارع ثم المدرسة، وفي انتقاله هذا تنمو وتتطور اكتشافاته للعالم المحيط به، وتتوسع إدراكاته للأشياء الموجودة في هذا العالم، هذا الإدراك يشكل لديه وعيا وتصورا حول ما يكتشفه وما يتلقاه يوميا، فيبني من خلال ذلك مواقف وييدي آراء حول مختلف القضايا التي تصادفه، وتختلف هذه المواقف والآراء حسب نظرتة للأشياء. ومن هذا المنطلق وفيما يتعلق بالجانب السياسي فالتلميذ لا يمكنه أن يبدي موقفا من القضايا السياسية ما لم يكن لديه معرفة ودراية بالجانب السياسي، فمعرفة التلميذ بالشخصيات السياسية وطرق اختيار رئيس الجمهورية والعهدات الانتخابية وطبيعة نظام الحكم، كلها مؤشرات على المعرفة التي لدى هذا التلميذ بما يتعلق بالجانب السياسي، هذه المعرفة السياسية وانطلاقا من أن المعرفة تراكمية فهذا التراكم يبني لدى التلميذ وعيا سياسيا يسمح له باتخاذ مواقف وييدي آراء وأكد أن التلميذ تمكن من كل هذا الوعي بفضل التعليم والمدرسة، فهذه الأخيرة هي الوسيلة أو الأداة التي تمكنه من تنمية هذا الإدراك والوعي من خلال مختلف الأنشطة التي يمارسها التلميذ في المدرسة، ومن خلال المناهج والبرامج والمواد التي يدرسها، وكذلك من خلال تعاملاته مع مختلف الفاعلين ويوميته في الحياة المدرسية.

وتجدر الإشارة إلى أن المدرسة ليست هي المؤسسة الوحيدة التي تنمي وعي الطفل وإدراكاته، بل هناك مؤسسات اجتماعية أخرى للتنشئة تساعده على تنمية وعيه وقدراته كالأ أسرة والروضة والمسجد... إلخ، إلا أن المدرسة هي أهم مؤسسة تنمي قدرات التلميذ ووعيه بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة بها وبالنظر إلى احتوائها على برامج ومضامين مدروسة ومعدة خصيصا لذلك الغرض، إلى جانب توفرها على إطارات مؤهلين لذلك.

ومع التطور التكنولوجي الحاصل وظهور وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة أصبحت المعلومة متاحة للجميع وفي كل زمان ومكان مما يسهل عملية انتشار المعلومات ومتابعة الأحداث، فصارت وسائل الاتصال الحديثة تساهم في عملية التعليم والتنشئة حتى لا أقول أنها أصبحت من الوسائل المهمة في ذلك، ولم تعد مؤسسات التنشئة التقليدية المعروفة هي الوحيدة الكفيلة بعملية التنشئة، وأضحت عملية التنشئة ونشر الوعي تغطي أماكن بعيدة ومتعددة في أنحاء العالم وفي ظرف زمني قياسي.

إلا أننا نشير أن المدرسة إضافة إلى كونها تقوم بمهام التعليم والتنشئة ونشر الوعي، فهي الوسيلة الأكثر أهمية لأنها بمثابة فضاء اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد في إطار نسق اجتماعي منظم من خلال منظومة قانونية وتشريعية تضمن الحقوق والواجبات، وتكرس ممارسات يومية يتعلم التلميذ إثرها أساسيات العيش المشترك ضمن الجماعة، ويدرك ما له وما عليه.

فالمدرسة بالنسبة للتلميذ هي الوسط الأكثر فعالية في تنشئته وتعليمه مبادئ الحياة الاجتماعية في كنف مجتمع إنساني متماسك يقسم أفراده مجموعة من المبادئ والأهداف المشتركة، تجعل كل فرد في هذا المجتمع يجتهد في خدمة مجتمعه حتى يضمن هذا المجتمع بقائه وتستمر حياته جيلا بعد جيل.

وفي جانب الحقوق والواجبات ففئة المبحوثين ومن خلال إجاباتهم ركزوا على الحقوق الأساسية للمواطن وهي العمل، السكن، التعليم والصحة، هذا إلى جانب حقوق أخرى كحرية التعبير وحق الترشح والانتخاب وحق الجنسية، وكذلك لهم وعي بواجبات المواطنة مثل الدفاع عن الوطن وواجب المشاركة في الانتخاب والتضامن واحترام الآخرين.

هذا الإدراك لحقوق المواطنة وواجباتها ما هو إلا مؤشر على الوعي السياسي لدى التلاميذ المبحوثين، كما أن المواطن المتعلم يكسب اتجاهات يمكن نقلها للمحيط السياسي والإحساس بالمقدرة السياسية على المشاركة السياسية والإنجاز

والتغيير العقلاني للمؤسسة الاجتماعية، وكذلك المواطن المتعلم يشعر بأنه مرتبط بالأحداث السياسية وتؤثر فيه وفي إنجازاته وطموحاته<sup>1</sup>.

وبناء على ما تقدم وبالنظر إلى نتائج الجداول المذكورة سالفًا، فإنه يمكن القول أن تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم وعيا سياسيا يستمدونه من مصادر متعددة أهمها المدرسة، وفي هذا الصدد كانت من بين النتائج التي توصل إليها الباحث عبد الحميد أحمد سعيد في دراسته "دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ" إلى أن "ممارسة التلاميذ انتخاب لجان طلابية يساعد في تنمية الوعي السياسي للتلاميذ كما يمنحهم فرص التدريب على تحمل المسؤولية، وإدراك أهمية الانتخاب في حياة المجتمع كامتداد للنهج الديمقراطي الذي تسعى إليه الدولة والذي يجب أن تجسده المدرسة في تدريب التلاميذ من خلال التفاعل مع قضايا مدرستهم والاشتراك في إدارة بعض الأمور مما يجعلهم قادرين على الإحساس بالمسؤولية، لأن انعدام الوعي السياسي والاجتماعي لدى التلاميذ يولد سلوكيات تضر بالمجتمع وتشل من حركة التطور فيه"<sup>2</sup>.

## 2.2. مناقشة الفرضية الثانية: تلاميذ المرحلة الثانوية لا يهتمون بالشأن السياسي وبما يحدث خارج

### أسوار المدرسة على المستوى السياسي محليا ودوليا.

بينت نتائج الجداول (17،18،20،26،31،36،37) أن نسبة معتبرة من التلاميذ (46.1%) يتابعون الأحداث السياسية الوطنية، وهو مؤشر على الاهتمام بالشأن السياسي الوطني، وعلى إدراك أهمية الجانب السياسي وتأثيره على الجوانب الأخرى للحياة اليومية للمواطن، وبينت نتائج الجداول كذلك أن نسبة (31.7%) من التلاميذ المبحوثين يتابعون الأحداث السياسية الدولية، والملاحظ أن الذين يتابعون الأحداث السياسية الدولية أقل نسبيًا من أولئك الذين يتابعون الأحداث السياسية الوطنية، ويبدو الأمر منطقيًا على الأقل في اعتقادي حيث أن الشخص يولي أهمية

<sup>1</sup> ناصر زين العابدين، أحمد وليلى عيسى، أبو القاسم: مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص 161.

<sup>2</sup> عبد الحميد، أحمد سعيد: دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، مركز البحوث والتطوير التربوي، اليمن، 2005، ص 94.



للأحداث الوطنية بالدرجة الأولى لأنها تمس حياته اليومية، هذا لا ينفي أن فئة واسعة من التلاميذ يدركون علاقة الشأن السياسي الوطني بالأحداث السياسية الدولية، وأن بعض الأحداث السياسية الدولية تؤثر في السياسة الوطنية، هذا الوعي والإدراك لعلاقة السياسة الوطنية بالسياسة الدولية مؤشر على اهتمام التلاميذ ومتابعتهم لما يحدث على المستوى السياسي وطنيا ودوليا.

وتشير نتائج الجدول رقم 20 إلى أن التلاميذ بالإضافة إلى المواضيع السياسية يتابعون المواضيع التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطن، وهذا كذلك مؤشر على اهتمام تلاميذ المرحلة الثانوية بمواضيع خارج المواضيع المتعلقة بالتعليم والمدرسة. كما أن نسبة معتبرة من التلاميذ قدموا وجهة نظرهم حول مفهوم الديمقراطية، حيث أن النسبة الأكبر منهم ترى في الديمقراطية أنها تمثل حرية التعبير وإبداء الرأي حول مختلف القضايا التي تهم المواطن، ومنهم من يرى أن الديمقراطية تتمثل في اختيار الحاكم، ومنهم من يرى أنها تتمثل في الاحتجاج والتظاهر السلمي، كل هذه المؤشرات توحى باهتمام التلاميذ بقضايا غير تلك التي تتعلق بالمدرسة والتعليم فقط.

وبالنظر إلى نتائج الجداول دائما فإن الموضوعات الأكثر جلبا لاهتمامات التلاميذ المبحوثين هي المواضيع المتعلقة بالتاريخ الوطني والمساواة والعدالة، وحرية إبداء الرأي والمواضيع المتعلقة بالعادات والقيم الوطنية، فهذه الإجابات دلالات واضحة على أن التلاميذ المبحوثين يولون أهمية للقضايا المتعلقة بالشأن العام في الوطن، وما اهتمامهم بالتاريخ الوطني إلا مؤشرا على تمسكهم الراسخ بالوطن واهتمامهم بكل ما له صلة بالأجداد والتراث الوطني، ومؤشر على سعيهم المتواصل إلى المحافظة على العادات والقيم الوطنية وحمايتها من الاندثار، ومؤشر على التواصل بين الأجيال.

وتشير نتائج الجدول رقم 36 إلى أن نسبة معتبرة من المبحوثين يدركون بأن المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن، وهذا مؤشر على إدراك التلميذ للعلاقة بين المدرسة والمجتمع وأن ما يحدث في المجتمع بسبب تأثير الأوضاع السياسية بالضرورة يؤثر على المدرسة باعتبارها جزء من المجتمع. بينما نسجل أن فئة واسعة من التلاميذ يرون بأن

المدرسة لا تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم، وذلك اعتقاداً منهم أن المدرسة تخضع للشأن الداخلي للوطن، هذا لا ينفي وجود نسبة من التلاميذ ترى عكس ذلك، وأن المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية الدولية، شأنها شأن مؤسسات المجتمع الأخرى والتي تتأثر بانعكاسات الأحداث السياسية الدولية على الشؤون الداخلية للدول والمجتمعات، وفي هذا الصدد ترى الباحثة بن فرج الله بختة أن "المدرسة هي التي تفتح عقل التلميذ على محيطه العام وتعزز ذلك بأساسيات الحياة بما يدرّه العصر من تكنولوجيات وتعرفه بالمجالس المحلية وبالانتخابات وبحقوق الإنسان وتحيطه بالغنى التربوي التواصلية التدييري والحقوقية في كل المعلومات التربوية التي يتلقاها على مقاعد الدراسة إلى غاية تخرجه إلى الحياة العملية، كما كان عليها غرس أدب الاختلاف والتعدد الثقافي والحاجة إلى اكتساب نظرة عالمية وحل المشكلات إلى جانب الانضباط وتحمل المسؤولية والاعتزاز بالمواطنة ومعرفة مسؤولية الفرد في مجتمع ديمقراطي"<sup>1</sup>، وفي هذا الإطار أيضاً خلصت الدراسة التي قام بها الباحثان "بوطبال سعد الدين" و"سامية ياحي" إلى "أن المدرسة في الجزائر تؤدي دوراً مساعداً في نشر قيم المواطنة لتشكيل بذلك لبنة أساسية في بناء المجتمع الجزائري، لكن على الرغم من هذا الدور إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع الجزائري في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة وتفرض عليه ضرورة الاضطلاع بدور أكثر أهمية في إكساب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع"<sup>2</sup> وفي هذا إشارة إلى أن المدرسة ليست وسطاً مغلقاً على نفسه بل هي فضاء منفتح على العالم الخارجي وعلى المجتمع فهي التي تزوده بالعنصر البشري الضروري، هذا العنصر البشري له دراية بما يحدث في مجتمعه ولملم بقضاياه المختلفة، هذه كلها مؤشرات توحى بأن تلاميذ المرحلة الثانوية يولون اهتماماً لما يحدث خارج المدرسة من أحداث وطنية ودولية بوجه عام وبالأحداث على المستوى السياسي بوجه خاص، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثانية لم تتحقق.

<sup>1</sup> بن فرج الله، بختة: "دور المدرسة الجزائرية في تعزيز قيم المواطنة لدى المتعلمين- مرحلة التعليم الابتدائي نموذجاً"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 6، جوان 2018، ص 258.

<sup>2</sup> بوطبال، سعد الدين وياحي، سامية: "دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين- مرحلة التعليم المتوسط والثانوي نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 102.

3.2. مناقشة الفرضية الثالثة: للمدرسة دور في إعداد المواطن الصالح، من خلال التنشئة السياسية للتلاميذ وتنمية وعيهم السياسي.

بينت نتائج الجداول (15،16،21،22،23،27،28،29،30،32،33،34،35) أن نسبة معتبرة من التلاميذ المبحوثين يمارسون حقوقهم الديمقراطية في المدرسة من خلال عملية الترشح لمسؤولية القسم أو المشاركة في انتخاب مسؤول القسم، وهو عملية تنشئة سياسية تقوم بها المدرسة لصالح التلميذ حتى يتعود على ممارسة حقه في الترشح والانتخاب، وهو حق يكفله له الدستور.

نسبة معتبرة من التلاميذ يرون أن المدرسة تساهم في بناء الوعي السياسي للتلاميذ، حيث أن 80.7% منهم يربطون صفة المواطنة بالجنسية، بل أكثر من ذلك فإن التلاميذ يضعون تصنيفات للمواطن الصالح، حيث أن المواطنة الصالحة حسبهم تتجلى في مواصفات عديدة، كالقيام بالمسؤوليات واحترام حقوق الآخرين والدفاع والتضحية عن الوطن، وكذا العيش مع الآخرين والتضامن معهم، وهي كلها مؤشرات على أن المدرسة غرست في نفسية هؤلاء التلاميذ معاني العيش المشترك واحترام الآخرين، والدفاع عن المصلحة العامة، وتلك هي صفات المواطنة الصالحة.

بالنسبة لدور المدرسة فإن التلاميذ يدركون تمام الإدراك مدى أهمية المدرسة ومهامها المتعددة والتي لا تقتصر فقط على التعليم، فهم يدركون أن المدرسة هي مصدر تخريج الإطارات والكفاءات الوطنية وإعداد المواطنين الصالحين، ويتمثل دورها أيضا في الإعداد للحياة ككل.

ومن مظاهر التنشئة السياسية التي تقوم بها المدرسة إدراك التلميذ ووعيه بدوره كمواطن من خلال موقعه كتلميذ في الثانوية إذ يجب عليه إلى جانب التعلم والدراسة احترام القوانين الداخلية للمؤسسة واحترام الإدارة والأساتذة والزملاء، مع مساعدتهم والتضامن معهم، وفي مثل هذه السلوكات تعويد للتلميذ وتنشئته على سلوك المواطنة الصالحة، ومن خلال هذه النشاطات تتعزز معاني المواطنة لدى هذا التلميذ وتنمو معها قيم العيش المشترك في إطار التضامن

والتكافل الاجتماعي الذي يفرض على كل فرد الالتزام اتجاه جماعته ومجتمعته من خلال أداء واجباته كاملة والمطالبة بحقوقه كاملة وبالطرق الحضارية الواعية.

كما تعمل المدرسة على تنشئة التلاميذ على قيم المواطنة والانتماء من خلال ممارسات يومية كتحية العلم، والتي يعتبر فئة واسعة من المبحوثين أن الغياب عنها هو بمثابة عدم وعي بالمسؤولية، وعدم تقدير لتضحيات الشهداء، بل إن البعض منهم يذهب إلى أكثر من ذلك حيث يصفون من يتغيبون عن تحية العلم بأنهم غير وطنيين، وفي ذلك مؤشر على تمسك هؤلاء بالقيم الوطنية، الأمر نفسه بالنسبة للخدمة الوطنية التي يراها 78.6% من المبحوثين بأنها واجب وشرف وطني، فهاته الفئة من التلاميذ بلا شك أفرادها متمسكون بالروح الوطنية ويرحبون بكل ما من شأنه أن يعزز هذه الروح لديهم.

إلى جانب ذلك تعتبر المواضيع التي يتلقاها التلاميذ في الثانوية والتي تجلب اهتمامهم كالتاريخ الوطني والمساواة والعدالة، وحرية التعبير وإبداء الرأي، ومواضيع العادات والقيم الوطنية، تعتبر كلها أدوات ووسائل للتنشئة السياسية للتلاميذ، فتلمي وعيهم السياسي وحسهم الوطني وتحفزهم على التحلي بصفات المواطنة الصالحة، هذا ما يفسر إجابات التلاميذ واعترافهم ونسبة 70% بدور المدرسة في تعريفهم بحقوقهم كمواطنين. ونشير هنا إلى أن المدرسة ليست هي وحدها من عرّف التلاميذ بحقوقهم كمواطنين، إذ نجد إلى جانبها الأسرة والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل، إلا أن المدرسة تأتي في المقام الأول فيما يخص تعريف التلميذ بحقوقه كمواطن.

نفس المؤشرات بالنسبة لدور المدرسة في تعريف التلميذ بواجباته كمواطن، حيث أن أكثر من 70% من التلاميذ اعترفوا بأن المدرسة هي من عرّفتهم بواجباتهم كمواطنين في المقام الأول، ثم تأتي وسائل أخرى كالشارع ومواقع التواصل الاجتماعي.

وتبين نتائج الجدول رقم 38 أن 46.9% من التلاميذ المبحوثين يرون أن المدرسة تساهم في التنشئة السياسية للتلاميذ، ولما نقول المدرسة تساهم، فهذا يعني أن هناك مؤسسات أخرى للتنشئة تساهم هي أيضا في إعداد الفرد، والمدرسة لا يمكن إنكار دورها في هذا المجال، فهي ورغم ما يثار حول واجب التحفظ على علاقة المدرسة بالسياسة، وأن الكثير ممن يرون بأن المدرسة يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة، وأن مهمتها الأولى والأساسية لا تعدو أن تكون مهمة تربوية تعليمية غايتها تخريج الكفاءات والإطارات فقط، إلا أنه وعلى ما يبدو أن للمدرسة وظائف متعددة وفي جوانب مختلفة تربوية ونفسية ووجدانية تساهم في بناء شخصية الفرد، وهي الفضاء الذي ينشأ فيه الفرد على القيم الإنسانية، فتلمي فيه قيم حب العمل والإخلاص والتضامن الاجتماعي، وتربيته على احترام القوانين واحترام الآخرين، وتنمي المدرسة في التلميذ الحس الوطني وتعزز لديه القيم الوطنية وحب الوطن والتمسك بالعادات والقيم والتراث وتمكنه من إبداء رأيه حول مختلف القضايا والمواقف مما يسمح له باكتساب شخصية الفرد السوي المتشبع بالقيم الوطنية والمتحلي بصفات المواطنة الصالحة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الباحثة ميثاء الهاملي في دراستها إذ تقول أن "التعليم يلعب دورا مهما في عملية تنمية الوعي السياسي وتكوينه باعتباره المؤسسة الرسمية التي يرتبط بها الفرد لسنوات من حياته، وتتضح الصلة الوثيقة بين التعليم والوعي السياسي، حيث أن الفرد الأكثر تعليما يكون أكثر إلماما بالمعلومات والمعارف التي تتعلق بالحياة السياسية"<sup>1</sup>.

كما تتوافق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه الباحثة خوني وريدة في دراستها "دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني" من أن الوسط المدرسي يساهم في غرس قيم الانتماء الوطني في تلاميذ المرحلة المتوسطة وبنسب متفاوتة، كما أن غرس هذه القيم يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في العملية التربوية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الهاملي، ميثاء سيف كنيش: الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته، مرجع سابق، ص 05.  
<sup>2</sup> أنظر: خوني وريدة: "دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني"، مرجع سابق، ص 126.

وكنتيجة لكل هذه المؤشرات نقول أن المدرسة لها الدور الأساسي في تنمية الوعي السياسي للتلاميذ وتنشئتهم السياسية من خلال مختلف الممارسات داخل المؤسسة سواء كسلوكيات يومية أو من خلال نشاطات بيداغوجية وتربوية أو من خلال المواضيع التي تجلب اهتمام هؤلاء التلاميذ.

### 3. استنتاجات وخاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع الوعي السياسي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية وذلك قناعة منا أن موضوع الوعي هو حجر الزاوية بالنسبة لأي نهضة اجتماعية خصوصا بالنسبة لفئة تلاميذ المدارس لأن هذه الشريحة الاجتماعية هي ركيزة المجتمع وهي عدة المستقبل، ومستقبل أي مجتمع مرهون بمستوى وعي أفرادها.

هؤلاء الأفراد يمثلون قوة إيجابية مستقبلا إذا ما تم إعدادهم إعدادا سليما يصب في إطار المصلحة العامة للوطن، وهذا ما نقصده بالمواطنة الصالحة، هذه الأخيرة هي نتيجة مسيرة طويلة من الجهد والإعداد الذي تم في مؤسسات التنشئة المختلفة والتي نصبها المجتمع لهذه المهمة.

والمدرسة في اعتقادنا هي أحد أهم مصادر التنشئة والتي حاولنا في دراستنا هذه تبيان دورها في تنمية الوعي السياسي للتلميذ مواطن الغد.

ولقد خالصنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم مستوى من الوعي السياسي يختلف حسب درجة المعرفة والثقافة السياسية لكل تلميذ.

- تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم معرفة ببعض الشخصيات الوطنية والسياسية.

- تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم معرفة بالمجال السياسي كمدة العهدة الانتخابية وطريقة تعيين الحاكم وطبيعة النظام السياسي في البلد، والسن القانوني للانتخابات وذلك بدرجات متفاوتة.
- تلاميذ المرحلة الثانوية لهم اهتمام بالمواضيع السياسية ويتابعون الأحداث المتعلقة بالجانب السياسي وطنيا ودوليا وبدرجات متفاوتة.
- تلاميذ المرحلة الثانوية لديهم وعي سياسي يستمدونه من مصادر مختلفة كالأسرة، الشارع، الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتبقى المدرسة هي أهم هذه المصادر بالنسبة لهم.
- تساهم المدرسة بشكل كبير في تعريف التلاميذ بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين.
- تعمل المدرسة على تنمية الوعي السياسي لدى التلاميذ من خلال النشاطات اليومية التي يمارسها التلميذ، ومن خلال البرامج والمناهج والمواضيع التي يتلقاها المتعلمون ومن خلال التنشئة السياسية التي تقوم بها لصالحهم وفي شكل سلوكيات يومية في الحياة المدرسية.
- المدرسة الجزائرية فضاء منفتح على المحيط الخارجي، وهي التي تزود المجتمع بالعنصر البشري المؤهل لخدمة الصالح العام، الأمر الذي يجعل التلاميذ يدركون إمكانية التأثير والتأثر بما يقع من أحداث على المستوى الوطني والدولي.
- فئة معتبرة من تلاميذ المرحلة الثانوية يستعملون التكنولوجيات الحديثة للاتصال (إنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي).
- تلاميذ المرحلة الثانوية يدركون معاني المواطنة ولديهم تمسك بالقيم الوطنية، ويحترمون كل ما يرمز للسيادة الوطنية.
- للمدرسة دور أساسي في تعزيز القيم الوطنية والتمسك بالتراث الوطني والعادات الوطنية، والحفاظة عليها وتناقلها بين الأجيال.

وكخلاصة لما تقدم يمكن القول أن المدرسة مؤسسة اجتماعية تسعى لإنتاج جيل يقوم بمسؤولياته اتجاه الوطن والمجتمع، فيؤدي واجباته كاملة ويطالب بحقوقه كاملة بطرق حضارية واعية، وتلكم هي مواصفات المواطن الصالح، "بمعنى أن وظيفة المدرسة هي إعداد التلميذ للحياة الاجتماعية واكتسابه للخبرات والسلوكات التي يمكن أن تساعد على التكيف مع المواقف المختلفة، أي ما يسمى بربط المدرسة بالبيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بها، والمقررات وحدها لا يمكن أن تشمل كل هذه الخبرات، بل يجب دعمها بما يسمى بالأنشطة التربوية التي تشمل كافة الأعمال والنشاطات التي يقوم بها المتعلمون داخل القسم من أناشيد واحتفال بالأحداث الوطنية، وإحياء ذكرى رموز وشخصيات البلاد، حيث تساهم هذه النشاطات في تعزيز الإخلاص للأمة والوطن والارتباط بالدولة واحترام قوانينها ومؤسساتها، وتدعيم الروح الوطنية، بالإضافة إلى تكوين روح الانتماء إلى الجماعة، وروح التعاون مع الغير، وتحمل المسؤولية واحترام العمل، وإثبات الذات بالنسبة للتلميذ"<sup>1</sup>.

في نهاية الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- الاهتمام أكثر بالتعليم وعصرنة المدرسة في جميع جوانبها حتى تتمكن من مواكبة مستجدات الحياة ومتطلبات العصر.
- إعادة النظر في البرامج والمناهج التربوية في المواد التي لها صلة بالتنشئة السياسية وتنمية الوعي السياسي لدى التلاميذ والتربية على قيم المواطنة والعيش المشترك.
- تعزيز ثقافة الديمقراطية التشاركية من خلال فسخ المجال أكثر للتلاميذ وتمكينهم من المساهمة في ديناميكية الحياة المدرسية وتسيير شؤون المدرسة، وتشجيع المبادرات الإيجابية في هذا المجال.

<sup>1</sup> عثمانى، تهامي: "البيئة المدرسية ودورها في عملية التنشئة السياسية في الجزائر"، مجلة الحقيقة، العدد 38، 2016، ص 140.



- تكريس قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين التلاميذ، تمهيدا لهم للعيش في جو يسوده التسامح والتضامن والاحترام المتبادل.

- تعزيز قيم المواطنة وترقيتها بين التلاميذ، مع غرس حب الوطن والاعتزاز بالثوابت والقيم الوطنية في قلوب التلاميذ.

- نبد وإزالة كل ماله صلة بالتمييز الجهوي والعرقي واعتماد معيار الكفاءة في تقلد المسؤوليات وتعويد التلاميذ على ذلك.

- تكريس مبدأ التواصل بين الأجيال والمحافظة على التراث الوطني والتمسك بالعادات والتقاليد الوطنية من خلال مختلف المناسبات الوطنية والدينية والتاريخية وإحيائها في مدارسنا.

- تنمية روح الانفتاح على العالم والتحلي بالسلوكيات المدنية بمزيد من التشجيع على الاطلاع على الثقافة العالمية وترقية تعليم اللغات الأجنبية.

- ترقية العمل الجماعي بين التلاميذ و التنشئة على فكرة تغليب الصالح العام على المصلحة الخاصة والتضحية في سبيل تكريس هذه المبادئ.

- تحفيز التلاميذ على استعمال الوسائل التكنولوجيات الحديثة ومواكبة تطوراتها باستمرار.

- تشجيع المدرسة لمبادرات التلاميذ مهما كان نوعها ومصدرها خصوصا الهادفة منها خدمة للمصلحة العامة ومصلحة الوطن.

في الختام نقول إنه لا يخلو عمل من نقائص، وما محاولتنا هذه إلا لطرق باب آخر للبحث يفسح المجال لباحثين آخرين لاستكمال طريق العمل وإثراء هذا المجال البحثي بمزيد من الدراسات، فالله نسأل أن يوفقنا جميعا.

الملاحق

الإستمارة الأولى

أخي الطالب، أختي الطالبة:

نقدم لك هذه الاستمارة في إطار الإعداد لبحث علمي حول الوعي السياسي لدى الطلاب الثانويين ودوره في إعداد مواطن الغد. لذا نرجو منكم الإجابة بكل صدق وموضوعية عن الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة، وهي معدة فقط لأغراض علمية بحتة.

I- البيانات الشخصية: الرجاء قراءة العبارة ووضع (X) في الخانة المناسبة:

- الجنس: ذكر  أنثى
- السن: .....
- الشعبة: .....
- مكان الإقامة: منطقة حضرية  منطقة شبه حضرية  منطقة ريفية
- المستوى الدراسي للوالدين: الأب  الأم
- دون مستوى  دون مستوى
- ابتدائي  ابتدائي
- متوسط  متوسط
- ثانوي  ثانوي
- جامعي  جامعي

II- البيانات المتعلقة بمجال الوعي السياسي لدى تلاميذ الثالثة ثانوي:

أ- المعرفة السياسية:

1- اذكر اسم كل من :

- رئيس مجلس الأمة: .....
- رئيس المجلس الشعبي الوطني: .....
- الوزير الأول : .....

## الملاحق

- 2- ما نوع النظام السياسي المعمول به حاليا في الجزائر:
- نظام سياسي رئاسي  نظام سياسي شبه رئاسي  نظام برلماني  لا أعرف
- 3- كيف يتم اختيار رئيس الجمهورية في الجزائر:
- ينتخب من طرف الشعب  - ينتخب من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني
- ينتخب من طرف رؤساء الأحزاب السياسية  - لا أعرف
- 4- ما هو السن القانوني للحصول على بطاقة الناخب و ممارسة حق الانتخاب:
- 16 سنة  - 18 سنة  - 20 سنة  - لا أعرف
- 5- كم هي الفترة المحددة دستوريا للعهد الرئاسية:
- 6 سنوات غير قابلة للتجديد  - 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- 5 سنوات غير قابلة للتجديد  - 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- 4 سنوات غير قابلة للتجديد  - 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة  - لا أعرف
- 6- الديمقراطية تعني لك: الحرية في اختيار الحاكم  الحرية في التعبير عن الرأي
- الحرية في الاحتجاج والتظاهر السلمي  كل ما سبق  لا أعرف
- ب- التنشئة السياسية:
- 1- هل لديك بطاقة الناخب أو أنت مسجل في قوائم الناخبين: نعم  لا
- إذا كانت الإجابة ب لا: لماذا لم تسجل ولم تحصل على بطاقة الناخب:
- لأنك لا تتق في العملية الانتخابية  - لوجود إجراءات معقدة للحصول على البطاقة
- لأنك لم تكن قد بلغت السن القانوني أثناء فتح التسجيلات للقوائم الانتخابية
- لأنك لا تولي اهتمام للأمر
- 2- هل سبق لك أن شاركت في احتجاج أو اعتصام سلمي لتحقيق مطلب معين:
- نعم  لا  لا أهتم
- 3- هل سبق لك أن رشحت نفسك في انتخابات مسؤول القسم: نعم  لا  لا أهتم
- 4- هل سبق لك أن شاركت في انتخاب مسؤول القسم: نعم  لا  لا أهتم

## الملاحق

- 5- هل تتابع الأحداث السياسية الوطنية: نعم  لا  لا أهتم
- 6- هل تتابع الأحداث السياسية الدولية: نعم  لا  لا أهتم

ج- مصادر الوعي السياسي وموضوعاته:

- 1- رتب من ( 1 إلى 5 ) الوسائل التي من خلالها تتابع الأحداث الوطنية والدولية حسب الأهمية بالنسبة لك: - التلفزيون  - الإذاعة  - الصحف  - الأنترنت  - أقاويل الناس
- 2- هل ترى بأن المدرسة تساهم في بناء الوعي السياسي: نعم  لا  لا أهتم
- 3- رتب من ( 1 إلى 5 ) الموضوعات السياسية التي تهتم بمتابعتها حسب أهميتها بالنسبة إليك:
- السياسة الوطنية  - السياسة الدولية  - قضايا الدبلوماسية والعلاقات الدولية
- قضايا المواطنة وحقوق الإنسان  - قضايا تتعلق بالحياة اليومية للمواطن

III- البيانات المتعلقة بدور الوعي السياسي لدى التلاميذ في تنمية قيم المواطنة والانتماء، ودور المدرسة في ذلك:

أ- دور الوعي السياسي:

- 1- المواطن الجزائري بالنسبة لك هو:
- كل مسلم  كل عربي  كل أمازيغي  كل من يحمل الجنسية الجزائرية
- كل من يقيم على الأراضي الجزائرية  لا أعرف
- 2- المواطن الصالح في نظرك هو من:
- يحترم القوانين  يقوم بمسؤولياته اتجاه الوطن  يستطيع العيش مع الآخرين
- يحترم حقوق الآخرين  يدافع عن الوطن بكل الوسائل المتاحة لديه
- كل ما سبق من إجابات

شيء آخر أذكره:.....

3- حدد ثلاثة حقوق يكفلها لك الدستور مع ترتيبها ( من 1 إلى 3 ) حسب أهميتها بالنسبة لك:

## الملاحق

- حرية التعبير  العيش في بيئة سليمة وصحية  الحق في التربية والتعليم
- الحق في العمل  الحق في العلاج والصحة  احترام الملكية الخاصة
- احترام الخصوصيات والحريات الشخصية  الحق في المساواة
- تطبيق القانون بصفة عادلة على الجميع
- 4- إذا شعرت بأنك ستتعرض للأذى إذا مارست أحد حقوقك فما هو الإجراء الذي ستتخذه:
- تتوقف عن ممارسة ذلك الحق  - تستمر في ممارسة ذلك الحق وفقا للدستور والقانون
- تستمر في ممارسة ذلك الحق حتى لو أدى بك الأمر إلى استخدام القوة
- 5- حدد ثلاثة واجبات أساسية للمواطن مع ترتيبها (من 1 إلى 3) حسب أهميتها بالنسبة لك:
- احترام القوانين والنظم  المشاركة في الانتخابات  المحافظة على البيئة ونظافتها
- احترام رموز السيادة الوطنية  الدفاع عن الوطن  الإخلاص في العمل
- 6- حرية الرأي في اعتقادك تعني:
- التعبير عن الرأي مع عدم التعدي على حرية الآخرين  - احترام العادات والتقاليد
- عدم الخروج على الدستور والقوانين  - كل ما سبق
- شيء آخر ذكره: .....
- 7- حسب رأيك أهم عنصر للمواطنة هو:
- الحقوق  الواجبات  الانتماء  الدين  الهوية  كل ما سبق
- شيء آخر أذكره: .....

ب- دور المدرسة:

- 1- حسب رأيك أي هذه المؤسسات لها الدور الأكبر في إعداد المواطن:
- الأسرة  المدرسة  المسجد  وسائل الإعلام
- المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني  الأحزاب السياسية
- دور الشباب والمراكز الثقافية
- 2- حسب رأيك المدرسة تقوم بـ:
- تخريج الإطارات والكفاءات الوطنية  الإعداد للحياة
- التعليم فقط  إعداد مواطنين صالحين
- 3- من خلال موقعك كتلميذ في الثانوية، يتمثل دورك كمواطن في:

## الملاحق

- الدراسة  احترام القانون الداخلي للمؤسسة  احترام الإدارة والأساتذة  
 احترام آراء الزملاء  مساعدة الزملاء في الدراسة  التضامن مع كل أعضاء الثانوية  
 كل ما سبق  ليس لي إجابة

-4 حسب رأيك التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم:

- غير واعين بالمسؤولية  غير وطنيين  لا يقدرّون تضحيات الشهداء  
 هم أحرار في ذلك  لا أهتم للأمر

-5 بعد إتمام المرحلة الثانوية، تنوي القيام بـ : متابعة الدراسة الجامعية  متابعة تكوين مهني

الانخراط في أحد الأسلاك الأمنية أو الدفاع الوطني

شيء آخر أذكره : .....

-6 الخدمة الوطنية بالنسبة لك:

- أمر مفروض  واجب وشرف وطني  مضيعة للوقت  ليس لك إجابة

-7 خلال فترة تدرّسك بالثانوية ما هي المواضيع التي جلبت اهتمامك:

- التاريخ الوطني  المساواة والعدالة  الديمقراطية  الحرية  كل ما سبق

شيء آخر أذكره: .....

-8 هل تعتقد بأن المدرسة ساعدتك على التعرف على حقوقك كمواطن:

- نعم  لا  ليس لي إجابة

• في حالة الإجابة بـ لا : من أين تعرفت على حقوقك كمواطن:

.....

-9 هل تعتقد بأن المدرسة ساعدتك على التعرف على واجباتك كمواطن:

- نعم  لا  ليس لي إجابة

• في حالة الإجابة بـ لا : من أين تعرفت على واجباتك كمواطن:

.....

-10 حسب رأيك الإضرابات التي يقوم بها الأساتذة من حين لآخر تؤثر سلبيًا على تدرّس التلاميذ:

- نعم  لا  ليس لي إجابة

-11 حسب رأيك هل المدرسة تتأثر بما يحدث على المستوى السياسي داخل الوطن:

- نعم  لا  لا أهتم

12- حسب رأيك هل ما يقع في العالم من أحداث سياسية يؤثر على المدرسة الجزائرية:

نعم  لا  لا أهتم

13- هل ترى بأن المدرسة تساهم في إعداد المواطن الصالح: نعم  لا  لا أهتم

شكرا على تعاونك



الإستمارة في صيغتها النهائية

أخي الطالب، أختي الطالبة:

نقدم لك هذه الاستمارة في إطار الإعداد لبحث علمي حول الوعي السياسي لدى الطلاب الثانويين ودوره في إعداد مواطن الغد. لذا نرجو منكم الإجابة بكل صدق وموضوعية عن الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة، وذلك بوضع (X) في الخانة المناسبة في بعض الأسئلة، والإجابة عن السؤال في بعض الأسئلة الأخرى، وللإشارة فإن هذه الاستمارة أنجزت لأغراض علمية فقط.

IV - البيانات الشخصية:

- الجنس: ذكر  أنثى
- السن: .....
- الشعبة: .....
- مكان الإقامة: منطقة حضرية  منطقة شبه حضرية  منطقة ريفية
- المستوى الدراسي للوالدين: الأب  الأم
- دون مستوى  دون مستوى
- ابتدائي  ابتدائي
- متوسط  متوسط
- ثانوي  ثانوي
- جامعي  جامعي

V - البيانات المتعلقة بمتعلق الوعي السياسي لدى تلاميذ الثالثة ثانوي:

أ- المعرفة السياسية:

6- اذكر اسم كل من:

- رئيس مجلس الأمة: .....
- رئيس المجلس الشعبي الوطني: .....

## الملاحق

- الوزير الأول: .....

7- ما نوع النظام السياسي المعمول به حاليا في الجزائر:

نظام سياسي رئاسي  نظام سياسي شبه رئاسي  نظام برلماني  لا أعرف

8- كيف يتم اختيار رئيس الجمهورية في الجزائر:

- ينتخب من طرف الشعب  - ينتخب من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني

- ينتخب من طرف رؤساء الأحزاب السياسية  - لا أعرف

9- كم هي الفترة المحددة دستوريا للعهد الرئاسية:

- 6 سنوات غير قابلة للتجديد  - 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

- 5 سنوات غير قابلة للتجديد  - 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

- 4 سنوات غير قابلة للتجديد  - 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة  - لا أعرف

10- ما هو السن القانوني للحصول على بطاقة الناخب و ممارسة حق الانتخاب:

16 سنة  - 18 سنة  - 20 سنة  - لا أعرف

ب- التنشئة السياسية:

11- هل لديك بطاقة الناخب أو أنت مسجل في قوائم الناخبين: نعم  لا

12- إذا كانت الإجابة ب لا: لماذا لم تسجل ولم تحصل على بطاقة الناخب:

- لأنك لا تتفق في العملية الانتخابية  - لوجود إجراءات معقدة للحصول على البطاقة

- لأنك لم تكن قد بلغت السن القانوني أثناء فتح التسجيلات للقوائم الانتخابية

- لأنك لا تولي اهتمام للأمر

13- هل سبق لك أن رشحت نفسك في انتخابات مسؤول القسم: نعم  لا  لا أهتم

14- هل سبق لك أن شاركت في انتخاب مسؤول القسم: نعم  لا  لا أهتم

15- هل تتابع الأحداث السياسية الوطنية: نعم  لا  لا أهتم

16- هل تتابع الأحداث السياسية الدولية: نعم  لا  لا أهتم

ج- مصادر الوعي السياسي وموضوعاته:

17- أذكر ثلاث وسائل من خلالها تتابع الأحداث الوطنية والدولية :

1: ..... 2: ..... 3: .....

18- حدد الموضوعات السياسية التي تهتم بمتابعتها:

- قضايا السياسة الوطنية  - قضايا السياسة الدولية  - قضايا تتعلق بالحياة اليومية للمواطن

19- هل ترى بأن المدرسة تساهم في بناء الوعي السياسي: نعم  لا  لا أهتم

البيانات المتعلقة بعلاقة الوعي السياسي لدى التلاميذ بالمواطنة ، ودور المدرسة في تنمية ذلك:

أ- الوعي السياسي والمواطنة:

20- المواطن الجزائري بالنسبة لك هو:

كل من يحمل الجنسية الجزائرية  كل من يقيم على الأراضي الجزائرية  لا أعرف

21- المواطن الصالح في نظرك هو من:

يحترم القوانين  يقوم بمسؤولياته اتجاه الوطن  يستطيع العيش مع الآخرين

يحترم حقوق الآخرين  يدافع عن الوطن بكل الوسائل المتاحة لديه

كل ما سبق من إجابات

شيء آخر أذكره: .....

22- أذكر ثلاثة حقوق للمواطن:

1: .....

2: .....

3: .....

23- أذكر ثلاثة واجبات على المواطن:

1:.....

2:.....

3:.....

24- الديمقراطية في نظرك هي:

- الحرية في اختيار الحاكم  الحرية في التعبير عن الرأي  الحرية في الاحتجاج والتظاهر السلمي  كل ما سبق  لا أعرف

ب- دور المدرسة:

25- حسب رأيك المدرسة تقوم ب:

- الإعداد للحياة  تخريج الإطارات والكفاءات الوطنية  التعليم فقط  إعداد مواطنين صالحين

26- من خلال موقعك كتلميذ في الثانوية، يتمثل دورك كمواطن في:

- الدراسة  احترام القانون الداخلي للمؤسسة  احترام الإدارة والأساتذة  احترام آراء الزملاء  مساعدة الزملاء في الدراسة  التضامن مع كل أعضاء الثانوية  كل ما سبق  ليس لي إجابة

27- حسب رأيك التلاميذ الذين يتغيبون عن تحية العلم:

- غير واعين بالمسؤولية  غير وطنيين  لا يقدرّون تضحيات الشهداء  هم أحرار في ذلك  لا أهتم للأمر

28- الخدمة الوطنية بالنسبة لك:

- واجب وشرف وطني  مضيعة للوقت  ليس لك إجابة

29- خلال فترة دراستك بالثانوية ما هي المواضيع التي جلبت اهتمامك:

- التاريخ الوطني  المساواة والعدالة  العادات والقيم الوطنية  حرية إبداء الرأي  كل ما سبق

شيء آخر أذكره:.....

30- هل تعتقد بأن المدرسة ساعدتك على التعرف على حقوقك كمواطن:

نعم  لا  ليس لي إجابة

31- في حالة الإجابة بـ لا : من أين تعرفت على حقوقك كمواطن:

.....

32- هل تعتقد بأن المدرسة ساعدتك على التعرف على واجباتك كمواطن:

نعم  لا  ليس لي إجابة

33- في حالة الإجابة بـ لا : من أين تعرفت على واجباتك كمواطن:

.....

34- حسب رأيك هل المدرسة تتأثر بالأوضاع السياسية داخل الوطن:

نعم  لا  لا أهتم

35- حسب رأيك هل المدرسة الجزائرية تتأثر بالأوضاع السياسية في العالم:

نعم  لا  لا أهتم

36- هل ترى بأن المدرسة تساهم في التنشئة السياسية للفرد: نعم  لا  لا أهتم

شكرا على تعاونك

المراجع

المصادر:

القرآن الكريم.

المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د ط، دس.
2. الفارابي، عبد اللطيف وآخرون: معجم علوم التربية - مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك - سلسلة علوم التربية ع9 و10، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.
3. الكيلاني، ماهر وآخرون: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، الجزء 2، د س.
4. غريب، عبد الكريم: المنهل التربوي، ج2، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط 1، 2006.
5. غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2016.
6. مان، ميشيل: موسوعة العلوم الاجتماعية، تعريب: عادل الهواري، سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، د ط، 1984.

قوانين وتشريعات:

7. وزارة التربية الوطنية (14): النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم: 08-04 المؤرخ في: 23-01-2008، (عدد خاص)، فيفري 2008.
8. وزارة التربية الوطنية: إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية، 2010.

المؤلفات:

9. أبراش، إبراهيم: علم الاجتماع السياسي، ط 1، دار الشروق للنشر و التوزيع، رام الله، فلسطين، 1998.
10. أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
11. أبو المحجد، عبد الجليل: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، أفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2010.
12. أبو زيد، أحمد مصطفى: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، دار الكتاب العربي، ج 1، القاهرة، د ط، 1987.
13. أبو سيف، عاطف: المجتمع المدني والدولة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005.
14. إحسان، محمد الحسن: علم الاجتماع السياسي، ط 1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان \_ الأردن، 2005.

15. إسكندر، رمزي نبيل: سوسولوجيا المعرفة " جدل الوعي و الوجود الاجتماعي "، دار الفكر الجامعي، ج 1، 2001.
16. الأزعر، محمد خالد: النظام السياسي و التحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، أكتوبر، 1996.
17. الأسعد، محمد مصطفى: مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية، مطبعة العلوم، لبنان، د.س.
18. الأسود، صادق: علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، ط 1، بغداد، 1990.
19. البرواري، سليمان زيرفار: الوعي السياسي وتطبيقاته، مطبعة خاني - دهوك، ط1، 2006.
20. الجابري، محمد عابد: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997.
21. الجبوري، ساجر: حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، ط 1، بيروت، دار الكتب العالمية، 2005
22. الحوراني، محمد عبد الكريم: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صبغة توليفية بين الوظيفة و الصراع، ط1، 2008.
23. الخطيب، أحمد والخطيب، رداح: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، ط1، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2007.
24. الخوالدة، محمد ع الله والزغبي، تيسير: التربية الوطنية -المواطنة والانتماء، دار الخليج، الأردن، د ط، 2012.
25. الخوالدة، محمد محمود: مقدمة في التربية، دار المسيرة، عمان (الأردن)، ط 1، 2003.
26. السواح، وائل: الديمقراطية سلسلة التربية المدنية 4، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2014.
27. الرشدان، عبد الله وجعيني، نعيم: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق، عمان، ط2، 2006.
28. الشميري، سمير عبد الرحمان: المواطنة المتساوية (اليمن نموذجا)، ضمن بشير نافع وآخرون، علي خليفة الكواري (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
29. الشيباني، عمر محمد التومي: تطور النظريات والأفكار التربوية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د ط، 1971.
30. الصالح، نبيل وآخرون: ما هي المواطنة؟، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: سلسلة مبادئ الديمقراطية (1)، ط 1، رام الله، أكتوبر 1994.



31. الصلاحي، علي محمد: المواطنة والمواطن في الدولة الحديثة المسلمة، د د ن، ط1، 2014.
32. الطبيب، مولود زايد: التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع ، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، الأردن، 2001.
33. العسلي، بسام: عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، ط2، 1983.
34. الكواري، علي وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
35. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية: النظام التربوي والمناهج التعليمية، الجزائر، 1998.
36. أنجوس، موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، ط2، 2008.
37. أوليدوف، أ، ك: الوعي الاجتماعي، ط 2، ترجمة ميشيل كيلون دار ابن خلدون، بيروت، 1982.
38. بدر، أحمد: الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار غريب للطباعة، القاهرة، دس.
39. برو، فيليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1998.
40. بسيوني رضوان، عبير: أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2012.
41. بن خليفة، إسماعيل والخليف، شروق: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، د ط، 2013.
42. بن سعيد، عبد الله: قيم المواطنة لدى الشباب إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط1، الرياض، 2016.
43. بن محمد، علي: معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2012.
44. بوفلحة، غيات: التربية ومتطلباتها، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
45. تركي، رابح: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

46. تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دط، 1992.
47. حافظ فرج، أحمد: التربية و قضايا المجتمع المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003.
48. حسين، موسى: مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
49. حمداوي، جميل: سوسولوجيا التربية، منشورات حمداوي الثقافية، تطوان، المغرب، ط 1، 2018.
50. دوفرجيه، موريس: علم اجتماع السياسة ( مبادئ علم السياسة )، ترجمة سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1991.
51. دياب، فايد: المواطنة والعولمة " تساؤل الزمن الصعب "، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007.
52. رشاد، حسن خليل: نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، ط 1، القاهرة، دار الفاروق، 2007.
53. ريدل، ديفيد وكولسون، مارجريت: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة غريب سيد أحمد و عبد الباسط عبد المعطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، د ط.
54. زهوي، الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية ( الجزائر )، 1994.
55. سلامة، حسين عبد العظيم: الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
56. سيف، محمد وعمر، يوسف: المواطنة من منظور إسلامي، القاهرة، دار المعارف، 2009.
57. عادل، أحمد: الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.
58. عامر، طارق: المواطنة والتربية الوطنية، اتجاهات عالمية وعربية، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، د ط، 2011.
59. عبد الباسط، عبد المعطي: الإعلام و تزييف الوعي، د ط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.
60. عبد الباسط، عبد المعطي: الوعي التنموي العربي، ممارسة بحثية، ط 1، دار الموقف العربي للطباعة و النشر، القاهرة، 1983.
61. عبد العزيز بن عبد الله، السنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع، د ط، 2008.

## قائمة المراجع

62. عبد الكافي، عبد الفتاح: "التعليم و الهوية في العالم المعاصر"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 66، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2001.
63. عبد الله، عبد الرحمان: الإعلام: المبادئ و الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، د ط، 2004.
64. عيشور، نادية سعيد وآخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، د ط، 2017.
65. غليون، برهان: نقد السياسة الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، ط 4، الدار البيضاء، بيروت، 2007.
66. فالوجي، محمد هاشم والقذافي، رمضان محمد: التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
67. فوضيل، عبد القادر: المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
68. قاسم محمد، محمد: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1999.
69. كريب، إيان: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد غلوم، عالم المعرفة، عدد 244، د ط، 1999.
70. لؤي، عبد الفتاح وحمزاوي، زين العابدين: الوجيز في مناهج البحث العلمي وتقنياته، مكتبة القادسية، وجدة، المغرب، 2012.
71. مباركية، منير: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
72. مرسي، محمد منير: المدرسة والتمدرس، علم الكتب، القاهرة، د ط، 1998.
73. مريوش، أحمد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.
74. منيف، عبد الرحمان: الديمقراطية أولاً... الديمقراطية دائماً، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط. د س.
75. ناصر، إبراهيم: أسس التربية، ط 2، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 1989.
76. نبيه، نسرين عبد الحميد: مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، الأزيطة، الإسكندرية، د ط، 2008.
77. نجم عبد العاطي، طه: علم اجتماع المعرفة، دراسة في مقولة الوعي و الإيديولوجيا، ط 2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

78. نصار، سامي والرويشد، فهد: الوعي السياسي و الانتماء الوطني لدى طلاب التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، الكويت، د ط، 2004.
79. نواف، أحمد سمارة، وموسى العديلي، عبد السلام: مفاهيم ومصطلحات العلوم التربوية، د ط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، 2008.
80. هارون، عبد السلام: تهذيب سيرة بني هشام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط14، بيروت، 1985.
81. هلال، عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة ( 1830-1962 )، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
82. هويدي، فهمي: إحقاق الحق، دار الشروق، ط3، القاهرة، 1999.
83. هويدي، فهمي: مواطنون لا ذميون موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، در الشروق، ط 3، القاهرة، 1999.
84. هويدي، فهمي: مواطنون لا ذميون، دار الشروق، ط3، القاهرة، 1999 .
85. وطفة، علي أسعد والشهاب، علي جاسم: علم الاجتماع المدرسي، بنوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، د د ن، ط1، 2003.
- الرسائل الجامعية:
86. الحورش، محمد: الوعي و المشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، دراسة ميدانية، ( دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء )، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان \_ الأردن، 2012.
87. الضاني، شيرين حربي جميل: دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، 2010.
88. الطروانة، وفاء مصطفى: مستويات المواطنة والانحراف لدى الشباب الجامعي الأردني، رسالة دكتوراه في علم اجتماع الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص21.
89. العلوي، حنان لمراي: دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لطلاب التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة ( دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك في جامعة عين شمس - بكلية التربية جمهورية مصر العربية، وجامعة الأقصى - كلية العلوم التربوية - فلسطين - غزة، 2005.

90. القطان، إمام شكري: الإعلام العربي و الوعي السياسي للمراهقين، دراسة عن دور الفضائيات العربية في تنمية الوعي السياسي للطلاب، مذكرة ماجستير منشورة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2009.
91. الهاملي، ميثاء سيف كنيش: الوعي السياسي للمرأة الإماراتية واقعه ودور التعليم في تنميته، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص أصول التربية، معهد الدراسات التربوية قسم أصول التربية، جامعة القاهرة، 2012.
92. ئوميد، رفيق فتاح: إشكالية المواطنة في الفكر السياسي المعاصر، رسالة دكتوراه فلسفة غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 2012.
93. بلحاج، سليم: السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج اخضر باتنة، 2015/2014.
94. بلحميتي، مهدي: الاتصال الأسري وقيم المواطنة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمدينة مستغانم، حي تجديت نموذجاً- مذكرة ماجستير- تخصص علم اجتماع الاتصال- كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم- 2013/2012.
95. بلعالية، محمد: المواطنة وتمثلاتها لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي، دراسة ميدانية مقارنة على تلاميذ الثالثة ثانوي لكل من ولايتي تيزي وزو وغلليزان، أطروحة دكتوراه في العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2018/2017.
96. بن دحمان، عمر: حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص الفقه وأصوله، جامعة وهران، 2013/2012.
97. بن سعيد، عبد الله: قيم المواطنة لدى الشباب إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
98. بن لوصيف، حورية: التصورات الاجتماعية للمدرسة وعدم الاهتمام بالدراسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012.
99. بن يمينة، سومية: تمثيلات تلاميذ التعليم الثانوي نحو التكوين المهني، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع التربوي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2018/2017.

100. بوطبال، سعد الدين ويحي، سامية: دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين – مرحلة التعليم المتوسط والثانوي نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص ص 91-103.
101. بوطورة، كمال: عوامل التغيب المدرسي لدى تلاميذ التعليم الثانوي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2010/2011.
102. بوعكاز، حساني: التنمية السياسية بين النظرية و التطبيق " دراسة حالة الجزائر 1988 – 2014 "، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2015.
103. جبالي، فتيحة: المنظومة التعليمية في الجزائر – قراءة في المنهاج والتقويم – أطروحة دكتوراه في اللسانيات والتواصل اللغوي، جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس، 2014/2015.
104. حلاب، خضرة: فاعلية برنامج إرشادي لتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التربية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.
105. درغال، نعيم: تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، 2016/2017.
106. زعتر، مريم: الإعلان في التلفزيون الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008.
107. سبرطعي، مراد: المقاربة الغربية للظاهرة التربوية، دراسة نقدية لأبرز المداخل النظرية في علم اجتماع التربية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2018.
108. صقر، وسام: الثقافة السياسية و انعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ( 2005-2009 )، ماجستير جامعة الأزهر، غزة، 2010.
109. عيادي، سعيد: التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة والثقافة، دراسة سوسيولوجية في التفكير السياسي لطلبة الأقسام النهائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996.
110. فتاح، كمال: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2011-2012.

111. فرج الله، سورية: تقويم مردود الإصلاحات التربوية لمرحلة التعليم الثانوي من وجهة نظر الفاعلين التربويين، أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
112. قروج، مريم وبوجاهم، مريم: المواطنة وحقوق الإنسان، محمد عابد الجابري نموذجاً، مذكرة ماستر في الفلسفة الاجتماعية، جامعة الثامن ماي 1945 قالمه، 2017/2016.
113. قصير، مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية - بين التصور والممارسة، أطروحة دكتوراه في العلوم في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، 2016/2015.
114. محمود، خالد: أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين، الضفة الغربية و قطاع غزة 1987، 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.
115. مراد، حنان: مكانة المواطن والمواطنة في المدن - دراسة استشرافية، حالة الدراسة: مدينة بسكرة أنموذجاً - رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية - جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/ 2016.
116. معبود، مريم: المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2، السنة الجامعية 2013-2014.
117. نعمون، عبد السلام: نحو منظومة تربوية تنمي إبداع المتعلم في ضوء بيداغوجية المقاربة بالكفاءات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس وعلوم التربية، جامعة سطيف 2، 2014 - 2015.
118. هياق، إبراهيم: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجاً، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
119. هياق، إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر - منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط أنموذجاً - أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2016/2015.
120. بجاوي، عبد الحق: نشرات قناة الجزيرة الإخبارية و الوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي، دراسة على عينة من أساتذة المرحلة الثانوية بمدينة الجلفة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010.

المجلات والصحف:

121. أبو ساكور، تيسير: "دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 4، العدد 1، الخليل، فلسطين، 2009.
122. أبيض، سمير: "أهداف وخصائص السياسة التعليمية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 23، سبتمبر 2017.
123. أجغيم، الطاهر: "التربية والتعليم في العالم الثالث"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 02، سبتمبر 1999.
124. أسعد بن ناصر بن سعيد، الحسين: "مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية"، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، الجزء 2، يناير 2017.
125. أسعد عبد الوهاب، عبد الكريم: "آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، السنة 5، العدد 19.
126. إسماعيل صبري، عبد الله: "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية و فيما بينها"، مجلة المستقبل العربي، (مجلة شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية)، السنة 7، العدد 64، بيروت، جوان 1984.
127. الظاهري، أمينة خميس والنعمي، عائشة عبد الله: "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للمرأة الكويتية"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية (مجلة نصف سنوية علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية في جامعة الإمارات العربية المتحدة)، المجلد 21، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2005.
128. العبادي، عبد الله حسن: "التحديث وكيف يتحقق في منطقة الخليج العربي"، مجلة العربي، العدد 311، أكتوبر 1984.
129. العبيدي، آمال: "الهوية في ليبيا (دراسة ميدانية)"، مجلة المستقبل العربي، مجلة شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة و العشرون، العدد 267، بيروت، لبنان، ماي 2001.
130. العزام، عبد المجيد: "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد 2، 2006.



131. العمري، سيف بن ناصر بن علي: "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الواقع والتحديات"، مجلة رؤى استراتيجية، جويلية 2014.
132. الكواري، علي خليفة: "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، 2004.
133. المصري، رفيق: "مستوى الوعي السياسي لدى أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 11، العدد 2، ديسمبر 2007.
134. النجار، إبراهيم أحمد: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية"، مجلة الديمقراطية (فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية)، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، المجلد 2، العدد 6، القاهرة، أبريل، ربيع 2002.
135. أنوار، محمود علي: "دور التربية في التغيير الاجتماعي"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد السادس، العدد 12، 2012م/1433هـ.
136. بايموت، خالد: "الحداثة السياسية و التحديث السياسي، مقارنة نظرية و دعوة للتجاوز"، مجلة سياسات عربية، العدد 9، يوليو (جويلية)، 2014.
137. بلعالية، محمد: "التربية على المواطنة في الإصلاحات التربوية الجزائرية"، مجلة الرواق، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنتربولوجية، المركز الجامعي بغيليزان، العدد 09، ديسمبر 2017.
138. بن جدي، باية وملاح، السعيد: "المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، جامعة أدرار، الجزائر، 2012.
139. بن فرج الله، بختة: "دور المدرسة الجزائرية في تعزيز قيم المواطنة لدى المتعلمين - مرحلة التعليم الابتدائي نموذجاً"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 6، جوان 2018.
140. بورديو، بيار نقلا عن سالم، علي: "الوعي بين الفرد والجماعة"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 74-75، 1990.
141. بوسنة، عبد الوافي: "ماهية العولمة والمدرسة كمؤسسة اجتماعية"، مجلة العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، العدد الأول، ديسمبر 2005.

142. حلس، موسى وناصر، مهدي: "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر)"، مجلة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2010.
143. خوي، وريدة: "دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري. عدد خاص، 2011.
144. رزيق، نفيسة: "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الخلفة، المجلد 6، العدد 2، 2017.
145. طويل، فتيحة: "المرتكزات المعرفية لفينومينولوجيا متكاملة للتشكيل الاجتماعي للواقع"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36، نوفمبر 2014.
146. عبد الحميد، أحمد سعيد: "دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ"، مركز البحوث والتطوير التربوي، اليمن، 2005.
147. عبد الوهاب، عبد الكريم، م، أسعد: "آليات التعددية السياسية و علاقتها بالديمقراطية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 1، السنة 5، العدد 19.
148. عثمان، تهمي: "البيئة المدرسية ودورها في عملية التنشئة السياسية في الجزائر"، مجلة الحقيقة، العدد 38، 2016.
149. علم الدين، ليلي عبد الستار: "تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر، دراسة تحليلية"، مجلة التربية و التنمية، السنة الثانية، العدد 4، جمهورية مصر العربية، أغسطس 1993.
150. فياض، عامر حسن: "فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث، الصيرورة و البواكير"، مجلة دراسات عراقية، مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة 1، العدد 1، فبراير 2005.
151. معوض، جلال: "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة، العدد 55، بيروت، سبتمبر 1983.
152. ناصر زين العابدين، أحمد و ليلي، عيسى أبو القاسم: "مفهوم و أهمية الوعي السياسي تجاه الدولة و المجتمع"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، السنة 3، العدد 9، 2017.

153.نصار، سامي والرويشد، فهد: "الوعي السياسي و الانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت"، مجلة

البحث التربوي ( مجلة علمية محكمة نصف سنوية )، المركز القومي للبحوث التربوية و التنمية، المجلد 4، العدد 1، القاهرة،

2005.

154.بجياوي، نجاة: "المدرسة وتعاضم دورها في المجتمع المعاصر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد

37/36.

ملتقيات وتقارير:

155.السعيد، رفعت: "التحديات السياسية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية"، المؤتمر السنوي الثاني حول:

التحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، 24 فبراير 2007.

156.اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، "التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ( مشروع )"، مارس 2001.

157.المجلس الأعلى للتربية: "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي"، ملخص الوثيقة القاعدية، الجزائر،

مارس 1998.

158.حلس، موسى: "دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة ( دراسة تحليل نظري )"، بحث مؤتمر جامعة

القدس المفتوحة، المنعقد في 20 ماي 2007، رام الله.

159.فريجية، نمر: "التجربة اللبنانية في تدريس مفهوم المواطنة"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في منهج المدرسين

وزارة التربية والتعليم، مسقط، مارس 2014.

160.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي 1986"، الأهرام، القاهرة، 1987، ص 390.

مواقع إلكترونية:

161.الحباري، إيمان: الموقع: <http://mawdoo3.com> d mise a jour 08/05/2017 consulté

le : 06/09/2019 /20 :20.

162.العلمي، عبد القادر: "المواطنة مفهومها ومقوماتها":

<http://machahid24.com/études/74521/>(consulté le : 05-02-2022 :19:30.

163.الموسوي، حسن: "الولاء والانتماء والمواطنة"، جريدة القبس، تم النشر بتاريخ 2012/06/22،

الرابط: <http://www.alqabas.com-kw/node/85497>

164. سالم، إحسان (2016): "التحديات التي تواجه المدرسة في القرن الواحد والعشرين" :

[le: 03/10/2018\).https://ehsansalem.wordpress.com/page 2/\(consulté](https://ehsansalem.wordpress.com/page/2/(consulté%20le%3A%2003/10/2018))

165.يسري، مصطفى و آخرون: "إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية

الرهانات (تونس)":

[https://marsd.daamdth.org/2018/01/24/2 consulté le: 13/03/2022.23:02.](https://marsd.daamdth.org/2018/01/24/2%20consulté%20le%3A%2013/03/2022.23:02)

مراجع باللغة الأجنبية:

#### **congrès et conférences :**

166. Conseil supérieur de l'éducation « organisation de l'éducation et de la formation en Algérie ». **ordonnance. N 35-76 du 16 avril 1976.** s/d de la documentation. A 1998.

167. Conseil supérieur de l'éducation. « recommandation de la conférence nationale sur les principes généraux de la nouvelle politique éducative » Alger.

**Assizes 28-29-30 juin 1998.**

#### **Ouvrages :**

168. Fandi Mamoun, **(UN) Civil war of worlds : media and politics in the Arab world**, praeger security publisher, U.S.A. 01ED, 2007.

169. Marie ouruBellat /agrés Van zanten, **sociologie de l'école**, Armond Colin, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 1999.

#### **Revues :**

170. John j. Mearsheimer and Stephen M. Walt, "The Israel lobby and the u. S foreign policy", **The London Review of books**, vol, 28, n°06, march 23, 2006.

#### **Sites électroniques :**

171. [www.essentiel-santé-magazine.fr/société/solidarité-société/agir-citoyen.mis](http://www.essentiel-santé-magazine.fr/société/solidarité-société/agir-citoyen.mis)  
en ligne le: 24/06/2013 17:30.